# الإهداء

إلى من لهم الفضل الأول في كل نجاح نلته ..وفي كل نجاح أسعى إليه .. إلى من برضاهم تكتمل سعادتي .....أمي وأبي .

إلى من قاسموني أحلى الذكريات ..إلى من فرحهم فرحتي وحزنهم دمعتي إخوتي

أمين ، زكرياء ، منذر وسلمى .

إلى كل أفراد العائلة ، وكل الأصدقاء والزملاء .

# كلمة شكر

لا يسعني في نهاية هذا البحث إلا ان أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل .

لقوله تعالى " لئن شكرتم لأزدنكم "

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان وأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى والديا العزيزين حفظهما الله و أطال في عمرهما .

I. كما أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذة الفاضلة ساعد إبتسام التي ساعدتني على إنجاز هذا العمل المتواضع بنصائحها وإرشاداتها القيمة إلى كل أساتذتي .

وكل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل .

II.

مغيش إيمان

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية غدارة القروض المصرفية والسياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنك لتسيير هذه القروض ، حيث توصلنا إلى أن البنوك تواجه مخاطر متعدد ن منها خطر عدم التسديد الذي يعتبر من اكثر المخاطر التي قد تواجه البنوك ، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على كيفية إدارة القروض المصرفية من أجل التحكم في خطر عدم التسديد وعلى هذا الأساس تم إختيار وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببسكرة للدراسة من أجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة القروض والأساليب الوقائية والعلاجية لخطر عدم التسديد .

ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن من أهم اسباب خطر عدم التسديد هو السياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنك في منح القروض ، وعدم الكفاءة الإدارية للمقترض ، وفشل المشروع الممول ، كما توصلنا إلى أنه لا يمكن الحد من خطر عدم التسديد بصفة نهائية ، بل يمكن التقليل منه وذلك باتباع أساليب وقائية وأخرى علاجية من طرف البنك .



**الكلمات المفتاحية :**

إدارة القروض ، مخاطر القروض ، خطر عدم التسديد ، نسب مالية .



## Résumé:

Cette étude vise à la façon dont les prêts bancaires perfides et les prêts de la politique suivie par la banque pour la conduite de ces prêts, où nous avons trouvé que les banques font face à un n multirisque y compris le risque de non-paiement, qui est considéré comme l'un des plus de risques que les banques doivent faire face, alors nous avons essayé à travers cette étude pour apprendre à banque la gestion des prêts afin de contrôler le risque de non-paiement ،Sur cette base a été choisi Agence d'étude de la Banque agricole et du développement rural Biskra afin d'atteindre les étapes les plus importantes qui sont utilisées

pour gérer les prêts de méthodes préventives et curatives et le risque de non-paiement.

Et nous sommes arrivés dans cette étude que les raisons les plus importantes pour le risque de non-paiement est la politique de prêt adoptée par la banque dans l'octroi de prêts, et le manque d'efficacité administrative de l'emprunteur, et l'échec du projet financé, et nous avons déterminé qu'il ne peut pas réduire le risque de non-paiement définitif, mais peut être réduite au minimum de celui-ci en suivant les méthodes préventives et thérapeutiques autres par la Banque.

**Mots-clés:**

Gestion des prêts, le risque de crédit, le risque de non-paiement, les ratios financiers

| | |
|---|---|
| | أ |
| الفصل الأول : الإطار النظري لإدارة القروض المصرفية | 1 |
| المبحث الأول: مدخل إلى القروض المصرفية | 1 |
| المطلب الأول : ماهية القروض المصرفية | 1 |
| الفرع الأول: نشأة القروض المصرفية | 1 |
| الفرع الثاني: تعريف القروض المصرفية و أهميتها | 2 |
| أولا: تعريف القروض المصرفية | 2 |
| ثانيا: أهمية القروض المصرفية | 4 |
| الفرع الثالث: عناصر و مصادر القروض المصرفية | 7 |
| أولا: عناصر القروض المصرفية | 7 |
| ثانيا: مصادر القروض المصرفية | 8 |
| المطلب الثاني: خصائص و أدوات القروض المصرفية | 9 |
| الفرع الأول: خصائص القروض المصرفية | 9 |
| الفرع الثاني: أدوات القروض المصرفية | 12 |
| أولا: أدوات قصيرة الأجل | 12 |
| ثانيا: أدوات طويلة الأجل | 13 |
| المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية | 16 |
| أولا : تصنيف القروض على أساس المدة | 16 |
| ثانيا: : تصنيف القروض حسب معيار الضمان | 17 |
| ثالثا : قروض حسب الغرض منها | 19 |
| رابعا : تصنيف القروض حسب معيار طريقة السداد | 20 |
| خامسا: تصنيف القروض حسب معيار العملة المستعملة | 20 |
| سادسا : قروض وفقا لشخص المقترض | 22 |
| المبحث الثاني : السياسة الإقراضية و العوامل المؤثرة فيها | 23 |
| المطلب الأول: ماهية السياسة الإقراضية | 23 |
| الفرع الأول: تعريف السياسة الإقراضية و أهميتها | 23 |
| أولا: تعريف السياسة الإقراضية. | 24 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: أهمية سياسة الإقراض | 24 |
| الفرع الثاني: أهداف و أركان السياسة الإقراضية | 25 |
| أولا: أهداف السياسة الإقراضية | 27 |
| ثانيا: أركان السياسة الإقراضية | 27 |
| الفرع الثالث: عناصر و مبادئ السياسة الإقراضية | 27 |
| أولا: عناصر السياسة الإقراضية | 28 |
| ثانيا: مبادئ السياسة الإقراضية | 31 |
| المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض المصرفية | 33 |
| الفرع الأول: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض | 36 |
| الفرع الثاني: إجراءات منح القروض المصرفية | 37 |
| الفرع الثالث: معايير منح القروض المصرفية | 37 |
| المطلب الثالث: وسائل السياسة الاقراضية في تنظيم القرض والعوامل المؤثرة في هذه السياسة. | 39 |
| الفرع الاول: وسائل السياسة الاقراضية. | 40 |
| المبحث الثالث : تحديد ضمانات القروض المصرفية | 41 |
| المطلب الأول: نشأة وتعريف الضمانات واعتباراتها. | 41 |
| الفرع الأول: نشأة وتعريف الضمان. | 42 |
| أولا: نشأة الضمان | 42 |
| ثانيا: تعريف الضمان | 42 |
| الفرع الثاني: الاعتبارات المتعلقة بالضمانات. | 43 |
| المطلب الثاني: خصائص، مميزات وأنواع الضمانات . | 45 |
| الفرع الأول: خصائص الضمان . | 45 |
| الفرع الثاني: مميزات الضمان . | 47 |
| الفرع الثالث : أنواع الضمانات | 48 |
| خلاصة الفصل الأول | 52 |
| الفصل الثاني : الإطار النظري لإدارة مخاطر القروض المصرفية | 53 |
| المبحث الأول: عموميات حول المخاطر المصرفية | 53 |
| المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية | 53 |
| الفرع الأول : تعريف ونشأة مخاطر القروض المصرفية | 53 |

| | |
|---|---|
| أولا: تعريف خطر القرض | 54 |
| ثانيا: نشأة المخاطر المصرفية . | 55 |
| الفرع الثاني : مصادر وأنواع المخاطر المصرفية . | 55 |
| أولا: مصادر المخاطر المصرفية . | 56 |
| ثانيا : أنواع المخاطر المصرفية . | 58 |
| الفرع الثالث: أسباب ونتائج مخاطر القروض البنكية. | 58 |
| أولا: أسباب المخاطر المصرفية . | 58 |
| ثانيا: نتائج المخاطر المصرفية | 59 |
| المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية . | 68 |
| الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المصرفية ومبادئها | 68 |
| أولا : تعريف إدارة المخاطر المصرفية . | 69 |
| ثانيا : مبادئ المخاطر المصرفية. | 69 |
| الفرع الثاني : وظائف وخطوات إدارة المخاطر . | 70 |
| أولا: وظائف إدارة المخاطر المصرفية. | 70 |
| ثانيا: : خطوات إدارة المخاطر المصرفية. | 71 |
| الفرع الثالث: قياس المخاطر المصرفية . | 71 |
| المطلب الثالث : أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومتطلبات الرقابة عليها. | 71 |
| الفرع الأول : أساليب إدارة المخاطر | 72 |
| الفرع الثاني : متطلبات الرقابة المخاطر المصرفية | 72 |
| الفرع الثالث : طرق الحد من مخاطر القروض . | 72 |
| المبحث الثاني : خطر عدم التسديد . | 78 |
| المطلب الأول : تعريف خطر عدم التسديد | 79 |
| المطلب الثاني : أسباب خطر عدم التسديد. | 80 |
| المطلب الثالث :تصنيفات و أثر خطر عدم التسديد. | 80 |
| الفرع الأول : تصنيفات خطر عدم التسديد .<br>الفرع الثاني : أثر خطر عدم التسديد . | 81 |
| المبحث الثالث : إدارة خطر عدم التسديد . | 92 |
| المطلب الأول: : الطرق المعتمدة كأساس لتقدير مخاطر عدم التسديد | 92 |
| أولا: دراسة الوضعية العامة للمؤسسة | 92 |

| | |
|---|---|
| ثانيا : دراسة المخططات التقديرية | 92 |
| المطلب الثاني : التسيير العلاجي لخطر عدم التسديد | 93 |
| المطلب الثالث : وسائل الحد من خطر عدم التسديد . | 93 |
| خلاصة الفصل الثاني . | 94 |
| الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة– | 107 |
| المبحث الأول: المبحث الأول : تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة | 108 |
| المطلب الأول :تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR ) – وكالة بسكرة | 108 |
| الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . | 108 |
| أولا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . | 109 |
| ثانيا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 111 |
| الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية. | 112 |
| المطلب الثاني: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة وهيكله التنظيمي | 112 |
| الفرع الأول : مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية . BADR . وكالة بسكرة . | 114 |
| الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 116 |
| المطلب الثالث : العمليات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 116 |
| الفرع الأول : الخدمات التقليدية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 117 |
| الفرع الثاني: الخدمات الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة. | 118 |
| الفرع الثالث :أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك – BADR– وكالة بسكرة . | 119 |
| المبحث الثاني : إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR " – وكالة بسكرة – والضمانات المطلوبة . | 119 |
| المطلب الأول:عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR" وكالة بسكرة | 119 |
| أولا : المقابلة وطلب القرض | 120 |
| ثانيا : إطلاع ودراسة البنك للمشروع | 120 |
| المطلب الثاني : النشاط الإقراضي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – | 122 |
| الفرع الأول : إجراءات منح القرض و كيفية دراسة المالية للملف. | 122 |
| ثانيا : التحليل المالي لملف القرض و آجال معالجته | 122 |
| الفرع الثاني : تحليل حجم القروض الممنوحة والتي لم يتم تسديدها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 123 |

| | |
|---|---|
| أولا : حجم القروض الممنوحة | 123 |
| المبحث الثالث : أساليب إدارة خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 123 |
| المطلب الأول : الضمانات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة | 124 |
| المطلب الثاني : التسيير الوقائي والعلاجي لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 126 |
| الفرع الأول : الأساليب الوقائية لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة . | 127 |
| الفرع الثاني : الأساليب العلاجية لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة . | 127 |
| أولا: الحلول الودية | 127 |
| ثانيا : مرحلة ما قبل النزاعات. | 130 |
| ثالثا: مرحلة النزاعات (الحلول الجبرية ). | 132 |
| خلاصة الفصل الثالث | |
| الخاتمة | |
| المراجع | |
| الملاحق | |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوانـه | الصفحـة |
|---|---|---|
| 01 | إجمالي القروض الممنوحة خلال السنوات ( 2012- 2015) | |
| 02 | أنواع القروض الممنوحة سنة 2012 من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية . | |
| 03 | أنواع القروض الممنوحة سنة 2013 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | |
| 04 | حجم القروض الممنوحة من طرف بنك بدر سنة 2013 لدعم تشغيل الشباب و التأمين على البطالة ، والقرض المصغر . | |
| 05 | أنواع القروض الممنوحة سنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | |
| 06 | حجم القروض الممنوحة سنة 2014 من طرف بنك بدر وكالة بسكرة لدعم تشغيل الشباب و التأمين على البطالة ، والقرض المصغر . | |
| 07 | حجم القروض الممنوحة سنة 2015 وأنواعها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | |
| 08 | حجم القروض التي لم يتم تسديدها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة خلال السنوات ( 2012 - 2015 ) | |

| رقم المخطط | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أدوات القروض المصرفية | 8 |
| 02 | أنواع القروض المصرفية | 17 |
| 03 | الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض | 23 |
| 04 | نموذج المعايير الإقراضية 5C'S | 26 |
| 05 | نموذج المعايير الاقراضية5P's | 28 |
| 06 | معايير منح القروض المصرفية | 30 |
| 07 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية وكالة بسكرة | 92 |
| 08 | نسبة القروض الممنوحة سنة 2012 لكل نشاط من طرف بنك بدر وكالة بسكرة . | 108 |
| 09 | نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2013 من طرف بنك بدر وكالة بسكرة . | 110 |
| 10 | أنواع القروض الممنوحة سنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة . | 112 |
| 11 | نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة . | 114 |

| | | |
|---|---|---|
| 12 | نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2015 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة . | 115 |

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | دفتر التوفير | |
| 02 | دفتر توفير الاشبال | |
| 03 | بدر إتصالات | |
| 04 | عمليات السحب | |
| 05 | قرض التحدي | |
| 06 | قرض الرفيق | |
| 07 | القرض المقدم بالتعاون مع ANCAJ CNAC | |
| 08 | المقابلة وطلب القرض | |
| 09 | بطاقة بنكية | |
| 10 | مجموع القروض الممنوحة سنة 2012 من طرف بنك بدروكالة بسكرة للأجهزة حسب النشاط | |
| 11 | تمويل بنك بدر وكالة بسكرة سنة 2013 في إطار قرض ( الرفيق – الاستئجار– التحدي) | |
| 12 | مجموع القروض الممنوحة سنة 2013 من طرف بنك بدروكالة بسكرة للأجهزة حسب النشاط | |
| 13 | تمويل بنك بدر وكالة بسكرة سنة 2014 في إطار قرض ( الرفيق – الاستئجار– التحدي) | |
| 14 | مجموع القروض الممنوحة سنة 2014 من طرف بنك بدر وكالة بسكرة للأجهزة حسب النشاط | |
| 15 | الحالة العامة للقروض البنكية في بنك بدر وكالة بسكرة سنة 2015 حسب نوعها . | |
| 16 | الحالة العامة للقروض البنكية في بنك بدر وكالة بسكرة سنة 2015 حسب النشاط | |

# قائمة الملاحق

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة ، فهي بمثابة عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم وتطوير مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

ويرتكز نشاط البنوك بشكل عام في قبول الودائع ومنح القروض ، حيث تمثل القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك، وتقديم القروض للعملاء خدمة رئيسية ، كما تعتبر المصدر الأول لربحيتها من خلال ما تحققه من عوائد ، ومن هنا يقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في منح القروض وتوجيهها إلى المشروعات الاقتصادية المختلفة .

غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض ، فلا يوجد قرض دون احتمال وجود مخاطر ضئيلة مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي المخاطر أوتقليلها ، وضمان سلامة المعاملات المصرفية وسلامة إدارتها حيث تسمح بإدارة القروض المصرفية بكفاءة وفعالية ونجد أنه في الآونة الأخيرة ازدادت ظاهرة عدم التسديد للقروض الممنوحة من طرف البنك ، حيث لا يكاد يخلو بنك من حالات عدم التسديد ، على الرغم من أن منح القروض يتم وفق أسس و سياسات إقراضية تهدف إلى التقليل من حدة مخاطرها مستقبلا .

ولقد تعرضت المصارف الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى حدوث كم هائل من القروض التي لم يتم تسديدها ، لم يكن متوقعا سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها ، وترجع أسبابها إلى عوامل عدة سيتم التطرق لها تفصيليا لهذه الدراسة وقد قامت المصارف بالإحتياط لها . وإتخذت عدة طرق لعلاجها ولمواجهة مخاطر عدم التسديد .

ومن خلال ما سبق ذكره إرتأينا إلى طرح الإشكالية التالية :

**كيف يمكن التحكم في خطر عدم التسديد من خلال إدارة القروض المصرفية ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل السياسة الإقراضية المعتمدة من طرف البنك لمنح القروض ؟
- ماهي أسباب خطر عدم التسديد ؟
- هل خطر عدم التسديد ظاهرة يمكن للبنوك الحد منها ؟

وللإجابة على التساؤلات السابق إقترحنا الفرضيات التالية :

- تتمثل السياسة الإقراضية التي يعتمد عليها البنك في منح القروض المصرفية على عدة معايير .
- من بين الأسباب المؤدية إلى عدم التسديد التوسع في منح القروض دون الإلتزام بالضوابط المصرفية السليمة .
- خطر عدم التسديد ظاهرة يمكن للبنوك الحد منها من خلال دور السياسة الإقراضية التي تنتهجها .

**أهداف الدراسة :**

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خطر عدم التسديد وسبل مواجهته من طرف البنوك.
- معرفة اهم الأسباب التي تؤدي إلى خطر عدم التسديد.
- معرفة الوسائل والإجراءات التي تتخذها البنوك لمعالجة خطر عدم التسديد.

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على القروض المصرفية وإدارتها والأسباب التي تؤدي إلى خطر عدم التسديد ، وكذا معرفة الإجراءات المتخذة لمواجهته وهل يستطيع البنك التحكم في هذا الخطر .

**أسباب إختيار الموضوع :**

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع نلخصها فيمايلي :

- يدخل هذا البحث في صميم التخصص .
- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية والمالية .
- معرفة الأسباب الرئيسية لخطر عدم التسديد .
- تزايد ظاهرة عدم التسديد والتي لها آثار سلبية على المقترض وكذا على البنك.

**منهج الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول للنتائج المرجوة اعتمدنا على المنهج الوصفي في التعرف على القروض المصرفية ومخاطرها وسياستها الإقراضية والعوامل المؤثرة فيها ، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمعرفة دور سياسة البنوك في كيفية مواجهة خطر عدم التسديد .

**الدراسات السابقة :**

- فاطمة بن شنة ، "إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة " مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2009، تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي و الإقراضي في تقييم مخاطر الإقراض والحد من تعثر القروض المصرفية ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن القرارات السياسية في الجزائر لها تأثير على اتخاذ قرار الإقراض في البنوك وأن تعثر القروض ينشأ عن مجموعة من الأسباب التي قد تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر.
- حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2013/ 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها والتركيز على لجنة بازل وعرض لجنة بازل 2 وطرق قياس كل نوع من المخاطر المصرفية الرئيسية . ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن البنوك التجارية الجزائرية تقتصر بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون إهتمامها بباقي المخاطر ، وإدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت الرقابة داخلية أو خارجية .

- حسين ذيب ، " فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان " رسالة ماجستير ، غير منشورة ، اقتصاد المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011 /2012 ، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أن حالات الفشل ومتابعتها لا يمكن حصرها ، لأن البنوك محل الدراسة لا تتوفر على الآليات والإجراءات القانونية والعملية للبدء في مراقبة العملاء المتعثرين أو متابعتهم قضائيا لإسترداد أموالها ، وأن البنوك تكتسب الخبرات والتجارب من حالات الفشل السابقة للتعامل مع الحالات محتملة الحدوث مستقبلا .
- **ما يميز الدراسة :**

ووجه الإختلاف الذي نتقدم به من خلال هذا البحث يتمثل في سعينا إلى معرفة إدارة القروض المصرفية وكيفية قياس و تسيير خطر عدم التسديد والأساليب الوقائية والعلاجية التي يتخذها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، وفي ما إذا كانت تستطيع التحكم في هذا الخطر.

**صعوبات الدراسة:**

إن أهم الصعوبات التي واجهة إنجاز هذا البحث كانت في الجانب التطبيقي والمتمثلة في :

- صعوبة الحصول على الموافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية .
- صعوبة بل استحالة الحصول على البيانات الرقمية تخدم البحث وذلك لسرية عمل البنك.
- صعوبة الحصول على دراسة حالة قرض لم يتم تسديده على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة .

**هيكلة الدراسة :**

لمعالجة الموضوع تناولنا جانبين ، جانب نظري يضم فصلين وجانب تطبيقي متمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة الآتية :

**الفصل لأول :الإطار النظري لإدارة القروض المصرفية .**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على القروض المصرفية أنواعها والتي تأتي في المبحث الأول ، وفي المبحث الثاني السياسة الإقراضية المتبعة لمنح هذه القروض، أما في المبحث الثالث تناولنا مفهوم الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض وأنواعها .

**الفصل الثاني:المخاطر المصرفية.**

يرمي هذا الفصل إلي دراسة المخاطر المصرفية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الأول تكلمنا عن المخاطر المصرفي ، أسبابها ، أنواعها ، الرقابة عليها وطرق علاجها، أما المبحث الثاني فخصصناه لخطر عدم التسديد ، تعريفه أسبابه ، تصنيفاته ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى إدارة خطر عدم التسديد، طرق قياسه والتسيير العلاجي له .

**الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR " وكالة بسكرة.**

بعد الدراسة النظرية ، قمنا في هذا الفصل بإسقاط كافة المعطيات النظرية السابقة على أرض الواقع ، من خلال دراسة ميدانية لأحد البنوك الجزائرية ، ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " وكالة بسكرة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في المبحث الثاني تكلمنا عن إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR " وكالة بسكرة والضمانات المطلوبة . كما تناولنا في المبحث الثالث حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ودراسة حالة قرض لم يتم تسديده .

تمهيد:

تؤدي البنوك العديد من الأنشطة و الوظائف، و من أهمها القروض الممنوحة للعملاء سواء كانوا فرادا أو شركات، هذه الوظيفة تحقق من خلالها البنوك ربحية عالية، و لضمان استمرارية القروض الممنوحة بمختلف أنواعها المباشرة و غير المباشرة يجب أن تكون هناك إدارة قروض مصرفية ملائمة في البنك تطبق القواعد و المبادئ الرصينة في مجال منح الائتمان، و يتوجب أن يكون لدى إدارة القروض في البنك الجاهزية المسبقة في الحد و التقليل من مخاطر القروض المختلفة و طرق علاجها.

و سنتناول في هذا الفصل، المفاهيم المتعلقة بالقروض و تقسيماتها المختلفة و علاقتها بالمخاطر حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية القروض المصرفية أنواعها و مصادرها أما في المبحث الثاني سنتكلم عن السياسة الإقراضية التي يتبعها البنك و العوامل المؤثرة فيها. أما في المبحث الثالث سنتكلم على تحديد ضمانات القروض المصرفية.

## المبحث الأول: مدخل إلى القروض المصرفية.

تبرز أهمية الوظيفة الإقراضية باعتبارها العمود الفقري لأي بنك و التي يفقد من غيرها وظيفته الأساسية كوسيط مالي و بالتالي يفقد البنك وجوده أساسا، إضافة إلى أن عائد النشاط الإقراضي يمثل المحور الرئيسي للإيرادات أي بنك مهما تنوعت و تعددت أنشطته الأخرى. سنتعرف في هذا المبحث على القروض و مصادرها أنواعها و إجراءات منحها.

### المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية.

تعتبر القروض المصرفية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك و في نفس الوقت تعتبر أداة حساسة قد تضر الاقتصاد إذ لم يحسن استخدامها.

#### الفرع الأول: نشأة القروض المصرفية:

نشأت القروض كجزء من النظام النقدي الاقتصادي منذ القدم و تطور بتطور المجتمعات حيث كان آنذاك أناس مجموع دخلهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى، لذلك يكون الوفر أو الفائض في المقابل كان هناك أشخاص دخلهم أقل من احتياجاتهم، فلتلبية أو تغطية تلك الاحتياجات تم البحث عن أصحاب الوفورات أو الفوائض من خلال وسطاء ماليين آنذاك من هنا تم التوفيق فيما بين رغبات ذوي الفائض و احتياجات ذوي العجز ضمن شروط معينة لقد تطور القرض و تطورت معه صور الوسطاء الماليين إلى أن أصبحت تأخذ صور البنوك بشتى أنواعها، و تعددت أعمال هذه البنوك كنتيجة الإتساع حجم التعامل فيما بين الناس.[1]

و تتبلور صور الالتزام الكبير أساسا ما بين عرض الأموال أو الطلب عليها من خلال انتقال وحدات الفائض باتجاه وحدات العجز حيث تلعب المصارف الدور الأكبر في هذا المجال.

#### الفرع الثاني: تعريف القروض المصرفية و أهميتها.

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف القروض المصرفية و أهميتها.

---

[1] جميل الزيداني السعود، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص،ص: 42 ،43.

**أولا: تعريف القروض المصرفية:**

نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها القروض المصرفية ظهرت لها عدة تعاريف مختلفة وفقا لوجهة نظر كل باحث و فيما يلي نوضح تعريف و أهمية القرض.

**1)- تعريف القرض:**

- **المعنى اللغوي:** يشتق مصطلح القرض من كلمة Crédit بالغة الإنجليزية الناشئ من عبارة Cardo اللاتينية و هو تركيب الاصطلاحين:[1]
  - Card: يعني ثقة.
  - Do: و يعني أضع.
- **المعنى الاصطلاحي:** تعرف القروض على أنها: "التزام جهة لجهة أخرى قراض أو المداينة"[2] .
- وتعرف أيضا على أنها:"مبادلة مال حاضر يوعد وفاء مقبل و معنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن مال مؤقتا، على أمل استعادته منه فيما بعد" [3]

**2) تعريف القرض المصرفي:**

تعرف القروض المصرفية على مستوى البنك بجملة من التعاريف نذكر منها:

- " تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في

المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة."[4]

- " يعرف القرض على أنه سلفية عينية أو نقدية تمنح مقابل الوعد بالسداد في آجال يتم الاتفاق عليها عموما مسبقا."[5]

---

[1] سوزان سمير ذيب و آخرون، **إدارة الائتمان**، درا الفكر للنشر و التوزيع، الأردن 2012، ص:11.

[2] نذير عدنان، عبد الرحمان الصالحي، **القروض المتبادلة**، دار النفائس، الأردن، 2012، ص: 47.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 90.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 103.

[5] Ahmad silem et jean, **marie albertimi, hescique d'économie**,6éme édition, Ed DALLOZ, mars,1999,P :181 .

- "القرض هو وضع مبلغ من النقود من طرف البنك تحت تصرف شخص ما أو يكلفه فيه لفترة معينة يتفق عليها بين الطرفين ويلتزم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد أو العمولات والمصارف".[1]

❖ وفي ضوء ما تم تقديمه يمكن تعريف القرض على أنه مبلغ من المال يتم تقديمه لفائدة شخص ما لفترة محددة وفوائد مضافة إلى ذلك المبلغ من أجل تغطية عجزه أو تحقيق هدف معين، على أن يتعهد بتسديد ذلك المبلغ وقت آجاله ومع فوائد.

**ثانيا: أهمية القروض المصرفية**

يمكن النظر إلى أهمية القروض المصرفية من عدة جوانب أهمها فيما يلي:[2]

- **أهمية القروض على مستوى البنك التجاري:** تعتبر القروض المصرفية الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك، نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهياره، وفي ذات الوقت يعتبر الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارته و التي من خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح و بدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.
- **أهمية القروض على مستوى الاقتصاد:**إن القروض المصرفية ما هي إلا نشاط اقتصادي في غاية الأهمية لها تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني و عليها يتوقف نمو ذلك الاقتصاد و تعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة

الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها، حيث يؤثر حجم القروض المصرفية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الإقراض يمكن أن يؤدي إلى أثار تضخمية ضارة و الانكماش في منحها قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، و بالتالي الحد من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذا يجب أن تكون القروض المصرفية متوازنة و ملبية للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي، بما يؤدي إلى زيادة معدات التنمية المنشودة.[3]

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، عالم الكتب، مصر، 2003، ص25 .

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص:17.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد** ، دار الوسام ، بيروت ، لبنان ، 1998، ص : 43.

- **أهمية القروض بالنسبة للمقترض:**

إن الحصول على القروض المصرفية تمكن المقترض من تغطية عجزه المالي الذي يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح مجال أمام حركة الإنتاج و النمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها و الاستمرارية في ممارسة أعمالها.

**الفرع الثالث: عناصر و مصادر القروض المصرفية.**

إن للقروض المصرفية عناصر و مصادر عديدة و التي سنتطرق لها فيما يلي:

**أولا: عناصر القروض المصرفية:**

و تتمثل عناصر القروض في أربعة عناصر هي:[1]

1) **عنصر الزمن:** هناك فاصل زمني بين تاريخ منح القرض و تاريخ استحقاقه، هذا الفاصل الزمني يسمح للمدين باستعمال القرض، و قد تكون هذه المدة الزمنية قصيرة، متوسطة أو طويلة و ذلك حسب نوعية القرض.

2) **عنصر الثقة:** لابد أن تكون هناك ثقة متبادلة من الجانبين، و يستمد البنك ثقة العميل المقترض من خلال الدراسة الجيدة لملف القرض و كذلك من جانب العميل فهو يتعامل مع بنك يدرك عمله جيدا.

3) **عنصر المخاطرة:** إن احتمال عدم التسديد المدين للقرض في تاريخ استحقاقه يبقى قائما مهما كانت الثقة التي يضعها البنك فيه لذلك يلجأ هذا إلى طلب ضمانات مقابل منحه القرض.

4) **وجود الدين:** هو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين و الذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول و في هذا ما يظهر ارتباط القروض بالنقود.[2]

**ثانيا: مصادر القروض المصرفية:**

هناك عدة مصادر يمكن للبنك الإعتماد عليها للقيام بمختلف نشاطاته و يتمثل أبرزها في:[3]

1) **الودائع:** هي مختلف الأموال التي يحصل عليها البنك من الأفراد و الهيئات و المشروعات المختلفة و الإيداعات، و تعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع للأجل أو ودائع إدخارية أو ودائع إئتمانية المصدر الرئيسي لمكونات البنوك، و تمثل الودائع آفاقا لوظيفة أموال البعض و تساهم في تغطية عجز البعض الآخر، و خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، و تنمية

---

([1]) كريم زرمان، **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية**، دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري البانوراميك، قسنطينة، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007- 2008، ص: 19.

([2]) محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، **اقتصاديات النقود و الصرفة و التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 78.

([3]) أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005-2006، ص:20.

ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال، و تتيح أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض بإعادة رسكلة الأموال الموجودة فعلا و دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي.

2) **الحسابات البنكية:** جميع التعاملات التي تكون بين البنك و الزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات و تقسم إلى قسم للمدفوعات و آخر للمسحوبات و هو ما يسمى الحساب، و بعد كل عملية يقارن مجموع جانب الدائن و مجموع جانب المدين و الفرق بينهما يسمى الرصيد و يمكن أن يكون دائن أو مدين.

3) **الورقة المصرفية:** و هي نوع من النقود تعتمد قيمتها على الثقة التي توضع فيها الورقة المصرفية و أصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في آجال الاستحقاق.

4) **الأسواق المالية و النقدية:** تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، و بعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار بقبول أو عدم قبول طلبه حيث أن السوق المالي يغطي الاحتياجات المالية متوسطة و طويلة الأجل عن طريق إصدار الأوراق المالية المختلفة كالسندات و الأذون و عقود القروض. و تقوم بهذا العمل البنوك المتخصصة و بنوك الأعمال و الإستثمار، أما سوق النقد فتغطي الإحتياجات المالية قصيرة الأجل عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها، و تقوم بهذا العمل البنوك التجارية.[1]

**المطلب الثاني: خصائص و أدوات القروض المصرفية:**

نجد في كل بنك خصائص يجب توفرها من أجل منح القروض، وله أدولت متعدد.

**الفرع الأول: خصائص القروض المصرفية:**

وهي ثلاث خصائص يجب توافرها في كل عملية إقراض:[2]

**أ/ الثقة:** يجب أن يتحقق عامل الثقة في العميل الذي يقدم له البنك القرض و ذلك بتقديم ضمانات تفوق قيمتها المالية قيمة القرض الذي يحصل عليه.

**ب/ المدة:** و هي مدة استحقاق القرض و العميل بتسديد مبلغ القرض.

---

[1] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص:20.

[2] صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، الأردن، 1984، ص:19.

**ج/ الضمانات:** و هي القيمة المادية و المعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرته على التسديد تقوم المؤسسة المقرضة بالاستيلاء عليها.

**الفرع الثاني: أدوات القروض المصرفية.**

يقصد بأداة القرض ورقة أو وثيقة تبين إلتزامات المقترض و حقوق المقرض.

وهناك نوعين من الأدوات للقروض المصرفية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي كالتالي:[1]

**أولا: أدوات قصيرة الأجل:**

1- **الأوراق التجارية:** و أهم أنواعها:

**1-1- الكمبيالة:** وهي ورقة أو صك تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع للشخص الثالث (المستفيد) في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو حال الإطلاع عليها مبلغا معينا.

**1-2- السند للأمر:** و هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها المدين (مصدر السند) للأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المعلن في السند في التاريخ المحدد أو بمجرد الإطلاع عليها، وهو لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا أستعمل في العمليات التجارية كما لا يجوز خصمه لدى البنك المركزي.

**1-3- الشيك:** وهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه (البنك) بأن يدفع للإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معينا بمجرد الاطلاع.

**1-4- أذونات الخزانة:** و هي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة لمدة ثلاث أشهر في الغالب و هي قابلة للخصم و يمكن إستعمالها في التبادل و ضمان القروض و يمكن خصمه لدى البنوك التجارية.

**ثانيا: أدوات طويلة الأجل:** وهي التي يتم التعامل بها في السوق المالية.

**1- الأوراق المالية:**

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، 2008، ص: 118، 119.

1-1- **السهم:** وهو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الإستفادة من كل الحقوق و تحمل كل الخسائر التي تنتج عن إمتلاك هذه الورقة أي أن صاحبها يحصل على دخل متغير.

1-2- **السند:** و هو ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها، فهو عبارة عن إثبات عملية القرض، يحصل من خلالها حامل السند على دخل ثابت و معروف مسبقا يتمثل في الفائدة طوال فترة عمر السند.

- بالإضافة إلى أدوات القروض المصرفية المذكورة أعلاه فان النقود الورقية تعد أيضا من أدوات القروض فهي تمثل دينا على الجهة التي أصدرته و هذه الجهة هي البنك المركزي.[1]

**الشكل رقم (1): أدوات القروض المصرفية**

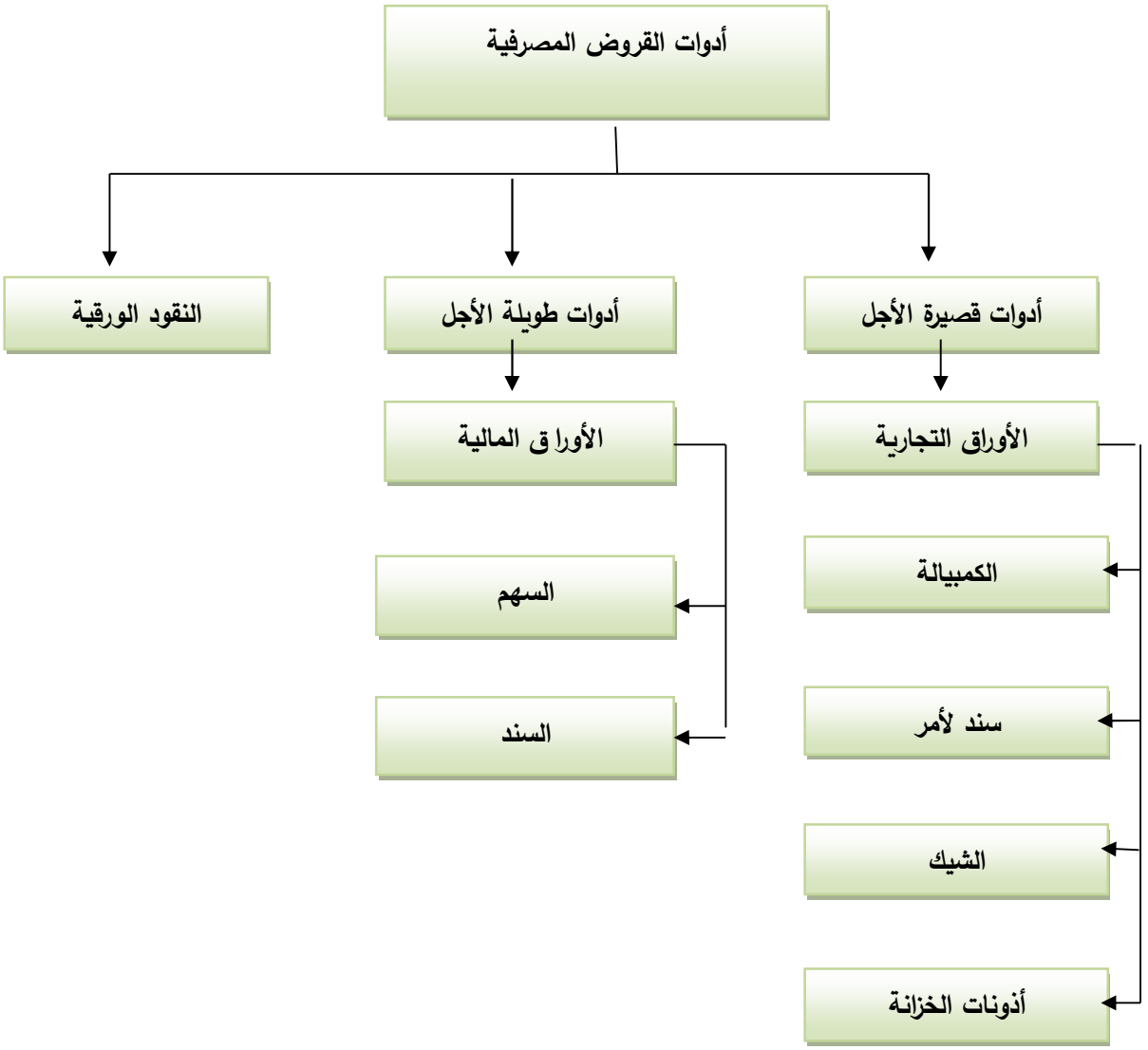


[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، 2008، ص: 119.

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008

**المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية:**

توجد عدة أنواع للقروض المصرفية تختلف حسب المدة و الغرض منها أو حسب موقف البنك إتجاه مقترضيه أو تبعا للضمان المطلوب و سوف نعالج هذه التصنيفات في النقاط التالية:

**أولا: تصنيف القروض على أساس المدة:**

1- **قروض قصيرة الأجل:** إن النشاط اليومي لأي مؤسسة اقتصادية قد تؤدي للحاجة إلى التمويل الذي يكتسي طابعا قصير الأجل سنحاول فيما يلي أن نبين نوعية هذه القروض، حيث يمكن تصنيفها إلى:[1]

1-1 **القروض المباشرة:** و تعرف بقروض الصندوق، و هي القروض التي تمنحها البنوك لزبائنها، و الذي يؤدي إستعمالها إلى حدوث حركة فعلية للأموال في صناديقها، و تنقسم هذه القروض إلى قسمين:

1-1-1 **القروض العامة:** هي القروض التي تمنحها البنوك لزبائنها الذين يطلبون التمويل عندما تكون الموجودات المتداولة غير ممولة كليا بموارد دورة الاستغلال، مع عدم قدرة رأس المال على تغطية هذا النقص و تلجأ المؤسسات عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و أهم هذه الأنواع:

- **تسهيلات الصندوق:** يعرف على أساس أنه مساعدة مصرفية يمنحها البنك للمؤسسة لسد حاجتها إلى السيولة المؤقتة و الناتجة عن فجوة زمنية بين الإيرادات و النفقات ( تأخر الإيرادات عن النفقات) و تقدم هذه التسهيلات لمدة قصيرة و لفترات معينة خاصة في نهاية الشهر، كما أن أكبر مبلغ يمنحه البنك في هذا النوع من القروض يتراوح عموما بين 60% إلى 70% من رقم أعمال المؤسسة الشهري.[2]
- **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل، و على الرغم من التشابه الموجود بين تسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف بحيث كل منهما يتمثل في ترك حساب الزبون مدينا، فان هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض ففي تسهيلات الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر أما السحب على المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة[3]....الخ.

---

[1] كريم زرمان، مرجع سابق، ص، ص: 32، 33.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 58.

[3] سلمان دياب، **اقتصاديات النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1996، ص، ص: 105، 106.

- **قرض الموسم:** يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا: الزراعة، السياحة و المبيعات الموسمية لبعض البضائع، و بما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة إستغلال واحدة فإن هذا النوع من القروض عادة ما يمنح لمدة 9 أشهر. و لكن قبل الإقدام يبين زمنيا نفقات النشاط و عائداته، و على أساسه يقوم البنك بتقديم القرض.
- **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة للسيولة المطلوبة لتمويل عملية ما، أو لمواجهة هذا النقص و تسمى هذه القروض بقروض الربط أي أن هذا النوع من القروض هي توفير السيولة النقدية للزبون أو المؤسسة لفترة معينة في إنتظار حصولهم على السيولة نتيجة نشاط كل من العميل أو المؤسسة.[1]

2-1-1 **القروض الخاصة:** إذا كانت القروض العامة موجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال بصفة إجمالية، القروض الخاصة موجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة، و من أمثلة القروض الخاصة مايلي:

- **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها، ويحل البنك محل هذا الشخص إلى غاية هذا التاريخ و يتحصل البنك مقابل ذلك على معدل خصم (ثمن سعر الخصم) و يتكون معدل الخصم من ثلاث عناصر أساسية هي: معدل الفائدة و هو ثمن القرض، عمولة الجهد المبذول، عمولة الخصم و هي أجر البنك من العملة.[2]
- **تسبيقات على البضائع:** وهي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضاعة كضمان للمقرض و ينبغي للبنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، كما ينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا القرض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان، لتقليل أكثر ما يمكن من المخاطر.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** و يقصد بالصفقات العمومية ذلك العقد المبرم بين المقاولين أو الموردين مع السلطات العمومية، وقد يكون عقد شراء أو تنفيذ أشغال، ويمنح البنك نوعين من التسبيقات

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 60، 61.

[2] فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات التسيير المصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:110.

على الصفقات العمومية، إما في شكل كفالات لصالح المقاولين وإما في شكل قروض فعلية، و يوجد ثلاث أنواع من القروض التي يمنحها البنك لتمويل الصفقات العمومية:[1]

- **قرض التمويل المسبق:** يعطى هذا القرض عند انطلاق المشروع لتمويل حاجيات الانطلاق في المشروع خاصة شراء المواد الأولية، و تصل هذه التسبيقات إلى 30% من القيمة الأصلية للصفقة، و يتم تسديدها من المبالغ المستحقة للمقاول.

- **تسبيقا على الديون الناشئة الغير مسجلة:** عندما يقوم المقاول بإنجاز جزء من الأشغال دون أن تسجل الإدارة ذلك رسميا، يمكن أن يطلب من البنك تعبئة الديون أي منحه تسبيقات على الأشغال التي تم إنجازها و ملاحظتها من طرف الإدارة لا يتجاوز هذا النوع من التسبيقات 70% من المبالغ المدونة في الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة.

- **تسبيقات على الديون الناشئة:** هذا النوع من التسبيقات أكثر شيوعا و إستعمالا، و يمنح عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل إنتهاء الإنجاز، و يمكن أن تصل إلى 80% من قيمة شهادات الانجاز المصادق عليها من طرف الإدارة.

**1-2 - قروض الإمضاء:** هناك أسلوب آخر تمويلي بدلا من وضع الأموال تحت تصرف العميل بعد سحبها و هي إقراض إمضاء البنك، و تمكين العميل بذلك من اللإستفادة من قروض لدى أطراف أخرى و هذا معناه أن البنك يضمن ملاءة زبون لدى دائنيه، و الوفاء بالتزاماته إذا عجز الزبون عن الوفاء بها و هذا النوع من التمويل يطلق عليه تسمية القروض بالإمضاء (بالتوقيع، بالالتزام)[2]

1-2-1 **القبول البنكي:** هو إلتزام بتجسيد إمضاء البنك على ورقة تجارية ضامنا بذلك دفعها عند تاريخ الاستحقاق، و بإمضائه لهذا يتحول البنك إلى طرف ملزم بالدفع بنفس درجة المدين الأصلي، و لهذا يكون الطرف الدائن مطمئنا لأن مدينه – البنك – ميسور الحال و يمكنه إستيفاء حقه منه بسهولة و لهذا النوع عدة أشكال كالقبول في إطار التجارة الخارجية و القبول في إطار التجارة الداخلية.[3]

2-2-1 **الضمان الإحتياطي البنكي:** هو التزام يمنحه شخص يكون عادة بنكا يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، و عليه فإن الضمان الإحتياطي هو تعهد لضمان

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:64.

[2] Farouk bouyacoub, **l'entreprise et le financement bancaire**, edition, casbah, alger, 2000, p 244 .

[3] محي الدين إسماعيل علم الدين، **العمليات الائتمانية في البنوك و ضماناتها**، دار النشر و بلد النشر غير مذكور، 1975، ص: 586.

القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، و قد يكون الضمان الاحتياطي شرطي عندما يحدد مانع الضمان. البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، و قد يكون لا شرطي عندما لا يحدد أي شرط لتنفيذ الإلتزام.[1]

3-2-1 **الكفالات البنكية:** الكفالات هي عبارة عن إلتزام يمنحه شخص، يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين و ذلك في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته بنفسه بحيث يجب أن تكون الكفالات في جميع الحالات مكتوبة، و أن تحدد مدتها و مبلغها. و هناك أنواع عديدة للكفالات البنكية و بصفة عامة يمكن أن نصنفها إلى معيارين:

- **حسب وجهة نظر الدائن:** و نميز بين كفالة الصفقات العمومية كفالات لدى إدارة الضرائب، كفالات لدى الجمارك.
- **حسب وجهة نظر المستفيد:** و نميز بين ثلاث أنواع: كفالات تؤجل الدفع، كفالات تجنب بعض المصروفات، كفالات تسرع دخول الأموال.

**2- قروض متوسطة الأجل:** هي القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات، كالآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج،[2] و تنقسم إلى نوعين:[3]

- قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة.
- قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة.

و نظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معارضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

**3- قروض طويلة الأجل:** و هي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات، فإنها تمنح بغرض تمويل المشروعات العقارية و مشاريع الإسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع و شراء الآلات و قد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من البنوك الأخرى فيما بينها تعرف (بقرض المشاركة) و يساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين و ذلك لتوفير الائتمان المطلوب و الذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه

---

(1) أحمد بن حسين بن أحمد الحسني، **خطابات الضمان المصرفية**، مؤسسات شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:57.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74.

(3) F.Bouyakoub , op. cit , p : 252

من بنك واحد فقط، نظرا لضخامة قيمة هذه القروض و كذلك لتوزيع مخاطر عدم التسديد على عدد كبير من البنوك و خاصة أن المقترض عميل واحد.[1]

**ثانيا: تصنيف القروض حسب معيار الضمان:**

و طبقا لهذا المعيار فإنه ينقسم إلى قروض مضمونة و قروض غير مضمونة وهي كالتالي :

1- **القروض المضمونة:** وطبقا لهذا المعيار ينقسم القرض إلى شخصي و عيني:[2]

1-1 **القرض الشخصي:** في هذا القرض لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستند إلى شخصية الدين (حسب سمعته ومتانة مركزه) و يمكن أن نميز نوعين من الضمانات الشخصية:[3]

أ/ **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

ب/ **الضمان الإحتياطي:** يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض و يمكن تعريفه على انه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين على التسديد.

2-1 **القرض العيني:** هي قروض مضمونة بضمان أحد الأصول يسمى التمويل بضمان الأصل فهي لضمان سداد الإلتزام، فإذا لم يستطيع المقترض الوفاء بالإلتزام فإن من حق المقرض الحجز على الأصل الضامن، فإذا كانت القيمة البيعية للأصول الضامنة أكبر من إلتزامات للقروض المضمونة فان الفائض يوجه إلى سداد القروض غير المضمونة قبل دفع أي أموال إلى الملك، و إذا كانت الأصول المرهونة غير كافية للوفاء بالالتزامات نحو الدائنون أصحاب القروض المضمونة فإن الأخرى للحصول على باقي مستحقاتهم.

و يأخذ الضمان أحد الشكلين:

- الرهن الحيازي: كالآلات و المعدات و الأثاث و البضائع.

---

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:75.

(2) أسامة محمد الفولي و آخرون، **اقتصاديات النقود و التمويل**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ، ص: 122، 125.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:280.

– الرهن العقاري: و يتمثل في قطعة ارض أو مبنى، و يجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به و قابلا للبيع في المزاد العلني، و تكون قيمته اكبر عادة من قيمة القرض.

2– **قروض غير مضمونة:** و يكتفي بها بوعد المقترض بالدفع، ولا يقدم أي أصل عيني او ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد و هذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية. و هذا النوع نادرا إلى حد ما في البنوك العربية.

**ثالثا: قروض حسب الغرض منها:** تنقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

1/ **قروض استثمارية:** و هي التي تمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامها في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة و متوسطة الأجل و ذلك لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة.[1]

2/ **قروض عقارية:** تستعمل هذه القروض في شراء مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة، و قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة، يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله، و عادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراءه أو إقامته، و نظرا لضخامتها و طول فترة استحقاقها فإنها عادة ما تكون من نصيب البنوك الكبيرة.

3/ **قروض استهلاكية:** هي تلك القروض التي تقدم لتمويل عمليات استهلاكية، فهي تستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخول الحالي للمقترض من مواجهتها حيث يتم سدادها من دخله في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته، كما تقدم ضمانات مقابلها، وهذا النوع من القروض يساعد الشخص على أن ينفق أكثر من دخله كما يلحق الضيق بصغار التجار اللذين يعطونه لعملائهم، كما قد تكون له منفعة اقتصادية إذا ساعد الأشخاص على إقتناء أشياء دائمة.[2]

4/ **القروض الإنتاجية:** و هي القروض التي تمنح بهدف تمويل الأصول الثابتة للمشروع وتستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج، و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.[3]

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص:31.

[2] حسن أحمد عبد الرحيم، **البنوك** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص:53.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:114.

5/ **القروض التجارية:** هي القروض التي تمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، و هي قروض قصيرة الأجل تستخدم لتمويل العمليات الجارية.[1]

6/ **قروض زراعية:** يقصد بها تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء الأسمدة و البذور و ما شابه ذلك، و عادة تكون من النوع الذي يستحق خلال عام، لذا فهي جذابة للبنوك الصغيرة.

**رابعا: تصنيف القروض حسب معيار طريقة السداد.**

يسدد العميل القرض إما:[2]

1/ **دفعة واحدة:** يسحب العميل القرض دفعة واحدة، و يقوم بتسديده مع الفوائد المترتبة عليه في نهاية المدة دفعة واحدة.

2/ **إما على أقساط:** يسدد القرض على دفعات إما شهرية، و إما ربع سنوية حسب برنامج السداد الذي يتفق عليه آخذا بعين الاعتبار التدفقات النقدية التي سيحصل عليها العميل من مشروعه، أو من مصادر أخرى.

**خامسا: تصنيف القروض حسب معيار العملة المستعملة:**

و بناءا على هذا المعيار فإن القروض المصرفية تنقسم إلى[3]

1/ **القروض بالعملة المحلية:** وهي التسهيلات التي تمنح لعملة البلد الذي يعمل فيه البنك التجاري.

2/ **القروض بالعملة الأجنبية:** و هي التسهيلات التي تمنح بالعملات الأجنبية، و هذه التسهيلات معرضة لمخاطر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطر القروض العادية، ويمكن تغطية هذه المخاطر عن طريق عقود المستقبليات أو عقود.

**سادسا: قروض وفقا لشخص المقترض**

---

[1] حمزة محمد الزبيدي، مرجع سابق، ص:95.

[2] عيسى مهند حنا نقولا، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية، عمان، الأردن، 2010، ص:44.

[3] محمود حسين الوادي و آخرون، **النقود و المصارف**، دار الميسرة، الأردن، 2010، ص ص:128، 129.

تنقسم هذه القروض إلى:[1]

1/ **قروض عامة:** هي تلك القروض التي توجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة دون تخصيص ما، حيث تلجأ المؤسسة إلى مثل هذه القروض من أجل مواجهة صعوبات مالية مؤقتة.

2/ **قروض خاصة:** هي قروض موجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة. والمقدم للأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة هذه الهيئات في الحصول على القرض المصرفي على الثقة في التعامل مع الدولة و مؤسساتها ومركز الدولة المالي.

**الشكل رقم (02): أنواع القروض المصرفية**

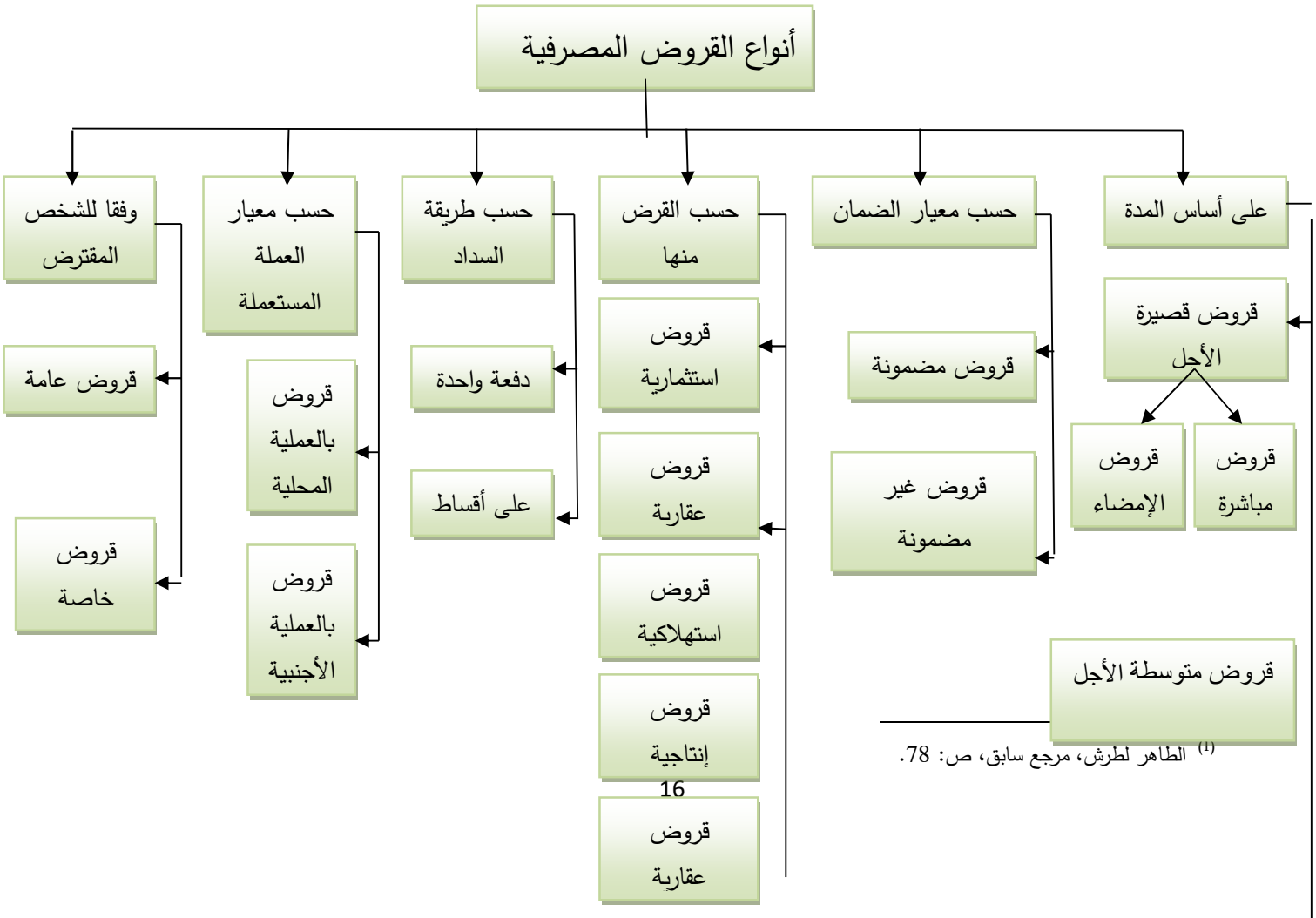


[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 78.

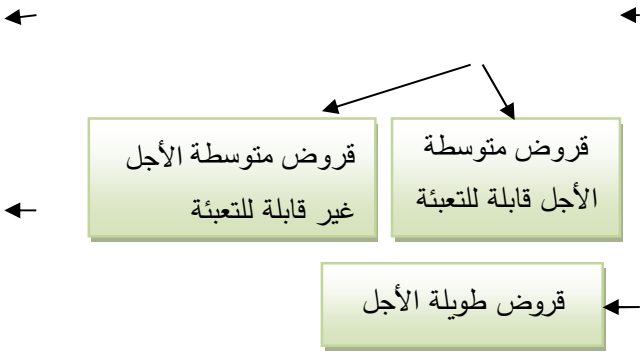


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على: – صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، 2004، ص:31

– عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، 2002، ص:114.

## المبحث الثاني: السياسة الإقراضية و العوامل المؤثرة فيها.

تعتمد البنوك لتحقيق أغراضها على سياسة ائتمانية ترسم لها الخطى التي تقدم عليها في ضوء الإستراتيجية الموضوعة، فهي المرجع العملي لنشاط الإقراض لدى أي بنك حيث لا توجد سياسة إقراضية نمطية فهي تختلف من بنك لآخر وفقا لنشاطه، كما تلعب السياسة الإقراضية دورا محوريا في مواجهة المخاطر المختلفة التي تحيط بعملية منح القروض، فهي تحدد و تعتمد بمعرفة مجلس إدارة البنك الذي يكون له كافة

الصلاحيات للإجراء أي تحديث عليها لمواكبة أي جديد في السوق المالي.

### المطلب الأول: ماهية السياسة الإقراضية.

إن لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض المصرفية لابد أن تكون لديه سياسة اقراضية مكتوبة، التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه.في إدارة وظيفة الاقراض في البنك.

#### الفرع الأول: تعريف السياسة الإقراضية و أهميتها.

**أولا: تعريف السياسة الإقراضية:**

هناك عدة تعاريف للسياسة الإقراضية نذكر منها:

- "يقصد سياسة الإقراض مجموع المبادئ و المفاهيم التي تمنحها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عن وضع برامج و إجراءات القرض و يسترشد بها متخذ القرارات عند البدء في طلبات الإقراض."[1]
- "مجموع المبادئ و الأسس التي تنظم أسلوب دراسة منح التسهيلات الاقراضية و أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، و كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوبة منحها وأنواعها، و آجالها الزمنية، و شروطها الرئيسية."[2]
- "تعتبر السياسة الإقراضية جزءا من السياسة العامة للإدارة البنك إذ تحدد السياسة بجهود البنك في الرقابة على القروض بهدف انجاز الأهداف المرسومة و يمكن تعريفها بأنها مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الإقراضية."[3]
- "الخطط الإستراتيجية للبنك التي تتضمن مختلف التوقعات و الإحصائيات الخاصة بالقرض و تعتبر إمتداد للخطة العامة للبنك."[4]

**ثانيا: أهمية سياسة الإقراض:**

لسياسة الإقراض أهمية كبيرة في البنوك فهي:[5]

– هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة القروض المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد. و توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ.

– تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات و التصرف داخل الإطار العام للسياسة. و هي دافع للإدارة لتحديد أهداف البنك.

– سياسة الإقراض تحدد الاتجاه و أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين و أصحاب رأس المال. فهي لها تأثير على اتخاذ القرار و ضرورية إذ أراد البنك بلوغ أهدافه و خدمة البيئة التي يعمل فيها.

**الفرع الثاني: أهداف و أركان السياسة الإقراضية:**

---

(1) منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:207.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص:45.

(3) طارق طه، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**، دون دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:234.

(4) محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص:234.

(5) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قصف، **إدارة البنوك و تطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، ص:141، 142.

سنتناول في هذا الفرع أهداف السياسة الإقراضية و أركانها.

**أولا: أهداف السياسة الإقراضية:** تتعدد أهداف السياسة الإقراضية للبنك و أهم تلك الأهداف هي:[1]

- منع التضارب في اتخاذ القرارات الإقراضية، حيث تعتبر دليل عمل أو نظام عمل متاح للإدارات البنك المختلفة، و خاصة الإقراضية.
- توليد نوع من وحدة الفكر و الاتساق و الفهم المشترك بين البنك و عملاءه.
- تحديد صلاحية منح القروض المصرفية داخل البنوك لكل مستوى من المستويات الإدارية و التنظيمية داخل البنك حيث ترتفع حدود المنح تصاعديا.
- تقليص حجم القروض المتعثرة و خاصة القروض غير المنتجة مع تطوير أعمال البنك بتكوين قاعدة عملاء تتوافر فيهم الأهلية الإقراضية وفقا لتصنيف إقراضي يقبله البنك.
- تعزيز المركز المالي الاستراتيجي و التنافسي للبنك في السوق المالي و البنكي.
- توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.
- المحافظة على استمرار البنك في تأدية رسالته و توسيع نطاقه و دعمه باحتياطات تراكمية لتقوية رأس ماله و زيادة حجمه لإعطائه القدرة على تحمل مزيد من المخاطر.

**ثانيا: أركان السياسة الإقراضية:**

إن سياسة الإقراض للبنك تقوم على أركان و التي يمكن ذكرها في النقاط التالية:[2]

- تحديد الأقاليم و المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.
- تحديد المجالات و الأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك.
- تحديد أنواع القروض و التسهيلات التي يمنحها البنك.
- تحديد أنواع الضمانات و النسب المثلى.
- تحديد شروط و معايير منح القروض.
- تحديد حدود التركز الإقراضي.

**الفرع الثالث: عناصر و مبادئ السياسة الإقراضية:**

---

[1] إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان المصرفي ( من منظور قانوني و مصرفي)**، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص:182.

[2] أمجد عزت عبد المعزوز عيسي، **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2004، ص:57.

سنتطرق في هذا الفرع الى عناصر و أهم مبادئ السياسة الإقراضية.

**أولا: عناصر السياسة الإقراضية:**

إذ السياسة الإقراضية تختلف من بنك للأخر وفقا لأهدافه و مجال تخصصه، رأس ماله و هيكله التنظيمي و بذلك توجد عدة نقاط مشتركة للسياسة و هي:[1]

- **الاعتبارات القانونية:** يجب أن تعكس السياسة الإقراضية الاشتراطات و القيود القانونية للتوسع أو لتقييد القروض لكي لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك و التشريعات المنظمة للعمل البنكي و السياسة الإقراضية و القيود التي يضعها البنك المركزي.
- **الإعتبارات الجغرافية:** البعد الجغرافي و مدى انتشار وحدات و فروع البنك، يلعب دورا في التنويع و الانتشار على مستوى المحافظات المختلفة و بالتالي تعدد الأنشطة و تنوعها.
- **تقرير حدود و مجال التفويض:** حيث تقرر السياسة السلطة الممنوحة لكافة مستويات الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات و تحليل طلبات الاقتراض، بهدف عدم ضياع وقت الإدارة العليا.
- **الاعتبارات التمويلية:** تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بحجم موارد البنك المتاحة للتوظيف، فكلما كانت كبيرة و تتمتع بالاستقرار كلما توسع البنك في القروض المتوسطة و الطويلة و العكس صحيح، فكلما كانت الموارد المتاحة غير مستقرة تتجه للإقراض قصير الأجل.
- **التكلفة:** تتمثل التكلفة المترتبة على منح القروض سواء في شكل مصاريف إدارية و عمولات أو سعر الفائدة.
- **شروط و معايير منح القروض:** بعد تحديد نوعية و مجالات منح القروض التي يتعامل فيها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، و بذلك تشكل أساس القبول المبدئي، و بناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري و الاستقصاء عن طالب القرض و هذا من حيث سمعته و مركزه المالي.
- **مستندات ملف القروض:** توضح السياسة النماذج و المستندات المطلوبة استفتاؤها او الاحتفاظ بها في ملف القرض و تضم ملف القرض و مذكرة الاستعلام عن العميل و ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية و عدد السنوات إضافة إلى سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض و نماذج متابعة القروض.
- **متابعة القروض:** تحدد سياسة القروض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض، و لكن أيضا في متابعة تحصيله و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط.[1]

[1] صلاح إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص، ص:184، 185.

**ثانيا: مبادئ السياسة الإقراضية:**

إن إدارة البنوك تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية و المتمثلة في الربحية، السيولة، الأمان و التي سنقوم بدراستها في هذه النقاط.[2]

1/ **مبدأ الربحية:** تقوم البنوك على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها و تحقيق الأرباح، يعني أن ايراداتها أكبر من تكاليفها.

2/ **مبدأ السيولة:** نقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود بأقصى سرعة و بأقل خسارة و على مستوى البنك في قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين و الاستجابة لطلبات الإقراض.

3/ **مبدأ الأمان:** يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بان كل القروض التي تمنحها للعملاء. سوف يتم سدادها في الوقت المحدد و يتم منح القرض للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل و انتظام العميل في سداد الالتزام في الوقت المحدد هذا من جهة و من جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة القائمين على المؤسسة المقترضة و مدى نجاح أعمالها.

**المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض المصرفية:**

تعتبر عملية منح القروض المصرفية نشاط عادي في البنوك التجارية، إلا أن إتخاذ قرار الإقراض لا يتم عشوائيا، فهو يتوقف على مجموعة من الإجراءات و المعايير التي يتعين إدراكها جيدا لتجنب الوقوع في المخاطر، لذا فإن قرار منح القروض المصرفية من عدمه هو نتيجة دراسة يقوم بها البنك.

**الفرع الأول: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض:**

يقوم المختصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض، و ذلك من أجل إتخاذ قرار الرفض أو القبول، و يتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها لمبادئ أساسية للإقراض، و التي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث، و عادة ما تكون البنوك حريصة و حذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعها للاختيار أحسنها للتقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم التسديد. و سنبرز أهم تلك الإعتبارات كما يلي:

1/ لا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامته و قدرة الزبون على الوفاء ( التسديد) و هذا دائما حسب الشروط المتفق عليها.[3]

---

[1] صلاح إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص: 185.

[2] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص،ص:163 ، 164.

[3] محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1993، ص:391.

2/ سيولة القروض: و يعني بها سرعة دوران القروض،[1] و هذه السيولة تنشأ في ثلاث حالات:[2]

- القروض قصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.
- القروض مقابل أوراق تجارية.
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

3/ **التنويع:** يعني عدم تركيز الإقراض على مناطق معينة أو على فرع معين من المقترضين أو على نشاط اقتصادي ما.[3]

4/ **طبيعة الودائع:** هناك أنواع عديدة من الودائع، و يعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين.

5/ **القيود القانونية:** توجيهات البنك المركزي حيث أنها توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض مثل:

تحديد الحدود القصوى للقروض الممكن منحها.

6/ **سياسة مجلس الإدارة:** يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وإبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض.

7/ **الدورات التجارية:** تقوم البنوك بتغيير سياستها الإقتراضية خلال الدورة التجارية في فترتي: الانتعاش والكساد، ففي فترة الانتعاش (الرخاء) توسع البنوك في منح القروض، أما في فترة الكساد تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح فنجد عند البنوك مواد مالية كبيرة وغير مستغلة، ولا تحقق منها أي ربح من خلال هذه الفترة.

8/ **مصادر الوفاء بالقروض:** بما أن المركز النقدي للمقترض هو الضمان الحقيقي للقرض، إلا أنه قد يتم الوفاء من مصادر أخرى (تحويل الأصل إلى نقد...)[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة النشر غير مذكورة ، ص: 105.

[2] نفس المرجع السابق، ص:105.

[3] مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية، الأردن، 2010، ص: 47.

[4] محمد سعيد سلطان، مرجع سابق، ص: 395

**الشكل رقم 03: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض.**

**المصدر:** من إعداد الطالبة إعتماد على محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، مصر، 1993، ص: 391.

**الفرع الثاني: إجراءات منح القروض المصرفية.**

يمر القرض المصرفي بعدة إجراءات أهمها:

1- **البحث عن الفرص وجذب العملاء:** لا يكتفي البنك التجاري بإنتظار العملاء، بل ينبغي الاتصال بهم إما شخصيا أو من خلال إعلانات على عناوينهم، وذلك ألإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكن التفاوض مع البنك للحصول عليها والتعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية، إذا ينبغي الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن الفرض من القرض وعن العميل ذاته.[1]

2- **الفحص الأولي لملف القرض:** بعد استلام ملف الطلب من طرف البنك يتم فحصه للتأكد من قبوليته من حيث:[2]

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 219.

[2] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 260.

- شموله لكل الوثائق المطلوبة.
- موافقته لمعايير وشروط الاقتراض المعتمدة في البنك

3- **دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك:** وتشمل هذه الدراسة:

شخصية المقترض: فهي تعبر عن مكانة المقترض في نظر البنك والتي تتحدد من تعاملاته السابقة مع البنك، كما تعبر عن سمعته ومكانته في السوق ومركزه الأدبي، ولهذا تعددت مصادر الحصول على المعلومات عن طالب القرض نذكر منها:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض.
- السجلات الخاصة بالبنك.
- المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات.
- تحليل القوائم المالية.

4- **تحليل المركز المالي لطالب القرض:** يقوم البنك بتحليل الوضعية المالية لطالب القرض للتأكد من مدى ملاءته، ومن أجل ذلك يطلب منه تقديم القوائم المالية، وإن التحليل الإقتراضي لطالب القرض قد يكون غير كافي للاتخاذ قرار الإقراض، وبالتالي يجب النظر في المشروع المعروض للتمويل أيضا.

5- **المقابلة والمعاينة:** تتضمن المقابلة التي تجريها إدارة البنك مع صاحب المشروع استفسارات حول المشروع، وكذا محاولة استقراء سلوكه ونظرته حول المشروع، وفضلا عن ذلك يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي سيساهم بها في المشروع.

6- **الضمانات:** بعد الموافقة المبدئية على منح القروض يطلب البنك من المقترض تقديم ضمانات على القرض موافقة لمبلغه وهناك تفاوضا ما بينهما حول طبيعة هذه الضمانات.

7- **التفاوض مع طالب القرض حول القرض:** ينصب هذا التفاوض أولا حول مبلغ القرض ومدته إذا يمكن للمقترض أن يكون غير مقتنع بمبلغ القرض الموافق عليه من قبل إدارة البنك، أو على مدته فيطلب إعادة النظر فيهما أو في إحداهما، كما ينصب التفاوض أيضا على جدول السداد والفترات التي يضعها البنك فقد يطلب طالب القرض إعفاءه من السنة الأولى مثلا.

**8- اتخاذ قرار الاقتراض:** اتخاذ هذا القرار يعود لمدير البنك، إذا تضع عادة البنوك سقوفا لمبلغ القرض لكل الوكالات والفروع الجهوية. وفي حالة تجاوز مبلغ القرض هذا الحد يجب إرسال الملف إلى الإدارة العامة.[1]

**الفرع الثالث: معايير منح القروض المصرفية.**

إن اتخاذ قرار الإقتراض لا يتم عشوائيا، فهو يتم على مجموعة من المعايير التي يتعين إدراكها جيدا لتجنب الوقوع في المخاطر، لذا فإن قرار منح القروض المصرفية من عدمه هو نتيجة دراسة يقوم بها البنك. وهي كالتالي: 5C's,5P's, PRISM

**1- نموذج المعايير الإقراضية المعروفة بـ 5C's:**

يعتبر هذا النموذج أبرز منظومة إقراضية لقيت قبولا عاما لدى محللي ومانحي القروض على مستوى العالم حيث يتم تقييم المخاطرة العامة التي يمكن أن تتعرض لها عملية منح القروض المصرفية من خلال آلية تنطوي على تقييم خمسة عناصر هي:

الشخصية (caracter)، الطاقة (capacity)، رأس المال (capital)، الضمان (collateral)، و الظروف المحيطة (conditions).

إن تحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة للإدارة القروض، و من خلالها تستطيع أن تحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض و سنتناولها فيما يلي:

**1-1 شخصية العميل (caracter):** تعد الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإقراضي، لهذا نجد أن أهم مسعى للإدارة القروض عند إجراء التحليل الإقراضي هو تحديد شخصية العميل بدقة. و مدى حرصه على سداد التزاماته و تمسكه التام بشروط الاتفاق. رجل المبادئ والأخلاق. يملك مجموعة من الصفات كالأمانة و الإخلاص و الحكمة، و المثابرة[2] و على هذا الأساس فان الشخصية الخاصة بالعميل لها ثلاث أبعاد:[3]

**أ- البعد الأول:** شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية و مدى أهليته للتعاقد مع البنك وإبرام الإلتزامات، سواء كان هذا العميل شخصا طبيعيا أو معنويا.

**ب- البعد الثاني:** شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات و سلوكيات العميل الخاصة، وقياس مدى تأثيرها الحالي و المستقبلي في قدرته و رغبته في سداد القرض الممنوح له.

---

(1) المرجع السابق، ص: 262.

(2) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:163.

(3) حسن ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011 مذكرة غير منشورة، ص:64.

**ج- البعد الثالث:** شخصية مهنية و تنافسية يتم التأكد فيها من خلال حرص العميل على السداد، و يتم استلام ذلك من الجهات و المؤسسات المتعاملة معه من تجار و موردين وبنوك...الخ.

**1-2 القدرة (capacity):** و هي أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و يضمن ذلك الأهمية النسبية التي يتمتع بها عنصر الشخصية.

**1-3 رأس المال (capital):** و هي تعني ملاءة و متانة المركز المالي للمقترض و التي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية) و يمكن الاستدلال على ذلك أفقيا من خلال تحليل بعض النسب المالية و مقارنتها مع نشاط المنشأة لعدة سنوات مالية أو مع منشآت أخرى مماثلة، و بالتالي قدرته على السداد.[1]

**1-4 الضمان (collateral):** و يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة و غير منقولة و التي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية و سمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضامنا للقرض.[2]

**1-5 الظروف المحيطة (conditions):** و يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم توسع في ذلك ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض، فهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة و التغيرات في حالة المنافسة.[3]

و يمكن توضيح عناصر نموذج القرض 5C'S في الشكل التالي:

**الشكل رقم (04): نموذج المعايير الإقراضية 5C'S**

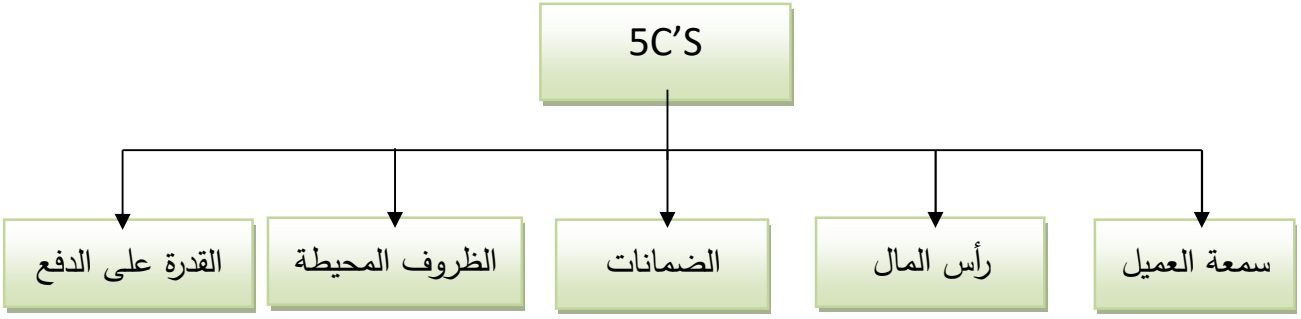


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، 2009 ، ص 144.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص:132.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:144.

[3] المرجع السابق، ص:133.

**2- نموذج المعايير الإقراضية المعروفة بـ 5S'C:**

دراسة و تحليل هذه المعايير تعطي للإدارة القرض مؤشرات و دلالات واضحة على سلامة المعاملة الإقراضية، فان تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي دلالات نفسها التي يعطيها نموذج 5S'C و إن كان بأسلوب آخر، و فيما يلي عرض لهذا النموذج:[1]

**2-1 العميل (people):** يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن سمعته، و شخصيته و سلوكه، و حالته الاجتماعية و إدارتها و الاستقامة و غيرها، لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقييم و تحديد الوضع الائتماني للعميل هي معرفة العميل من قبل إدارة القرض في البنك، من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه من المصادر الداخلية و الخارجية.

**2-2 الغرض من القرض (purpose):** تشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة القروض إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الإقراضي أو التوقف عند هذا القدر من التحقق.

فان كان هذا الغرض من القرض هو الحصول على القرض لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة القروض في البنك في هذه الحالة تستطيع البنوك أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه و إنما لتعارض طلبه مع السياسة البنك.

**2-3 القدرة على السداد (payment):** يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد القرض و فوائده في موعد الاستحقاق، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الإقراضي هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه.

**2-4 الحماية (protaction):** الأساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توافر الحماية للقرض المقدم تحت أسوأ الظروف و يتم ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل قيما لو عجز عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

5- **النظرة المستقبلية (perspective):** إن مضمون هذا المعيار ينحصر في استكشاف أعباء عدم التأكد التي تحيط بالقرض الممنوح للمقترض ومستقبله، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالمقترض سواء كانت داخلية أو خارجية.

[1] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص، ص:78،77.

برغم الاختلاف في مسميات 5P'S عن عناصر5C's، إلا أن مضمونها يتشابك ليشترك في تحديد مدى ملاءة المقترض وقدرته على السداد. اي تحديد المخاطر التي يمكن إن تتعرض لها إدارة القروض عند اتخاذها للقرار الاقراضي .[1]

**الشكل رقم (5): نموذج المعايير الاقراضية 5P's .**

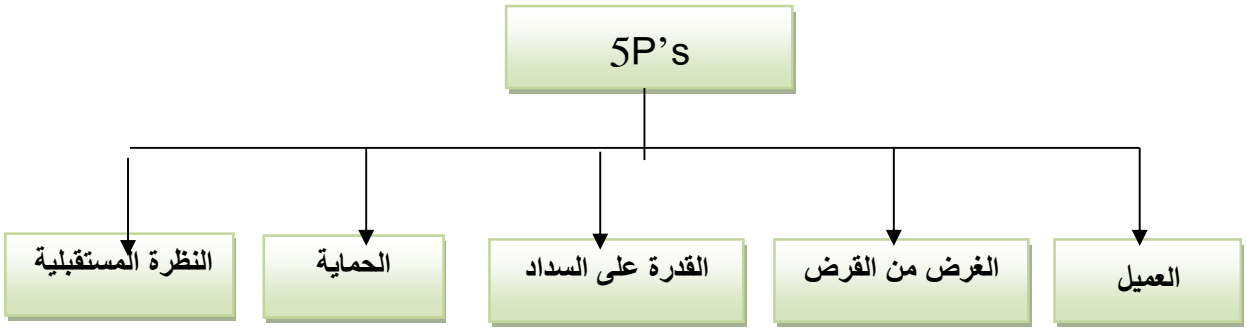


**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على: محمد داود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره** ، دار الفكر، عمان،الاردن،2013، ص78

- **نموذج المعايير الاقراضية المعروفة ب prism.**

يعتبر النموذج احدث ما توصلت اليه الصناعة البنكية في مجال التمويل الاقراضي وقراءة مستقبل القرض، وهو ما يعكس جوانب القوة لدى العميل وتساعد ادارة القرض على تشكيل اداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطرة والقدرة على السداد وهي خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي[2]

1- **التصور(perspective)**: يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر القروض والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة القروض، بعد منح القرض.[3]

2- **القدرة على السداد(Rapayment)** : ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته .

3- **الغاية من القرض (tutention or purpose)**: ويقصد به تحديد الغاية من القرض المقدم للعميل، الذي يشكل الاساس لدراسة هذا الغرض او الغاية وان اخر ما تفكر به ادارة القروض هو تصفية موجودات المقترض الاستراد والقرض.[1]

---

[1] محمد داود عثمان ، مرجع سابق ،ص:78.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص155.

[3] موسى الشيقيري نوري وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012،ص:104.

4- **الضمانات (Safeguards)**:مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم الى البنك ليكون ضامنا للاسترجاع القرض لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد، ويمكن ان تكون الضمانات داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للمقترض، او خارجية كالضمانات العينية او الشخصية.

5- **الادارة (Managment)**: تركز ادارة القروض على تحليل الفعل الاداري للمقترض ومضمونه يشمل النقاط التالية هي:

أ- **العمليات:** من خلالها يتم معرفة على[2]

- اسلوب العميل.
- تحديد كيفية الاستفادة من القرض .
- تحديد فيما إذا كان المقترض يتسم بالتنوع في منتجاته أو يقتصر على منتج واحد. أو ما سمي أم دائم الإنتاج.

**ب- الادارة** : والتي تشمل استعراض الهيكل التنظيمي للعمل والسيرة الذاتية لمديري الاقسام كما تشمل تحديد قدرة المقترض على النجاح.[3]

**الشكل رقم (06): معايير منح القروض المصرفية.**

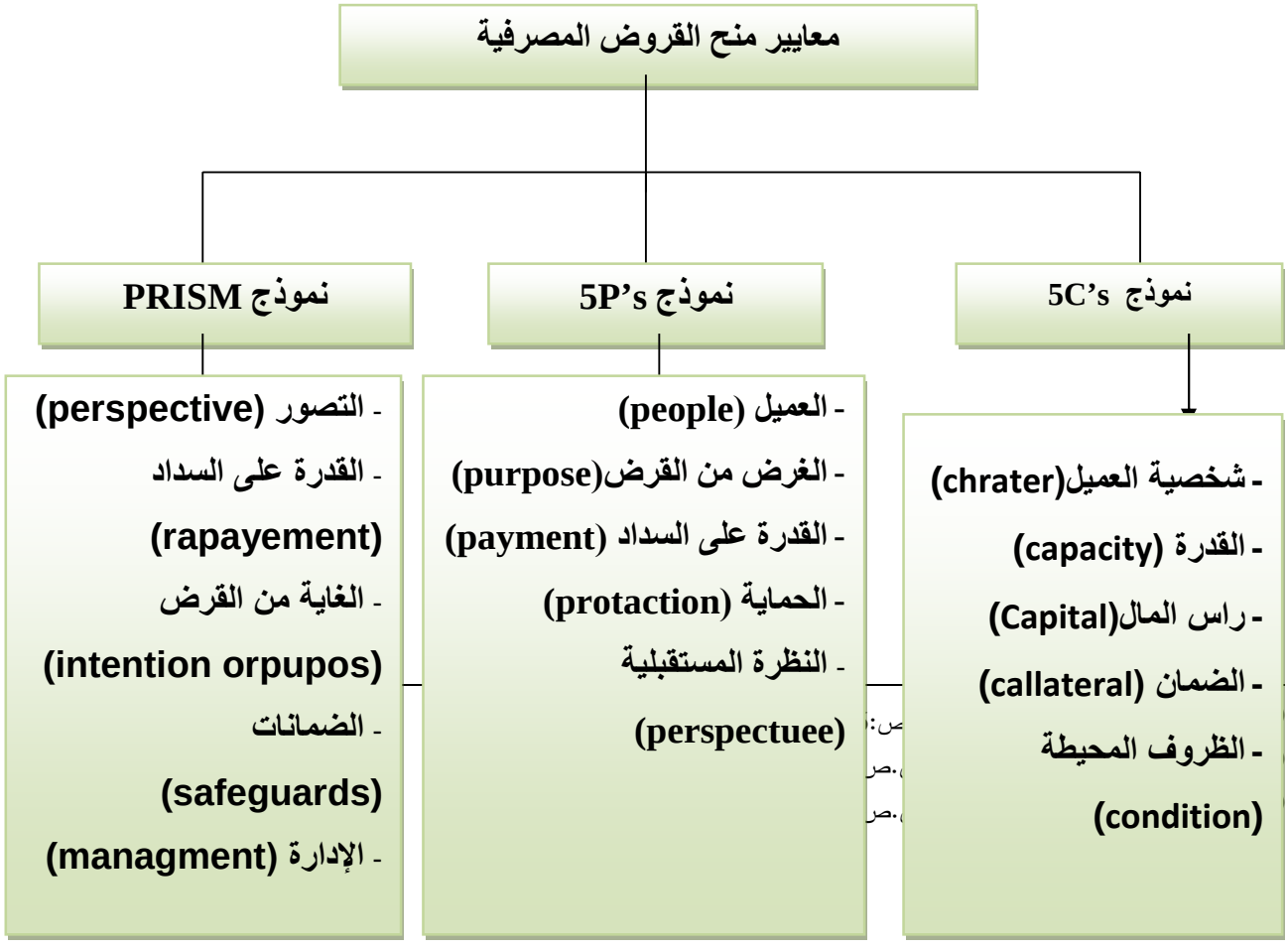

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- رحيم حسين ، **الاقتصاد المصرفي** ، دار بهاء الدين ، قسنطينة ،الجزائر ، 2008، ص 263.

**المطلب الثالث: وسائل السياسة الاقراضية في تنظيم القرض والعوامل المؤثرة في هذه السياسة.**

تعتمد السياسة الاقراضية في البنك على مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها والرقابة على القرض، وتنقسم الى وسائل كمية ووسائل نوعية . سنتطرق لها فيما يلي:

**الفرع الأول: وسائل السياسة الاقراضية:**

**1- الوسائل الكمية في السياسة الاقراضية:** من خلالها يتم التأثير في كمية القرض داخل الاقتصاد، ومن بين هذه الوسائل ما يلي:

**1-1/ اثر سياسة سعر إعادة الخصم على الإقراض:** تعتبر إعادة الخصم أحد أهم الوسائل الكمية للتحكم في القرض من قبل البنك المركزي، فلو أراد إحداث انكماش أو تقليص في حجم الإقراض المصرفي، فانه يقوم برفع سعر إعادة خصم، وبالتالي تزداد تكلفة القروض المخصومة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة للقروض الممنوحة من طرف البنك. وبالتالي يقل الطلب على الاقراض المصرفي. فينخفض حجمه.و العكس عند تخفيض معدل إعادة الخصم.[1]

**1-2/ أثر عمليات السوق المفتوحة على الإقراض:** تؤثر السياسة السوق المفتوحة على كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وكذا أسعار الفائدة، فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق فإنه يقتصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى البنوك التجارية والأفراد ويزيد في الوقت نفسه من حجم أرصدته النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنا الى البنك المركزي وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الاجتماعية للاقتصاد الوطني[2]

---

[1] زياد رمضان، **إدارة الاعمال المصرفية**، دار الصفاء ، ط6، الأردن، 1997، ص232.

[2] مصطفى شدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص147

**1-3/اثر عملية تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري:** تلجا البنوك المركزية في الوقت الحاضر إلى استخدام وسيلة الاحتياطي القانوني لغرض مكافحة الكساد او وضع حد لمشكلات ارتفاع الأسعار، ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني، فتقل الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح القروض، فتنخفض حجم الكتلة النقدية من التداول ومن ثم الطلب الكلي، مما يؤدي الى انخفاض الاسعار والتقليل من حدة التضخم ويحصل العكس في حالة الكساد.[1]

**2/ الوسائل النوعية في السياسة الاقراضية:**

ويستخدمها البنك المركزي للرقابة على القروض والتأثير على اتجاهه وهي عديدة يمكن ان نذكر منها[2]

**2-1/ سياسة تاطير القروض:** تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك ، ويسمى أيضا تخصيص القروض.

**2-2/ تقييد القرض الاستهلاكي:** عندما يرغب البنك المركزي في تقييد القرض فانه يشدد في منح هذا القرض وذلك بوضع شروط ، وتعتبر هذه الوسيلة أكثر فعالية من مجرد رفع سعر الفائدة على القروض.

**2-3/النسب الدنيا للسيولة :** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في القروض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة ، إن هذا الأسلوب يهدف إلى تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك تستطيع الحد من قدرتها على لإقراض القطاع الاقتصادي.

**الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية.**

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الإقراض نذكر أهمها: [3]

**1/ الظروف والأوضاع الاقتصادية** :حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار إن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض وتنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2005، ص: 269، 270.

[2] مصطفى رشيدي شيخة ، مرجع سابق ص:148

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص218

شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإبداع والإقراض على السواء.

**2/ تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الإقراض:** يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الإدارة مرونة اكبر في التوظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة.

فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات، وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا.

**3/ الاحتياجات الاقراضية للمنطقة التي يخدمها البنك(موقع البنك):**

حيث نجد إن البنوك الأجنبية لكي تأخذ ترخيص لا بد أن تقدم الاحتياجات الاقراضية للمجتمعات التي تخدمها، حيث ينبغي أن تمنح القروض للمقترضين الذين يقدمون طلبات قروض سليمة من الناحية المنطقية والاقتصادية ، فمثلا في حالة البنوك التي توجد في المناطق . التي تعني تربية الماشية وتنمية الثروة الحيوانية لا ينبغي أن تدير ظهرها لتمويل هذا النشاط ، لكن يجب أن تصنع سياستها الاقراضية لكي تتناسب وحاجات هذا النشاط الاقتصادي .

**المبحث الثالث : تحديد ضمانات القروض المصرفية.**

أن القروض المصرفية أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية ، حيث يقوم البنك بتقديم هذه القروض مقابل ضمانات ، وتختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن ان تأخذها هذه الضمانات ، سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الضمان ، اعتباراته ، خصائصه ومميزاته . هذا في المطلب الأول والثاني أما في المطلب الثالث سنتناول أنواع هذه الضمانات .

**المطلب الأول: نشأة وتعريف الضمانات واعتباراتها.**

إن البنك يمنح القروض، ومقابلها يتلقى ضمانات على هذه القروض من أجل ضمان استرجاعها ، فسنتطرق إلى نشأة هذه الضمانات، تعريفها ، أنواعها وأهم مميزاتها .

**الفرع الأول: نشأة وتعريف الضمان.**

سنتناول في هذا الفرع تعريف ونشأة الضمان .

**أولا: نشأة الضمان:**

لقد شهدت الضمانات المصرفية تطورات عبر العصور فمنذ عام 1804 إلى يومنا هذا عرفت الضمانات المصرفية تغيرات وتطورات حيث بدأت مرحلة تحسين الضمانات الكلاسيكية وانتهت هذه الضمانات بفقدان جزء من أهميتها بالنسبة للدائنين اللذين أصبحوا يبحثون عن ضمانات تكون بديلة عن سابقتها وهذا ما يجعل العمل لرد الاعتبار لها حيث عرفت تطورا في القرن السابق .[1]

**ثانيا: تعريف الضمان.**

- الضمان هو"ما يقدمه العميل للبنك للتأكد لجديته في سداد قيمة القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق ."[2]
- "هو التحقيق المادي لوعد من الطرف الأول (المدين) إلى الطرف الثاني(البنك) في شكل التزام يعود على الدائن بالربح حسب إجراءات مختلفة أما بتفصيل حق السلع أو رهن أثاث أو بنايات يملكها الملتزم بالوعد ."[3]
- "تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على القروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي اقرضها بطريقة قانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم"[4].

**الفرع الثاني: الاعتبارات المتعلقة بالضمانات.**

إن طلب الضمانات من طرف البنك يفتح باب التساؤل حول العديد من المسائل المرتبطة بهذه الضمانات، ومن بين هذه التساؤلات ما يدور حول قيمة الضمان ومعايير اختيار الضمان.

وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية [5]

**1- قيمة الضمان :**

---

[1] محمد محمود عبد ربه، **دراسات في محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، مصر،2000، ص:67

[2] نفس المرجع السابق، ص :68.

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص91

[4] طالب عمر، **اثر إعادة التمويل الرهني على تحسين أداء الائتمان البنكي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006 ،ص:23

[5] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص:164 ، 165.

إن المشكلة الأولى التي يصطدم بها البنك .عند قيامها بطلب ضمان من المقترض هي قيمة الضمان، وبما انه لا يوجد قانون يحدد هذه القيمة فانه لا يمكن أن ننتظر إجابة قاطعة في هذا الخصوص ومع ذلك ، فانه يمكننا أن نتصور بان قيمة هذا الضمان لايمكن أن تتجاوز مبلغ القرض المطلوب ، وبالتالي فانه يمكننا على هذا الأساس أن نرجع تحديد قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة ، حيث تتمثل اولى هذه الاعتبارات في العرف البنكي ، فالبنوك بصفة عامة لها عادات مكتسبة في شان الضمانات فهي تستطيع تحديد قيمة الضمان وذلك حسب طبيعة كل نوع من أنواع القروض ، كما أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة القرض حيث ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل .

**2- اختيار الضمانات :**

من بين المشاكل الأخرى التي تواجد البنك فيما يتعلق بقضية الضمانات هي كيفية اختيار هذه الضمانات.

فإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل ، حيث آجال التسديد قريبة واحتمالات تغيير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة ويمكن توقعها بشكل أفضل ، كما أن مبالغ هذه القروض ليست بالكبيرة ، ففي هذه الحالة يمكن أن يكتفي البنك بطلب تسبيق على البضائع أو كفالتها من طرف شخص أخر كضمان.[1]

**المطلب الثاني :خصائص، مميزات وأنواع الضمانات .**

نظرا لأهمية الضمان مهما كان نوعه ، فانه لابد أن يتوفر على بعض الخصائص والمميزات حتى يقبل كضمان ، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى خصائص ومميزات وكذا أنواع الضمانات .

**الفرع الأول :خصائص الضمان .**

على مقدم الضمان أن يراعي وجود بعض المواصفات في الضمانات التي يقدمها والتي من أهمها :[2]

**1- التقدير:** يقوم مسؤول التسهيلات بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد للإجراء مثل هذا التقدير.

**2- التسويق:** يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقديم الضمان كما يكون قابلا للتسويق وللبيع بسهولة وهذا لتحويله إلى سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في خسارة.

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:165 .

[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1999،ص،ص: 65، 66.

**3- استقرار القيمة:** والمقصود بها هو أن تكون قيمة الضمان مستقرة وثابتة طول فترة سريان الائتمان المصرفي ، كما لا يجب أن تكون هذه القيمة معرضة للانخفاض بصورة كبيرة ، أو تعرضها للتلف بمرور الوقت .

**4- إمكانية نقل ملكية الضمان بسهولة :** وبشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة ودون إجراءات معقدة قد تتطلب وقتا لتطبيقها .

**5-** يجب مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمان عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين، وهذا بحسب الحالة ،كما ينبغي مراعاة التامين على بعض أنواع الضمانات التي يمكن أن تتعرض لبعض الأخطار كالتامين على السيارات والبضائع المخزنة .

**6-** أن تكون قيمة هذا التامين متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها وانه يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه العملية .[1]

**الفرع الثاني: مميزات الضمان .**

يتمتع الضمان المقدم بالمميزات التالية :[2]

1- الضمان واضح في قيمته دون أتعاب أو إجراءات .
2- يمكن تحويله إلى نقد سريع وبكل سهولة .
3- يتمتع باستقرار في قيمته السوقية رغم تقلب الأسعار .
4- أن لا يدخل البنك مع أطراف أخرى في التزام إضافي .

ولان تكون قيمة هذا التامين متناسبة مع القروض الممنوحة مقابلها، وان يكون البنك هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه العملية .

**الفرع الثاني : أنواع الضمانات**

عندما يمنح البنك ثقته في قدرة العميل على الالتزام فهذا لا يعني انه تفادي الخطر الكلي وبالتالي فانه يحمي نفسه بطلب الضمانات وبما أن القروض تتنوع فهذا يجعل الضمانات هي الأخرى تقسم إلى :

**1- الضمانات الشخصية :**

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق،ص:66.

[2] نفس المرجع السابق، ص:67.

تركز هذه الضمانات على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

في إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية .

**1-1- الكفالة** : هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق ومن الواضح أن الكفالة هي فعل مالي هدفه الاحتياط ضد الاحتمالات بنسبة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذ لم يتمكن المدين بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك ويجب أن تكون تتسم بالوضوح بكل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية :[1]

- موضوع الضمان .

مدة الضمان .

- الشخص المدين .(المكفول) .
- أهمية وجود الالتزام

كما نجد صورتين للكفالة :[2]

**1-1-1- الكفالة البسيطة** : حسب المادة"647" من القانون المدني الجزائري فانه : يجوز كفالة المدين بغير علمه وتجوز رغم معارضته ، ولا تجوز هذه الكفالة بمبلغ اكبر مما هو مستحق .

**1-1-2- الكفالة التضامنية:** حسب القانون المدني الجزائري فانه : "إذا تعدد الكفلاء في دين واحد وكانوا متضامنين، فكل كفيل مسؤول عن الدين كله وهو مطالب بتسديده في حالة ما إذا طلب الدائن (البنك) ذلك، وذلك باعتباره شريكا في الأصل الدين" . وبالتالي فهذا النوع من الكفالة يمنح ضمانا اكبر للدائن(البنك) في حالة عجز المدين وعلى البنك اختيار من يبدوا أكثر قدرة على التسديد من الكفلاء ، أي أن هذه الكفالة تكون بين المدين والكفيل. وللدائن (البنك) الحق في مطالبة أي منهما في حالة عدم السداد ،وبذلك يمكن لهذا النوع من الكفالة أن تكون بمثابة سند تسديد في الوقت الذي يكون فيه المدين الرئيسي مفلسا .

**1-2- الضمان الاحتياطي :**

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:167

[2] المادة 647 ، **القانون المدني الجزائري**، امر رقم 75 .58 المؤرخ في20 رمضان 1395 . الموافق ل26 سبتمبر 1975 .ص:184

في الكثير من الأحيان يقوم الشخص بتحرير الورقة التجارية إلى شخص أخر ويرفض المستفيد أو المظهر إليه (الحامل الشرعي) قبول واستلام هذه الورقة ، وذلك لضعف الثقة المالية لديه عند الشخص (المضمون) لذلك يطلب من الشخص الذي ظهر الورقة التجارية إليه أو كفالة الشخصية ، فالضمان الاحتياطي من ضمانات الورقة التجارية ، ويمنحها الثقة كما انه يسهل تداول الورقة التجارية وخاصة إذا كان الكفيل مصرفا أو مؤسسة مالية حيث أن هذا الضمان يجعل الورقة التجارية تتداول بسهولة[1]

**2-الضمانات الحقيقة:**

هي أصل منقول .أو ثابت، تمنح للبنك حماية ضد المخاطر التي يمكن أن تواجهه وذلك في حدود أصل المرهون. وتتكون الضمانات الحقيقة من:

**2-1- الرهن** : هو عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين تجاري عليه أو على غيره ، أن يسلم مالا إلى الدائن أو إلى شخص آخر يعينه المتقاعد أن يخوله حبس هذا المال إلى أن يستوفي حقه أن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه من ثمن هذا المال.[2]

ويوجد نوعين للرهن وهما :

**2-1-1- الرهن الحيازي** : يعرف القانون التجاري الجزائري حسب نص المادة 152 انه تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرفي يسجل برسم محدد إذا وقع العقد للمقترض وهي حالة البنك، ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري ويجب أن تتم إجراءات القيد خلال 30 يوما التالية .

لتاريخ إبرام العقد التأسيسي، ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن وإذا استعصى ذلك يمكن للمدين أن يطلب من القاضي الأمور المستعجلة للمحكمة للفصل في الطلب.

**2-1-2- الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في

---

[1] المادة 409 ، من القانون التجاري الجزائري الفقرة(2)، امر رقم: 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 . الموافق ل 26 سبتمبر 1975، ص:189.

[2] ) سمير جميل القنلاوي، **العقود التجارية الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،ص:469

المرتبة .وفي الحقيقة لا يتم الرهن العقاري الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي فالعقار لا ينبغي أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي .[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ،ص:196 .

**خلاصة الفصل :**

من خلال الدراسة التي تمت في هذا الفصل يمكن ذكر أهم ماتوصلنا إليه من نتائج كما يلي :

1. تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي لإيرادات البنك ، وتولي لها البنوك أهمية خاصة لما لها من انعكاسات كبيرة على ربحية البنك واستمراره في عمله ، ويجب توفر ثلاثة خصائص عند عملية الإقراض وهي الثقة ، مدة الاستحقاق والضمانات ، كما لها أنواع كثيرة وأدوات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، وتعتبر النقود الورقية أداة من أدوات القروض المصرفية .
2. لا توجد سياسة إقراضية نمطية تطبق بكافة البنوك فهي تختلف من بنك لأخر، فنجد أن البنك ملزم بإتباع سياسة إقراضية معينة تتلاءم وهيكلها التنظيمي وحجم رأسماله وأهدافه التي تعتبر بمثابة مرشد حيث أن اتخاذ قرار الاقتراض لا يتم عشوائيا، فهو يتم على مجموعة من المعايير التي يتعين إدراكها جيدا لتجنب الوقوع في المخاطر، لذا فإن قرار منح القروض المصرفية من عدمه هو نتيجة دراسة يقوم بها البنك .
3. إن علاقة البنك بالعميل لا تنتهي عند منح القرض بل إن المرحلة التي تليها تعد من أهم المراحل، فيجب على المسيرين البنك متابعة العميل لمعرفة ما إذا كان القرض موجه للأغراض المتفق عليها أم لا.

وسنحاول قدر الإمكان دراسة أهم خطر يتعرض له القرض والبنك ، ألا وهو خطر عدم التسديد والذي سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثاني .

**تمهيد**

إن المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك كثيرة ومتعددة وهي لصيقة العمليات المصرفية وهاجس مسيري للبنوك ولا توجد إمكانية للربح في عملية لا تنطوي على مخاطرة وذلك حسب نوع النشاط وهذه المخاطر تختلف باختلاف موارد البنك و استخدامها وتعتبر مخاطر القروض أهمها حيث تقدم البنوك التجارية من خلال إدارة القرض وفقا لمتطلبات الصناعة المصرفية الحديثة على إنتهاج نظم قرض متعددة ترضي الرغبات الإقراضية للعملاء وتباين هذه القروض في حجمها والغرض منها وأسعار الفائدة والضمانات المطلوبة عليها ونوع المتعاملين وغيرها من العوامل التي تعرض القروض إلى قدر من المخاطر.

وذلك كون أن تلك القروض التي يمنحها البنك ليست ملكا له بل هي في الغالب أموال المودعين لديه، وأن هناك بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه، وهناك من يمتنع عن السداد مما يجعل حالة البنك سيئة وصعبة وهذا يسمى بمخاطر القروض البنكية.

هناك عدة حالات تجبر البنكي على ضرورة أخذ الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير، وانتهاج بعض السياسات التي تساعد على عدم الوقوع في تلك المخاطر أو معالجتها في حال وقوعها.

سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية :

**المبحث الأول** : عموميات حول المخاطر المصرفية.

**المبحث الثاني** : خطر عدم التسديد .

**المبحث الثالث** : إدارة خطر عدم التسديد .

## المبحث الأول : عموميات حول المخاطر المصرفية .

إن البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم الربح، وتتطلب عملية تعظيم الأرباح مواجهة العديد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك أثناء القيام بهذه العملية، ولهذا كان من الضروري التركيز على تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكيفية قياسها و إدارتها،والعمل على التقليل من أثارها والحد منها. وقبل الشروع في أي دراسة لهذه المخاطر قصد تقديرها وتفصيلها يجب على البنك الإحاطة و التعرف عليها، ولأجل ذلك سوف نقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم المخاطر وأنواعها ومصادرها من خلال المطلب الأول و الثاني و أساليب قياسها وطرق علاجها في المطلب الثالث .

### المطلب الأول : ماهية المخاطر المصرفية .

على الرغم من إختلاف طبيعة القروض المصرفية إلا أن الخطر دائما مرتبطا بها دون إستثناء ، بحيث يصعب إلى درجة الإستحالة أن نجد قرار إقراضي خالي من المخاطر ، إذ تعد مخاطر القروض من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك .

#### الفرع الأول : تعريف ونشأة مخاطر القروض المصرفية

قبل أن نتطرق إلى تعريف مخاطر القروض ، وجب تعريف المخاطر أولا.

**أولا: تعريف خطر القرض.**

1. يعرف الخطر على أنه متوقع الحدوث مبني على الإحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين إحتمالات متعلقة بالأشخاص أو إحتمالات متعلقة بالممتلكات .[1]
2. الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند إتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.[2]

---

[1] محمد رفيق المصري ، **التأمين و إدارة الخطر والتطبيقات على التأمينات العامة** ، دار الزهران ، عمان ،الأردن ، 2008، ص: 11.

[2] فضيلي إلياس، **مساهمة إدارة المخاطر في حوكمة شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص : 22.

وتعرف المخاطر على أنها :

- المخاطر هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مسبقا مما قد تؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة ، وقد تؤدي في حالة عدم السيطرة عليها إلى إفلاس البنك وإغلاقه .[1]
  - أما مخاطر القروض المصرفية تعرف على أنها :
  - مخاطر القرض هي أن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء، فيترتب عن هذا الوضع انعكاسات سلبية على مؤشر درجة السيولة، وكذلك على مستوى مؤشر الربحية[2]
  - ويعرف خطر القرض على أنه: "عدم إمكانية استرداد القرض وفوائده كليا أو جزئيا أو على الأقل التأخر في الاسترداد".[3] وقد يتحقق خطر القرض بصفة تدريجية لذلك يعرف على أنه: "التدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترض".[4]
  - ويمكن تعريف مخاطر القروض المصرفية بأنها خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح القرض، ولا تتعلق بعملية تقديم القرض فحسب، بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه، ويكون السبب الرسمي فيها المدين بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده.[5]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المخاطرة على أنها حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على عائد المتوقع في المستقبل مما قد يعرض البنك إلى خسائر مادية.

**ثانيا: نشأة المخاطر المصرفية .**

---

[1] قصاص شريفة ،**تقييم أداء المنظومة المصرفية حالة الجزائر**،مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر ،2005،ص :363.

[2] علي رحال ، **التقارير المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص :4.

[3] محمد محمود عبد ربه، مرجع سابق، ص :41.

[4] J. Bessis, op, p. 15

[5] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ، ص، ص: 210، 211.

إن مخاطر القروض في البنوك تنشأ بسبب لجوءها إلى تقديم القروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر .

وبالتالي مخاطر القروض تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة المقترض أو عدم وجود النية لديه لسداد ما بذمته .[1]

وقد تنشأ أيضا بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالمؤسسة ، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض ، ونجد أنه من الصعب على البنوك التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ على المؤسسة ، ولهذا السبب فإنها تقوم بتحليل كل قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض .[2]

**الفرع الثاني : مصادر وأنواع المخاطر المصرفية .**

للمخاطر المصرفية أنواع ومصادر مختلفة التي تؤدي إلى نشوء هذه المخاطر والتي سنتطرق إليها فيما يلي :

**أولا : مصادر المخاطر المصرفية .**

نعني بمصادر المخاطر المصرفية مجموعة عوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه المخاطر المصرفية وهذه المصادر تتمثل في: [3]

1- **سمعة البنك :** نقصد بها السمات التي يتصف بها ذلك البنك والتي يراها المتعاملين فيه، حيث إذ ما شاع أن البنك متساهل نسبيا في شروط منح القرض فإن ذلك يجذب إليه المتعاملين الغير جيدين، مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء وإذا ما شاع بأنه شديد الإلتزام في شروط منح الائتمان فإن ذلك يؤدي إلى نفور المتعاملين منه وبالتالي تتأثر حصة البنك السوقية سلبا.

---

[1] كمال رزيق ، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** ، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، 5-6 أفريل 2012 ،ص: 4 .

[2] سهام حرفوش ، إيمان صحراوي ، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمات المالية الحديثة** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية ، 20 -21 أكتوبر 2009 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 5.

[3] سمير الخطيب ، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف ، مصر ، 2005 ، ص: 136.

**2- القوانين والأنظمة :** تصبح القوانين والأنظمة مصدرا للخطر إذ تم تغييرها في غير صالح البنك ودون إعطاء البنك مهلة كافية لتعديل وتوفيق أوضاعه بموجبها مثل تغير حجم رأس المال ، تغير نسب الودائع لرأس المال ، تغير نسبة السيولة ، نسبة الاحتياطي القانوني [1].

- **الجمهور** : الجمهور عموما له مخاطرة مثل احتمال نشر الشائعات عن إدارة البنك مما يسبب عزوف بعض المودعين من إيداع نقودهم و ذلك يؤدي على تعزز خطر التمويل.

**4 - شركاء الأعمال :** قد يكون أحد أعضاء البنك له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في إدارة البنك وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التي تعد مصدرا هاما من مصادر المخاطر الائتمانية.

**5- خطر التمويل :** من المعروف أن البنك لا يقرض أمواله الخاصة و إنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها البنك المركزي (نسبة القروض إلى الودائع ) ويتلخص خطر التمويل في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد أموالهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة ، أي أن البنك يجب أن يعتمد على الودائع الادخارية بشكل أساسي.

**6- تقنيات المعلومات :** لها أيضا مخاطرها، فإذا دخل البنك في مجال التجارة الالكترونية وطلب من المتعاملين استعمال الأساليب الإلكترونية في الإيداع والسحب وما إلى ذلك من معاملات بنكية فأول ما يتجه إليه التفكير هو موضع أمن المعلومات وهناك مخاطر أخرى مرتبطة باستعمال التكنولوجيا منها خطر الفشل في إقناع المتعاملين باستعمال هذه الأساليب الإلكترونية مما يؤدي إلى نفور عدد من العملاء من التعامل مع هذا البنك[2].

**ثانيا : أنواع المخاطر المصرفية .**

تختلف المخاطر المصرفية عند قيام البنوك التجارية بوظائفها حيث تتعرض للعديد من المخاطر أهمها :

**1- مخاطر الائتمان :**

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص، ص: 13 ، 137 .

[2] محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ، **مبادئ إدارة المخاطر والتأمين** ، دار الكتب الأكاديمية ، دون ذكر بلد النشر ،2004 ، ص :8 .

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها[1]. ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي و المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو التأجيل في السداد، حيث هناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز السداد فيها وتتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان[2].

2- **مخاطر السيولة :**

وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال ودون تحمل خسائر غير مقبولة وبمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الإقراض أو عدم القدرة على تسييل الأصول[3].

3- **مخاطر أسعار الفائدة :** تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغيير السلبي في صافي دخل فائدة البنك بسبب تغيرات أسعار الفائدة السوقية ،ويحدث خطر سعر الفائدة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في تركيبة ومستوى معدلات الفائدة ، فمع تطور وتنوع الأدوات المالية المستعملة لجمع الموارد وتوزيع القروض أصبح من الصعب على معظم البنوك تجنب تغيرات سعر الفائدة ، غير أن البنوك تبقى قادرة على تعديل هيكل ميزانياتها بالعمل على إختيار بعض أصناف الإستخدامات و الموارد [4]

4- **مخاطر التشغيل:** تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة كما هو متوقع وينتج ذلك نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم

---

[1] حسين بالعجوز ، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ،ص ص : 3- 5.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 143.

[3] أحمد غنيم ، **صناعة القرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك** ، 2004 ، ص : 83.

[4] حورية حمني ، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر ، 2006 ، ص: 49 .

بها موظفي البنك أو عملائه، كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع وحجم العمالة والتقنية المستخدمة[1].

5- **مخاطر رأس المال :**

إن البنك الذي يحتمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز الوفاء بالالتزامات ويفشل، ومن الناحية التشغيلية فإن فشل البنك يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة ، الملومون بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالالتزامات الديون وتسبب العجز في التدفقات التقليدية في تحديد القيمة السوقية للبنك بأنها سالبة[2].

6 - **مخاطر سعر الصرف :** تنتج هذه المخاطر نتيجة إنشاء البنوك مراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية لعملائها في وقت تتميز فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار ، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت ما يسمى بالمشتقات المالية[3]

❖ كما توجد هناك أنواع أخرى لمخاطر القروض المصرفية أهمها :

1 . **مخاطر متعلقة بالمقترض:** هي من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ، فمن الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الإقراض والتعاقد على القرض المطلوب بشروطه وضماناته كافة ،عموما إذا قام البنك بتمويل مقترض لا يتوفر على معايير الإقراضية فإنه يتعرض إلى مخاطر عديدة من بينها :[4]

أ- **مخاطر عدم السداد (عجز عن السداد ):** ينتج هذا الخطر إما لسوء نية المقترض وعدم نزاهته في التعامل مع البنك أو لمعاناته جراء ظروف ومصاعب مالية خلال فترة إقتراضية من البنك رغم نيته السليمة في إعادة أموال البنك ، حيث يتم الإعلان عن العجز عن الدفع عندما لا يتم السداد للمبالغ المجدولة في مواعدها لفترة أقل من ثلاثة شهور ، كما أن الأحداث المختلفة لعدم السداد الذي هو الإفلاس .

---

(1) Christian jumenez, Patrick Morlier, **prévention et gestion des risques opérationnels** , revue Banque édition , Paris .2004,P73.

(2) سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص :134، 135.

(3) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص : 228 .

(4) طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص: 244 .

ب- **مخاطر ناجمة عن فعل الغير** : قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته ، والتي ليس من اليسير حصرها م من أمثلتها : إفلاس احد كبار مديني المقترض ، أو نشر معلومات غير حقيقية عن المقترض توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة بالحد من التسهيلات الإقراضية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه .

2 . **مخاطر متعلقة بالبنك** : تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القرض ، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القرض ،بدقة أو إتباع البنك لسياسة إقراض غير رشيدة وعشوائية ، أو لسوء تسيير موارده بحيث لا يكون هناك توافق زمني بين تواريخ استحقاق الودائع لدى البنك [1].

3 . **مخاطر متعلقة بنشاط المقترض** : تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية فهذه المخاطر تهدد بالأخص البنوك التي تقوم بتمويل قطاع أو نشاط معين عن طريق جزء كبير من أموالها ، حيث أن حدوث أزمة تهز هذا النشاط سيكون لها أثر سلبي كبير على البنك.(2)

4 . **مخاطر متعلقة بالظروف العامة ( الخارجية )**: من بين هذه المخاطر مايلي :

أ- **مخاطر أسعار الفائدة** : يقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، إذا يقوم التحليل التقليدي بمقارنة دخل الفائدة للتغييرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع مصروفات الفائدة للتغييرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم و الهدف من ذلك هو تحديد مدى تغاير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية ، وتعتبر مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة بتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم .[3]

ب-**مخاطر التضخم** : هي المخاطر المترتبة على انخفاض القوة الشرائية لنقود المستثمر في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها ، كما يشير إليها أيضا بانخفاض القوة الشرائية .

---

[1] سوزان سمير ذيب ، مرجع سابق ، ص 88.

[2] كريم زرمان ، مرجع سابق ، ص ص ، 33، 34 .

[3] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية ( تحليل العائد و المخاطرة )** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 73 .

ت-**مخاطر الكساد** : يقصد بها الآثار الاقتصادية التي تعصف بنشاط المقترض و بالتالي على قدرته على الوفاء بالتزاماته .

ث- **مخاطر السوق** : تتمثل في تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على السوق بصورة سلبية وبالتالي تتأثر بها قدرة المقترض على السداد . [1]

ج- **مخاطر الاسترداد:** هي عدم قدرة المدين على الوفاء بالدين كليا أو عدم السداد الجزئي للدين، ويعود ذلك إلى الحالة المالية التي يمر بها العميل،حيث أنه كلما زاد حجم المديونية للشركة المقترضة مقارنة مع حقوق الملكية يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر المالية، و هذا يؤثر سلبا على عمل البنوك المقترضة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيها من خلال إيداع أموالهم ،و بذلك تتأثر بوضعية خزينة البنك.

ح- **مخاطر قانونية:** عند العجز عن سداد القرض ،يلجأ البنك إلى التفاوض مع تعليق جميع التزامات المقترض حتى يتم التوصل إلى خاتمة قانونية أو إتفاق مبدئي على كيفية إسترداد القرض، و بذلك تتأجل الإسترجاعات الواجبة الدفع حتى نهاية الإجراءات القانونية التي يقوم بها البنك ،وقد يطول الأمر لمدة معينة وفي بعض الأحيان لا يكون هناك أي إسترجاعات على الإطلاق نظرا للإفلاس المقترض أو تصفية موجودات المؤسسة أو بيعها و بالتالي لا توجد أموال متاحة زائدة لسداد ديون البنك.

**الفرع الثالث: أسباب ونتائج مخاطر القروض المصرفية .**

سنتناول في هذا الفرع أهم اسباب ، ونتائج مخاطر القروض المصرفية

**أولا: أسباب المخاطر المصرفية .**

هناك وجهات كثيرة في تفسير مخاطر القروض وتحديد مصادرها وأسبابها، ولقد عرفنا أن أخطار القرض إنما تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل، ( فرد أو شركة الأعمال ) والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل القرض أو فوائده أو الاثنين معا.

إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل أو إلى نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب مخاطر القرض كما يلي[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص ،468 ، 469

**أولا– عوامل خارجة عن نطاق البنك:**

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

**ثانيا– عوامل داخلية:**

- ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم وجود سياسة إقراضية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

**ثانيا : نتائج المخاطر المصرفية**

للمخاطر المصرفية نتائج عديدة تعود على البنك، وله متطلبات للرقابة على هذه المخاطر.

وينتج عنه ما يلي:[2]

**1- تعثر التسهيلات الائتمانية:**

لما كان المقصود بمخاطر القروض هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الإقراضية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء حتى الناجحة منها تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

**2- فشل البنوك:**

لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الإقراضية ( الرديئة ) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها، ولو

---

[1] بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين** دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص: 88.

[2] المرجع سابق ، ص 126.

أردنا أن نضع أسبابا لفشل البنوك لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الإقراضية.

**المطلب الثاني : إدارة المخاطر المصرفية .**

سنتطرق في هذا المطلب إلى إدارة المخاطر المصرفية ، والوظائف التي تقوم بها وأهم مبادئها .

**الفرع الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية ومبادئها .**

لإدارة المخاطر المصرفية عدة تعاريف ولها أهداف يسعى البنك للوصول إليها .

**أولا : تعريف إدارة المخاطر المصرفية .**

إن لإدارة المخاطر عدة تعاريف سنذكرها فيما يلي :

- "هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر [1]
- " إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف "[2]
- " إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أوتقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي

إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر ، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين ، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح "[3]

- " تعرف على أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسارة المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[4]

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لإدارة المخاطر

---

[1] صالح مفتاح ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** , الملتقى العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية ،20 – 21 أكتوبر 2009، ص : 1.

[2] موسى شقيري نوري ، مرجع سابق ، ص : 26.

[3] سمير عبد الحميد رضوان ، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر** ، دار النشر للجامعات ، الاردن ، ص : 205 .

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ،ص : 51.

❖ إدارة المخاطر هي الإجراءات التي تقوم بها الإدارة المصرفية لقياس وإدارة هذه المخاطر وتجنبها وذلك من أجل تقليل الخسائر المحتملة والسيطرة عليها .

**ثانيا : مبادئ المخاطر المصرفية.**

تلعب إدارة المخاطر دور هام في الحد من المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البنوك ، مما يتوجب عليها الإلتزام بمبادئ لتحقيق الأهداف المسطرة، وهي كالأتي :[1]

1- **إلتزام مسؤولي الإقراض بأسس القرض السليم** : يجب أن يتوفر في كل إلتزام يقدمه البنك لعملائه سواء على شكل مباشر أو غير مباشر أساسيات الإقراض السليم ،و المقدار المقبول من المخاطر ،وأن يكون ضمن السياسات الإقراضية المقررة .

2- **إدارة جيدة لمحفظة القروض** :وذلك من خلال :

أ- تنويع القروض ، و توزيعها على عدة أنشطة و مناطق جغرافية.

ب-توافر الهامش المناسب في الضمانات المأخوذة .

ج- متابعة مستمرة و مراجعة دورية لمحفظة القروض لرصد بوادر الخطر والتعامل معها قبل فوات الأوان.

د- الحرص على التوثيق السليم لجميع العمليات البنكية.

3- **الموازنة بين المخاطر والعائد:** تعتبر الموازنة بين المخاطر والعائد من الأسس التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات الإقراضية على المستويين الكلي و الجزئي ، فعلى المستوى الكلي، إذا كانت هناك مجموعة من القروض تصل إلى عائد أقل من العائد الذي تصل إليه مجموعة أخرى تماثلها بالمخاطر، يكون هناك حاجة ملحة لإجراء تصحيحي ،كذلك على المستوى الفردي ،يجب أن يتناسب العائد و المخاطر المتوقعة في كل قرض من القروض.

4- **الاستفادة من وفرة المعلومات:** يعتمد قياس المخاطر و إدارتها على مقدار المعلومات المتاحة لإدارة البنك و نوعيتها، لذا يجب أن يكون الهدف الأساسي لنظام المعلومات توفير مقدار و نوع معلومات يتناسب و اهتمامها بقضية المخاطر.[2]

---

[1] مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية** ،ج 2 ، مكتبة المجتمع العربي،الأردن ، بدون سنة نشر،ص: 274.

[2] مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص ، 275.

**الفرع الثاني : وظائف وخطوات إدارة المخاطر .**

لإدارة المخاطر مبادئ تلتزم بها البنوك لتحقيق الأهداف المسطرة ووظائف تؤديها هذه الإدارة وخطوات تتبعها من أجل تفادي الخطر وتسييره .

**أولا : وظائف إدارة المخاطر المصرفية.**

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر القرض بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة التقرير شامل مختصر و يتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية ،و يرفع للإدارة العليا لمناقشته.[1]

وتجدر الإشارة أن هناك فرق بين قياس المخاطر و إدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، فإن مفهوم إدارة المخاطر يرجع إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسة المالية لتعريف إستراتيجية العمل ، و لتحديد المخاطر التي ستتعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر و لفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها.

وتقوم إدارة المخاطر بعدة وظائف وهي كمايلي[2]

1- **أداة تنفيذ الإستراتيجية** : تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل و بالقدرة الأعلى على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك، و دون إدارة مخاطر لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية و لن يتم أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة ،

2- **تحقيق الميزة التنافسية:** يوجد سبب آخر لقياس المخاطر و هو أنها تولد تكاليف مستقبلية وتجاهل المخاطر شبيه بتجاهل المخاطر المستقبلية و الامتناع عن اتخاذ إجراءات لتفاديها ، فالخسائر التي تكون مستقبلية اليوم بمعنى محتملة الوقوع و لكنها ستتحول إلى واقع، وهذا هو السبب في أن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية.

---

[1] سمير الخطيب، مرجع سابق ،ص: 23.

[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ،ص 223.

3-**إدارة مخاطر التسعير:** تقوم البنوك بتسعير المخاطر في حالة العلم بها، و إلا فلا يكون هوامش قابلة للمقارنة من عميل لأخر أو من وحدة عمل لأخرى ،كما أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية و هذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة وهذا ما يظهر في المخاطرة الائتمانية، و تعتبر القدرة على تسعير المخاطر و تحميل العملاء هذه الأسعار يتوقف على القدرة التجارية على فعل ذلك ،

4-**المخاطرة و القدرة على الدفع :** تطورت إدارة المخاطر التقليدية حول مفهوم الخسارة المتوسطة ،حيث أن المكاسب و الخسائر تميل للتعويض عبر محافظ المعاملات و عبر الوقت، و تمثل تكلفة المخاطرة الخسارة المتوسطة عبر المحافظ خسائر مرتفعة بالنسبة لبعض القروض و إيرادات أعلى بالنسبة للبعض الأخر ،أما عبر الوقت فسوف يكون هناك فترات يرتفع فيها حجم الأعمال والإيرادات و فترات أخرى تميل فيها فرص الأعمال و حالات العجز عن الدفع إلى الازدياد بسبب الأحوال الاقتصادية العامة .

**5-رفع التقارير عن المخاطر و مراقبتها:** من غير مقارنة المنتجات أو العملاء وحدات الأعمال بدون قياس المخاطر ،و من السهل زيادة الهوامش الجارية عن طريق تحمل المخاطر،و يكون الحل في إقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذي يكون معدلات عجزهم عن سداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش ثم في مرحلة ثانية حالات عجز عن السداد .

و بهذا فإن قياس المخاطرة و مراقبتها يشجع على تحمل المخاطر عن طريق إعطاء معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر،و بالتالي فإن إدارة المخاطر لا تثبط الرغبة في القيام بعملية تحمل المخاطر بأنها توفر كل المعلومات بما يمكن من خفض المخاطر.[1]

**ثانيا : خطوات إدارة المخاطر المصرفية.**

تتطلب إدارة المخاطر في البنوك مجموعة من الخطوات الكاملة التي يجب على البنوك إتباعها حتى يمكنها تجنب الأخطار المحتملة تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:[1]

[1] طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص: 224.

1- **تحديد المخاطر**: من أجل إدارة المخاطر لابد إبتداءا من تحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر ،إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة و يجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- **قياس المخاطر** : بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين ،تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن يشار إليه بأبعاد الثلاثة و مدته ،واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ،إن القياس الصحيح و الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

**5- ضبط المخاطر** : بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي خطوة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة و ذلك على الأقل لتجنب نتائجها العكسية و هي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر،إن على إدارة البنك أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لتغطية هذه المخاطر ، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود على المخاطر من خلال السياسات و المعايير و الإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

**6- مراقبة المخاطر**:على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد المخاطر بدقة ، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وعلى سبيل المثال: لو توقف عميل ما عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح على هذا القرض و بالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة للبنك.

وبذلك فإن الرقابة على المخاطر تساهم في تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك.[2]

**الفرع الثالث: قياس المخاطر المصرفية .**

إن المخاطر المصرفية كثيرة يمكن قياسها بعدة طرق والتي سنذكر منها :

---

[1] إبراهيم كراسنة ، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2006 ،ص ،ص : 42 ، 43.

[2] المرجع السابق ، ص، ص: 42 ،43.

**1-التحليل المالي باستعمال النسب المالية .**

يهدف التحليل المالي إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة و استنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي للمؤسسة. ويؤدي هذا التحليل على الخصوص إلى معرفة الهيكل المالي للمؤسسة وتوازنه وكفاءاته وتوظف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوة المؤسسة من الناحية المالية ونقاط ضعفها. ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عندما يقدم على منح قرض لهذه المؤسسة. ويتم التحليل المالي للمؤسسة باستعمال العديد من الأدوات والوسائل ،وأول الخطوات العملية التي يجب القيام بها في التحليل المالي هو الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية ويؤدي عمليا مثل هذا التصنيف إلى تقسيم الأصول والخصوم وفقا إلى مايلي :

- **نجد في جانب الأصول:** الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة.
- **نجد في جانب الخصوم:** الأموال الخاصة، ديون طويلة ومتوسطة الأجل، ديون قصيرة الأجل.

و في الحقيقة عندما يقوم البنك بتحليل المؤسسة فإنه لا يقوم بذلك كما لو كان هو المؤسسة ذاتها ولكنه يقوم بالتحليل وفق الأهداف التي يود الوصول إليها. ولذلك يمكن أن نقول بأن البنك يقوم بنوعين من التحليل:

- تحليل مالي عام : و يهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة.
- التحليل الخاص: هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة مع طبيعة القرض.[1]

تعتبر النسب من بين الأدوات المهمة والشائعة في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن، وفي هذا المجال يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة القصيرة .

### 1.1. نسبة السيولة العامة :[2]

| نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل |
|---|

[1] الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص،ص :145 – 150.

[2] الحليم كراجة وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص : 171 .

وتبين هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل المغطاة بواسطة الأصول المتداولة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لضمان صحة المؤسسة، وحتى يكون هناك رأس مال عامل صافي موجب كلما زادت هذه النسبة كلما أعطى ذلك للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على المدى القصير.

### 2.1. نسبة الخزينة العامة :

تعبر هذه النسبة على ذلك الجزء من الديون قصيرة الأجل الذي يغطى بواسطة القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة وتعتبر هذه النسبة كافية عندما تكون مساوية النصف وتحسب كما يلي : [1]

| |
|---|
| نسبة الخزينة العامة = (الأصول المتداولة – قيم الاستغلال) ÷ ديون قصيرة الأجل |

### 3.1. نسبة الخزينة الحالية:

تبين هذه النسبة مدى قابلية تغطية ديون قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية فقط وتكون مقبولة في حدود 30% وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| نسبة الخزينة الحالية = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل |

### 4.1. نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما يلي:

| |
|---|
| نسبة التمويل الدائم = الأصول الدائمة ÷ الأصول الثابتة |

### 5.1. نسبة التمويل الذاتي :

تبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية وتحسب كما يلي:

[1] نفس المرجع السابق ، ص: 172.

| |
|---|
| نسبة التمويل الخاصة = الأموال الخاصة ÷ الأموال الثابتة |

### 6.1. نسبة الإستقلالية المالية :

تبين هذه النسبة مدى درجة الإستقلالية التي تسمح بها، فإذا كانت محصورة بين 1و2 فالمؤسسة قادرة على التسديد أما إذا كانت اقل من 1 فهي متعبة بالديون التي يقلل من وفائها بالتزاماتها

وتحسب كما يلي:[1]

| |
|---|
| نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ إجمالي الديون |

### 7.1. نسبة قدرة السداد :

تبين مدى مساهمة الأموال الخارجية في تمويل أصول المؤسسة فكلما كانت ضعيفة عبرت عن قدرة المؤسسة في تسديد ديونها عند اجل استحقاقها وتحسب كما يلي : [2]

| |
|---|
| نسبة قابلية السداد = إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول |

### 8.1. معدل دوران المخزون:

تقاس سرعة دوران المخزون بواسطة النسبة التالية:[3]

| |
|---|
| معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة ÷ رصيد المخزون السلعي |

وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال.

### 9.1. مهلة تسديد الزبائن:

تقاس مهلة تسديد الزبائن بالنسبة التالية:

[1] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق ، ص: 72 .

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي ، **إقتصاديات الإئتمان المصرفي** ، منشأة المعارف ،مصر ،1997، ص : 69.

[3] هيثم محمد الزغبي ، **الإدارة والتحليل المالي** ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2000، ص : 240.

| |
|---|
| مهلة تسديد الزبائن = ( الزبائن + أوراق القرض ) ÷ رقم الأعمال |

ويبين هذا المؤشر المدة التي يقضيها الزبائن حتى يسددوا ديونهم إلى المؤسسة.

### 10.1. مهلة تسديد الموردين:

تقاس مهلة تسديد الموردين بواسطة النسبة التالية :[1]

| |
|---|
| مهلة تسديد الموردين =( (الموردين + أوراق الدفع ) ÷ مشتريات الدورة) × 360 |

ويقيس هذا المؤشر المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد المستحقات التي عليها.[2]

### 11.1. تطور احتياجات رأسمال العامل: و يحسب كما يلي:

| |
|---|
| تطور إ ر م ع = (احتياجات رم ع لدورة الاستغلال ÷ رقم الأعمال ) × 360 |

### 12.1. تطور رأسمال العامل: ويحسب كما يلي :

| |
|---|
| تطور ر م ع = ( رأس المال العامل ÷ رقم الأعمال ) × 360 |

### 13.1. نسبة الملاءة المالية:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها، وهي تمثل في نفس الوقت درجة الاستقلالية المطلقة للمؤسسة اتجاه كل شخص طبيعي أو معنوي له حق عليها.

| |
|---|
| نسبة الملاءة المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون |

[1] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق ، ص: 74.

[2] الطاهر لطرش : مرجع سابق، ص: 153.

❖ كما يمكن قياس المخاطر المصرفية والتي تندرج تحت أنواع المخاطر التي سبق ذكرها .

1. **قياس مخاطر الائتمان** : إن مقاييس مخاطر الائتمان تركز على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد ، ولذالك يجب أن تقوم إدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها ، ويمكن قياس خطر الائتمان كما يلي : [1]

| |
|---|
| مخاطر الائتمان = صافي الأعباء ÷ إجمالي القروض |

2. **قياس مخاطر سعر الفائدة** : مخاطر سعر الفائدة تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة ، ويصبح الأصل حساسا بالنسبة لسعر الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة ، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول إذا كان ميعاد استحقاقه ومعدل فائدته يتغير آليا كل فترة .

ويمكن حساب مخاطر سعر الفائدة كمايلي :[2]

| |
|---|
| مخاطر سعر الفائدة = الأصول ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول |

3. **قياس مخاطر السيولة** :إن مخاطر السيولة تظهر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ، وتشير مقاييس السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيدها. ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما قلت الحاجة إلى متطلبات التمويل ، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة لمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول ,ويمكن قياس خطر السيولة كما يلي :[3]

| |
|---|
| مخاطر السيولة = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول |

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 91.

(2) نفس المرجع سابق ،ص : 239.

(3) نفس المرجع السابق ،ص : 92.

أو

| مخاطر السيولة = الودائع الأساسية ÷ إجمالي الأصول |
|---|

4. **قياس مخاطر التشغيل** : تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، وهو ما يسبب انخفاض صافي الدخل ، وتوجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك

ويمكن قياسها من زاوية مدى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك ،وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس منها نصيب العامل من أجمالي المصروفات ،ومع ذالك فإن هذه المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث من بعض الموظفين ، بالإضافة إلى أنها لا تقيس عدم الكفاءة في أداء الأعمال . ويمكن قياس مخاطر التشغيل كما يلي :[1]

| مخاطر التشغيل = إجمالي الأصول ÷ عدد العمال |
|---|

أو

| مخاطر التشغيل = مصروفات العمالة ÷ عدد العمال |
|---|

5. **قياس مخاطر أسعار الصرف** : يتم قياس هذه المخاطر عادة بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدا إلى القاعدة الرأسمالية للبنك ، ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة ، وتقاس كالتالي :[2]

| مخاطر أسعار الصرف = إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية |
|---|

أو

| مخاطر أسعار الصرف = إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية |
|---|

[1] سمير الخطيب ، مرجع سابق ، ص : 118.

[2] طارق عبد العال حماد ،مرجع سابق ،ص : 239.

**المطلب الثالث : أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومتطلبات الرقابة عليها.**

لإدارة المخاطر عدة أساليب يعتمد عليها البنك ، والتي سنتطرق لها في هذا المطلب .

**الفرع الأول : أساليب إدارة المخاطر .**

يقصد بالأسلوب هو السياسات العلمية التي يتقرر إتباعها من طرف إدارة البنك بعد دراسة و تحليل القرارات وتنقسم إلى أسلوبين:

**1- أسلوب تخفيض الخطر.**

في ظل هذا الأسلوب يتم البحث عن طريقة يمكن من خلالها مواجهة الخطر و بالتالي تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها البنك من خلال فترة زمنية ،و أهم الطرق المستخدمة لتخفيض الخطر نجد:[1]

أ- **تجنب الخطر:** ويقصد به تجنب الخسائر و الأضرار المادية الناتجة عن تحقق الخطر و بالرغم من أنها طريقة أكثر فعالية من غيرها إلا أن إتباعها يظل محصور في نطاق ضيق إذ أنها تصبح ضرورية في الحالات التي تزيد فيها الأعباء المالية على تحمل الخطر عن المزايا المتوقع الحصول عليها من وراء ذلك.[2]

ب- **التحكم في الخطر:** يقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للتقليل و منع فرص تحقق مسببات الخطر والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق الخطر ،و تضمن استخدام أساليب علمية و فكرية التي قد تكون في شكل إرشادات تحسين ، في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء، كما قد تعتمد على استخدام بعض المعدات و الأجهزة الفنية .

ت- **توزيع الخطر:** يقصد بها تجزئة الشئ المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد، و ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر الشئ المعرض للخطر للتجزئة.

---

[1] محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق ، ص: 389.

[2] عيد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل السيفو، ، **إدارة الخطر و التأمين** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2009 ،ص: 69.

تؤدي هذه السياسة إلى التقليل من احتمالات الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل احتمال وقوع خسارة المركزة ،و الامثلة التي تتبعها البنوك تطبيقا لهذه السياسة:[1]

- تنويع مجالات الاستثمار أمام البنوك.
- توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة أجل إلى متوسطة إلى طويلة أجل بدائرة التسهيلات الإقراضية .
- توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية و على عدة أنشطة و قطاعات من تجارة ،صناعة، زراعة....الخ.
- توزيع القروض حسب الضمان مثل:قروض بضمان عقار،قروض بضمان شخصي ،قروض بضمان بضائع...الخ.

**2- أسلوب تمويل الخطر.**

من خلال هذا الأسلوب لابد من مواجهة الخطر ومحاولة تخفيض حجم الخسائر الفعلية ،و يركز على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ،وذلك عن طريق مايلي:

أ- **تحمل الخطر:** تقوم على أساس قبول الفرد للخطر المعرض له و استعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية و تتبع هذه السياسة عندما تكون الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة على مواجهتها،و يمكن تطبيق هذه السياسة لإدارة المخاطر في البنك من خلال بعض الإجراءات المصرفية التي تحدث داخل البنك والتي تتمثل في مايلي:

- تقرر إدارة البنك سنويا إعدام نسبة من الديون المشكوك في تحصيلها و اعتبارها من الديون المعدومة ،ذلك لأن استمرار مبالغ هذه القروض ضمن إجمالي القروض يؤثر على قدرة البنك على منح تسهيلات جديدة وفقا لتعليمات البنك المركزي من حيث السقوف الائتمانية الممنوحة.
- تقسيم القروض من حيث نوع الضمان إلى قروض بضمانات وهي الغالبية العظمى من أصول البنك، وقروض بدون ضمانات وهي يمنحها البنك للعملاء الجيدين اعتمادا على
- السمعة المالية و قوة المركز المالي ،وذلك كمحاولة لكسب عملاء جدد و المحافظة على

[1] نفس المرجع السابق ، ص 67.

العملاء الحاليين.[1]

**ب- تحويل الخطر:** بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف أخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الخطر الأصلي بملكية هذا الشئ و هذا يتم من خلال عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها و طرفي العقد و حقوق التزامات كل طرف.[2]

**ت- نقل الخطر من خلال العقود:** أي تحويل العبء إلى شخص أو جهة أقدر على مواجهة الخطر من الشخص صاحب الخطر و يتم تطبيق هذه السياسة في البنك من خلال بعض الأمور منها:[3]

- موافقة البنك على منح قرض للعميل بضمان وديعة عميل أخر في البنك (كفيل) و عند تعثر العميل المقترض في السداد يتم الرجوع إلى الوديعة الضامنة الحصول على قيمة القرض منها.
- تحويل مخاطر عند عدم تمكن بعض العملاء من السداد إلى مؤسسة ضمان القروض وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفائدة التي حصل عليها البنك لصالح هذه المؤسسة.
- عند تعثر العميل عن السداد يتم تحويل القضية إلى الدائرة القانونية بالبنك ، للاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحصيل الأقساط أو التصرف في الضمانات المقدمة على القروض .
- قيام البنوك بتحويل مخاطر عدم السداد إلى شركات التأمين و التي تتعهد بسداد عدد الأقساط التي لم تسدد مقابل أقساط يدفعها البنك عند التعاقد.

**الفرع الثاني : متطلبات الرقابة المخاطر المصرفية .**

إن متطلبات الرقابة على المخاطر في البنوك تتمثل فيما يلي:[4]

**1. وضع الحدود لكفاية رأس المال :** إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك تعكس مدى قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها

---

[1] محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص : 391.

[2] إبراهيم علي عبد ربه، **مبادئ التأمين** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، 2006،ص :36.

[3] المرجع السابق ، ص : 391.

[4] حنفي عبد الغفار ، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002 ، ص ،ص : 175- 165.

في اعتباره، كما تظهر أهميته وبصفة خاصة بالنسبة للبنوك التي لها أنشطة دولية ، حيث يجب أن لا تقل كفاية رأس المال بها عن متطلبات لجنة بازل وتعديلاتها حيث ركزت اتفاقية بازل 1،على المخاطر الائتمانية حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا ، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما . ولم يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية . ولا يمكن تصور أن يفوق رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية ، فيجب أولا كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال [1]. أما بازل 2 أولى الاهتمام بالمخاطر التشغيلية على عكس بازل 1 حيث حدد ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال فهي أعطت مفهوم أوسع وأشمل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وذلك يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها ، وتركت لها الحرية في اختيار طريقة تقييمها .[2]

2. **كفاية القواعد الإرشادية لمنح القرض** : يجب على المراقبين أن يتأكدوا بأن أنشطة الإقراض والاستثمار بما يضمن توافر المستندات وقواعد البيانات التفصيلية عن محفظة القرض والاستثمارات وكذلك كفاية الإجراءات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار التوظيف والأمن والذي يستند على أسس وقواعد سليمة وتتيح الفرصة المتخذة للقرار الاقراضي أو الاستثماري ، بالعمل في حرية كاملة وبدون ضغط يؤثر على قراراته .
3. **كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المعدومة** : وذلك من خلال التقييم الدقيق لسياسات البنك والمراجعة الدورية لتصنيف الأصول ومخصصاتها ، خاصة القروض .
4. **ضوابط الحد من مخاطر التركيز:** وفي هذا المجال يلزم التأكد من وجود نظام معلومات جيد كمطلب ضروري للحد من مخاطر التركيز، قادر على توفير توظيف متقن لمحفظة توظيفات البنك ، يبرز معالم التركز على كل نشاط ودرجاته وبالتالي معدلات الخسائر المحتملة وفقا له

---

(1) حياة نجار، **إدارة المخاطر وفق إتفاقيات لجنة بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية –** ، أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، 2013/ 2014، ص : 95.

(2) نفس المرجع السابق ، ص :103.

كما يوضح الحدود المناسبة لدرجات التركز والكفيلة بمنع حدوث خسائر، والتي تقدر في العادة بنسبة من رأس المال تصل الى 25%.

5. **ضوابط الحد من مخاطر الإقراض المتصل (العملاء ذوي العلاقة بالبنك):** حيث هنالك ضرورة لتطبيق نفس الشروط والإجراءات في الإقراض للشركات أو للأفراد، ذات الصلة وغير ذات الصلة بالبنك وذلك لحمايته من أي مخاطر قد تنشأ من التساهل أو التعامل بصورة تميزية مع هؤلاء العملاء كما أن هنالك ضرورة لوضع حدود قصوى للقرض الممنوح بما يتناسب مع الضمانات التي حصل عليها البنك، مع تعديلها بما يتلائم مع تلك الحدود ،هذا بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على موافقة الإدارة على العمليات المصرفية التي تعقد مع الأطراف المتصلة بالبنك ويمكن أن ينجم عنها المخاطر المتصلة بالبنك ، ويمكن أن ينجم عنها مخاطر خاصة وكبيرة قد تضر بمصالحه كما يشترط في تعديل العلاقة بين البنك والأطراف المتصلة به وإلزام الطرفين في بعض الأحوال باتخاذ الخطوات الكفيلة بإلغاء هذه العلاقة.[1]

6. **ضوابط الحد من مخاطر الدول:** ضرورة امتلاك المصارف لكافة السياسات والإجراءات اللازمة للتعرف وتحذير من مخاطر الدول والمخاطر التي تنشأ عند التزام المقترض بالسداد بعملة مخالفة للعملة المحلية ،وخاصة في مجال الإقراض الدولي وأنشطة الاستثمار وكذلك الاحتفاظ بالاحتياطات المناسبة ضد مثل هذه المخاطر.

7. **ضوابط الحد من مخاطر السوق:**مخاطر السوق تتعلق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات في السيولة وتقلبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية،[2]

---

[1] المرجع السابق ،ص : 104.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص، ص:97، 98.

8. **ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة:** يجب توفير النظام الذي يمكن البنك السيطرة على مخاطر سعر الفائدة على أن يتوقف في هذا النظام الإجراءات والمقاييس ونظم التحذير الكافية والرقابة الشاملة .
9. **ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة** :إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد على أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر وهي:
   - ✓ نظام جيد لإدارة المعلومات.
   - ✓ سيطرة مركزية على السيولة.
   - ✓ تحليل صافي التمويل في ضوء بدائل مختلفة.
   - ✓ تنوع مصادر التمويل.
   - ✓ وضع خطة للطوارئ ويجب على أن يكونوا على علم بأسلوب البنك لموارده والتزاماته، وكذلك البنود وخارج الميزانية مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

10 – **ضوابط الحد من مخاطر التشغيل:** يؤكد المراقبون على ضرورة قيام الإدارة العليا بوضع إجراءات للرقابة الداخلية والمراجعة الفعالة محل التنفيذ وكذلك التأكد من أن المصارف تملك السياسات الكافية لإدارة مخاطر التشغيل والتحوط منها سواء من خلال التأمين أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ.[1]

**الفرع الثالث : طرق الحد من مخاطر القروض .**

إن محاولة الحد أو التقليل من مخاطر القروض يرتبط بمسائل عديدة يمكن حصرها في:[2]

- دقة اختيار العاملين في مجال الإقراض المصرفي.
- تدريب الكوادر المسؤولة عن منح القروض باستمرار وذلك بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.

---

[1] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص، ص:177، 178.

[2] رقية شرون ، **تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال تحليل العائد والمخاطرة – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2005/ 2006 ، ص: 8.

- تطبيق مفاهيم وأسس الإقراض الجيد دون تهاون.
- دقة بحث طلبات التسهيلات الإقراضية خاصة تلك التي رفضت من قبل مصاريف أخرى والوقوف على أسباب كالدراسة المدققة لملفات طلب القرض تؤدي إلى تحليل ميزانيات وسلوكات المؤسسات واستخلاص نتائج سياستها المالية ، الصناعية والتجارية ومنه تكوين فكرة الخطر.
- عدم التجاوب مع العملاء في منح تسهيلات اقراضية تزيد عن طاقاتهم الاستثمارية أو الإدارية.
- توفر الضمانات الكافية ، المناسبة وإجراء الرهن والتأمين عليها.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.
- استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغيير في نشاطه أو مركزه المالي.
- تنويع في القروض الممنوحة ، توسيع سلة التسهيلات ، الحد من التركزات وإعادة تصنيف الأصول الإقراضية . [1]
- المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات لدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها

## المبحث الثاني : خطر عدم التسديد .

إن البنوك تتعرض للكثير من المخاطر ومن أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي خطر عدم التسديد الذي سنتطرق له في هذا المبحث.

### المطلب الأول : تعريف خطر عدم التسديد

ان لخطر عدم التسديد عدة تعاريف والتي سنذكرها فيما يلي :

- " يعرف على أساس أنه خطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح لهذا تعتبر مخاطرة عجز البنك عن السداد " [2]

---

[1] موسى شقيري نوري ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص : 110 .

[2] نصيرة محاجبية ، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك** ، رسالة ماجستير مالية ونقود غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة 8 ماي 45، قالمة , الجزائر ، ص 160.

- " خطر عدم التسديد راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه و هذا يؤدي إلى عدم الإستغلال الكفء للأموال المقترحة ، وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات و أساليب الانتاج المتبعة ، لذلك يعرف خطر القرض من هذه الزاوية بأنه التدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترض"[1].
- " ينتج هذا الخطر إما لسوء نية المقترض وعدم نزاهته في التعامل مع البنك أو لمعاناته جراء ظروف ومصاعب مالية خلال فترة إقتراضية من البنك رغم نيته السليمة في إعادة أموال البنك ، حيث يتم الإعلان على العجز عن الدفع عندما لا يتم السداد للمبالغ المجدولة في مواعدها لفترة أقل من ثلاثة شهور ، كما أن الأحداث المختلفة لعدم السداد الذي هو الإفلاس ." [2]

❖ ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف خطر عدم التسديد على أنه خطر ينتج من عدم قدرة المقترض على إعادة أموال البنك سواء بنية عدم التسديد او جراء ظروف ومصاعب مالية خلال فترة الإقتراضية . و خطر مهم يهدد سيولة البنك سمعته ، وعليه مرد وديته ، وذلك لأنه يزعزع ثقة العملاء إتجاه البنك والتي يسعى دائما للحفاظ عليها ، ضياع جزئي أو كلي للقرض بمعنى عجز المقترض عن السداد ، وهو بذالك أكثر الأخطار ضررا بالبنك.

**المطلب الثاني : أسباب خطر عدم التسديد.**

تعتبر الديون التي لم يتم تسديدها أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها ، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها ، إذ ترجه أسباب تعثر القرض وعدم سدادها في مواعيد إستحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[3]

**1. أسباب متعلقة بالبنك :**

- عدم القدرة على التحليل الإئتماني السليم .

---

[1] حياة نجار، مرجع سابق ، ص : 53.

[2] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ،ص 244 .

[3] فاطمة بن شنة ، **إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2009 ، ص : 84.

- أن يغلب عند إتخاذ القرار الإئتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن يتحقق التوازن في الربح والمخاطرة .
- الخطأ في تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها .
- عدم إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .[1]
- السماح للعميل بإستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل إستكمال المستندات المطلوبة عنه .
- السماح للعميل بإستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة .

**2. أسباب متعلقة بالعميل :**

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل .
- إستخدام التسهيلات الإئتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.
- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الإستثمارية .
- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل .
- ضعف الإدارة وعدم علميتها .

**3. أسباب خارجية :**

- وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والإقتصادية والتشريعية وهي كالأتي:

– **الظروف الإقتصادية :** التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها :

- أهداف خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات ، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات إقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة .
- إتجاهات الدورات الإقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل .

---

[1] صادق راشد الشمري ، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ( دراسة حالة من المصارف العراقية )**، المؤتمر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء الأهلية ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص،ص : 20 ، 21.

- **الظروف السياسية :** وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وماينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك ، وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الإستقرار السياسي في المنطقة ، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.
- **الظروف الطبيعية :** وتشمل الفياضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث .
- **الظروف التكنولوجية :** وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقدالعميل حصته في السوق. [1]

**المطلب الثاني :تصنيفات خطر عدم التسديد.**

خطر عدم التسديد من أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك ،حيث نجد ان لهذا الخطر عدة تصنيفات.

إن خطر عدم التسديد هو من أكثر الأخطار ضرارا بالبنك حيث يمكن تصنيفه إلى مجموعتين :

أولهما مخاطر خاصة بالعميل نفسه ، فقد يعجز عن سداد أصل القرض وفوائده و قد يكون له القدرة المالية لكنه لا يرغب في سداد لسبب أو للأخر أما ثانيها فيتعلق بعوامل خارجية .

**1 . مخاطر خاصة بالعميل**

تسمىٌ المخاطر غير النظاميةٌ أوٌ المخاطر الخاصة وهيٌ المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد القرض والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة.[2]

يعني مخاطر خاصة بظروف المقترض ، ولهذا يتعين على البنك أن يراعي استيفاء كافة الجوانب الخاصة بدراسة العملاء . ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

**1-1 خطر بشري :**

ويرتبط هذا الخطر بالتكوين الشخصي للعميل وأخلاقه ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعدها ، فمن العملاء الدينين من هم قادرين على سداد مديونياتهم ، ومع ذلك

---

[1] صادق راشد الشمري ، مرجع سابق ،ص: 20.

[2] طارق طه ،مرجع سابق، ص: 330.

لا يفعلون ويتهربون من سدادها ،بل لا يمانعون في دخول مع البنك في منازعات قضائية غير عابئين بسمعتهم التجارية والاجتماعية ، وعلى العكس من ذالك ، هناك من العملاء من يتدهور مركزه المالي بشكل ملحوظ ويظل يعمل دون كلل لتحسين وضعه ، وقد يلجأ أحيانا إلى بيع كل ما يملك حتى مسكه الشخصي وسيارته من أجل الوفاء بالتزاماته والحفاظ على سمعته أملا في تحسن مركزه المالي والعودة إلى السوق مرة أخرى وممارسة نشاطه. [1]

**1-2- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك :**

حيث أنه بهدف الحصول على الموافقة بمنح الائتمان المصرفي من البنك أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية يقوم العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع

على غير حقيقته ، مما يؤدي بالبنك إلى منح العميل القرض المطلوب دون محاولة منه لتقصي الحقيقة فيها قدم إليه من بيانات.[2]

**1-3- خطر قانوني :** يرتبط هذا الخطر أساسا بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة ،وكذا النشاط الذي تمارسه وعلاقتها بالمساهمين ،ومن بين القواعد التي يجب البنك مراعاتها حول المؤسسة ما يلي النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة : شركة ذات مسؤوليات محدودة ، شركة ذات أسهم .....إلخ ..

**1-4 خطر مالي :**

يرتبط هذا الخطر بمدى قدر العميل (المقترض) على تسديد إلتزاماته تجاه البنك وهذا من خلال معرفته وضعية المالية عن طريق تحليل ودراسة كل الوثائق التجارية والمحاسبية حيث يمكن تقدير المخاطر وإستخراج المؤشرات المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل المالي للمقترض (المؤسسة) ، ومدى اعتماده على الاقتراض الخارجي سيولة ، أصول ، تطور نشاطه ، حجم أعماله ، معدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.[3]

**1-5- خطر إداري :**

---

[1] فريد راغب النجار ، مرجع سابق ، ص : 27.

[2] محسن أحمد الخضيري ، **الديون المتعثرة** ، ايتراك للنشر ، مصر ، بدون ذكر سنة النشر ،ص : 85.

[3] نعيمة بن العامر ، **البنوك التجارية وتقيم طلبات الائتمان** ، رسالة ماجستير عير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002 ص: 79.

يتعلق هذا الخطر بإعتماد العميل على أفراد من عدمي الخبرة ،أما منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعلمية في إدارة النشاط ، وتلاعبهم بأموال البنك وعدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة وتحول هؤلاء الأفراد من مصدر إيراد وربح إلى نزيف خسارة وتكلفة نظرا لإرتفاع أجورهم مرتباتهم ومراكزهم الوظيفية.[1]

**1-6 خطر خاص بعملية الإقتراض :**

يرتبط هذ الخطر بطبيعة العملية المراد تمويلها وكذا مدتها ، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام هذه العملية التمويلية فكلما ، كانت الشروط مواتية لتنفيذها كلما قل الخطر الذي يمكن أن يتعرض له البنك . إضافة إلى الغرض من القروض قصيرة الأجل في أغراض لمدى طويل فتصبح الأموال مجمدة بنظر البنوك وكذا الضمانات المرافقة لعملية الإقراض فمثلا بالنسبة للإقراض بضمان بضائع ترتبط المخاطرة بنوعيتها مدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف والتقادم ، وهناك حالة أخرى أين تستخدم القروض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض ، بمعنى وضع الأموال في المكان الغير مناسب .[2]

**1-7- خطر مرتبط بقدرة المقترض على الإنتاج :**

وعليه يجب الوقوف على كفاءة استخدام العميل لعناصر الإنتاج والتنظيم الداخلي والطرق المستعملة في عملية التصنيع ، وجودة الإنتاج وحداثة أساليبه وكفاءة سياسة تسويق المنتجات ومن ثمة تحقيق إيرادات تكفي لسداد التزامات واحتياجات العميل من مستلزمات الإنتاج.

**1-8- خطر فشل المشروع :**

وهو أهم أسباب تعثر القروض فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة ، فإن ذالك يعني عدم قدره على الوفاء بالالتزاماته في المواعيد المتفق عليها[3]

**2 - مخاطر خارجية :**

---

[1] محسن أحمد لخضيري،مرجع سابق ، ص : 82.

[2] عبد الحق بو عتروس ، مرجع سابق ، ص: 52.

[3] عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد حمود ، مرجع سابق ، ص : 282 .

هي مجموع المخاطر التي تتعرض لها عملية سداد القرض المصرفي نتيجة أسباب لا ترجع إلى العميل (المقترض) بصورة مباشرة وإنما تعود لمخاطر عامة مرتبطة بالظروف والأوضاع السائدة في البلاد أو بقطاع نشاط الشخص المقترض أو تتعلق بالبنك التجاري ذاته أو بأفعال الغير .

**2-1 مخاطر عامة :**

وتسمىٌ المخاطر النظاميةٌ وترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض ، والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني ، وبالتاليٌ تمثل هذه الأخطار انعكاس الأوضاع العامة للمحيطة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فهي ترتبط بالأزمات مهما كانت شكلها أو طبيعتها. [1]

وإنطلاقا مما سبق يعمل البنكي جاهدا على تجنب هذه المخاطر قدر الإمكان وهذا يستوجب دراسة محكمة للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال القرارات المتخذة والمتمثلة فيما يلي:[2]

- السياسة العامة للبلاد .
- النظام الإقتصادي المتبع.
- القطاعات التي توليها الدولة أهمية أكبر .
- السياسة المتبعة في إطار التشغيل و الاستثمار.
- السياسة الجبائية والنقدية .
- سياسة التجارة الخارجية وإمكانيات التمويل الخارجي

**2-1-1- خطر سعر الفائدة :**

ويقصد به تقلب أسعار الفائدة في المستقبل ، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة في المستقبل ،فإذا ارتفعت أسعار الفائدة مثلا عن المعدلات التي تم الاتفاق عليها في عقد القرض ،أصبح البنك يحصل على عائد أقل من عائد السوق على استثماراته ، وبعبارة أخرى يتمثل هذا الخطر في عدم

[1] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق ، ص : 54 .

[2] نعيمة بن العامر ، مرجع سابق ، ص : 78.

تقارب نسبة قاعدة البنك TBB ونسبة السوق المالية TMM إذ أنTBB تتبع TMM لكن ببطء مما ينجم عنه خسارة على بعض القروض. [1]

**2-1-2 المخاطر الإقتصادية :**

قد تتعرض القروض لمخاطر اقتصادية تتمثل في:[2]

أ- **مخاطر التضخم** :أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية للأصل القرض والفوائد معا والذي ينتج عن موجات التضخم التي تجتاح البلاد ،مما يلحق أضرار بالبنك.

ب-**مخاطر الدورات التجارية:** والتي يقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي وترك أثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد .

ت-**مخاطر السوق** : وتشير إلى احتمال إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو فيدول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة ، وإذا ما كان لتلك التغيرات آثار عكسية على نتائج نشاط منشآت الأعمال فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

ث- **إتساع نطاق و نمو الإقتصادي السفلي** : والذي يقصد به اقتصاد الجريمة المنظمة والفساد الاقتصادي ، وتزداد خطورته لكونه متصلا بالاقتصاد الرسمي ، حيث ينتشر من خلاله استغلال النفوذ ونهب الأموال وإشاعة الرشوة في ظل هذا يصبح القرار الائتمان مجرد استجابة لضغوط تمارس من جانب أصحاب النفوذ ، وتفقد أجهزة الائتمان بالبنوك القدرة على الرفض فتتضخم المديونات وتصبح غير قابلة للسداد.

**2-1-3- مخاطر سياسية ، إجتماعية وقانونية :**

وتتعدد صورها ويتقارب تأثيرها ، ومن أمثلة تلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية ، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع

---

[1] محمد الصالح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام ، **المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص : 275.

[2] حميد قطوش ، **تكيف البنوك التجارية مع إقتصاد السوق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص : 69.

الدخل بين فئات المجتمع ، وكذالك المخاطر المرتبطة بالظروف الاجتماعية ( الإضرابات) أو الأحوال الطبيعية ( كالزلازل ، الفيضانات ، الحرائق، الجفاف ، الأوبئة .....الخ).

**2-2- مخاطر خاصة بالبنك :**

يمكننا القول أن مخاطر الائتمان المصرفي تجد جذورها في واقع الجهاز المصرفي بتركيبه المؤسسي وظروف تشغيلية لذلك تسعى البنوك جاهدة لدعم نظم رقابتها على القروض بهدف التقليل من حدة هذه المخاطر لكنها في الكثير من الأحيان تصادف مشاكل ناتجة عن: [1]

- ضيق الخبرات المكتسبة للعاملين بإدارات القروض وغياب فنون العمل المصرفي.
- تخلف أدوات البحث والدراسة وعدم تواجد العناصر القادرة على القيام بأعمال التحليل المالي بشكل عملي سليم.
- التوسع في منح القروض من خلال قرارات متسرعة مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة.
- عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق رقابة فعالة ومستمرة على أداء الجهاز المصرفي
- عدم استخدام الأساليب والإستراتيجيات العلمية الحديثة المطبقة عالميا في هذا الشأن معا للاكتفاء بالاسترشاد بعدد من النسب المالية التقليدية والتي لا يمنك التعويل على نتائجها منفردة في إدارة موارد واستخدامات البنوك كوحدات اقتصادية ذات طبيعة متميزة.
- إغفال المعايير المصرفية المتعارف عليها مثل اعتبارات الأمان والسيول والربحية ، وذلك عند دراسة أية تسهيلات يطلبها العملاء .
- عدم وجود ضمانات على القرض أو تواجدها بشكل غير كاف ،لا يتناسب و التسهيلات الممنوحة .
- غياب المتابعة المستمرة والدورية من جانب البنك بالنسبة للقروض الممنوحة .
- التجاوزات في الحدود المقررة لكل مستوى إداري أو منح التسهيلات من خلال مستويات

[1] أحمد غنيم ، مرجع سابق ، ص، ص : 26- 30.

إدارية ليست لديها صلاحية في ذلك .

– غياب سياسة للإقراض واضحة المعالم يستطيع من خلالها البنك ضبط معالم إستراتيجيته فيما يتعلق بالربحية والنمو.

**2-3- خطر مهني :**

ويسمى الخطر القطاعيٌ ويتمثل في مكانة هذا القطاع داخل الاقتصاد الوطني ، حجم موارده وإمكانية توسيعه وتطوره ، أو التقلبات التي قد يتعرض لها نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية كتشجيع قطاع على حساب آخر أو ندرة الموارد الأولية أو إنهيار الأسعار أو التغيرات الجذرية في شروط الإنتاج أو تغير الأذواق نتيجة تغير نمط الاستهلاك ، ظهور منتجات مماثلة بأقل سعر أو نفور الزبائن. فكل هذه التحولات يمكن أن تسبب إنكماشا معتبرا في السوق العادي للمؤسسة فتهدد عملية السداد كما تهدد البنوك المتعاقدة ماليا بقيمة معتبرة مع قطاع نشاط معين فيكفي أن يكون هذا القطاع قد أصيب بأزمة قوية تشبع أو تقلص السوق، منافسة المنتوجات أجنبية ذات جودة عالية وبسعر معقول – تتعرض البنوك لصعوبات خطيرة.[1]

**2-4- مخاطر ناشئة عن فعل الغير :**

قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليست من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عنه توحي بسوء مركزه فيكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة على نحو يؤثر على نشاطه .

**المطلب الثالث : أثر خطر عدم التسديد .**

إن للقروض التي لم يتم تسديدها آثار على البنوك ، فقد تؤدي إلى عرقلة نشاطها و أدائها ، وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة العالمية والمعرفية ،كما تؤثر القروض التي لم يتم تسديدها على البنوك كمايلي: [2]

---

[1] Farouk Bouyacoub .op . P21 .

[2] حسين ديب ،مرجع سابق ، ص ، ص : 107- 109.

- انخفاض القدرة التنافسية للبنك الارتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية تعويضا للموارد المجمدة في شكل قروض متعثرة .
- انخفاض قدرة البنك على تدعيم الاحتياطات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات ، بالإضافة إلى تراجع درجة تقييمه وتصنيفه اقتراضيا .[1]
- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف إستردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات إقراضية أخرى ، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الإقراض فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة والمرجوة من إعماله .
- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وإدارة القروض بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا ،هذا الوقت كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى .
- فقدان قدر هائل من الوقتفي المنازعات والقضايا الإقراضية المطروحة أمام الأجهزة القضائية مثل النيابة العامة ، النيابة الإدارية ، حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية
- المصرفية فترات طويلة مما قد تضيع معه فرص إعادة التأهيل الإقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيتات المناسبة.[2]

## المبحث الثالث : إدارة خطر عدم التسديد .

إن خطر عدم التسديد يعتبر من أهم المخاطر وأكثرها عرضة بالنسبة للبنوك ، حيث نجد أن إدارة هذا الخطر تسعى لتقديره وتسييره من أجل الحد منه , ففي هذا المبحث سنتطرق إلى طرق تقدير وتسيير خطر عدم التسديد.

### المطلب الأول : الطرق المعتمدة كأساس لتقدير مخاطر عدم التسديد .

إن البنك عند منحه للقرض ، يعتمد عدة طرق من أجل تقدير المخاطر التي يمكن أن تنجم من هذا القرض من أجل الوقاية من الوقوع فيها .

**أولا: دراسة الوضعية العامة للمؤسسة :**

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية** ،الدار الجامعية ، مصر ، ص: 85 .

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق، ص: 361.

يقوم المصرفي بتقديم تقرير مفصل لإمكانية المؤسسة الكمية والنوعية من خلال دراسة برنامج المبيعات لفترات لاحقة مثل تطور رقم الأعمال ، مستوى الأسعار ، السوق الملائمة والمستقبلية لمنتجات المؤسسة المنافسة وكفاءة مسيري المؤسسة...،ومنه يستوجب على المصرف جمع أكبر حجم من المعلومات التي تسمح له باتخاذ القرار الأمثل ؛

ومن أهم هذه العوامل التي يتعين دراستها: [1]

**1.العامل البشري** : يعتبر عنصر الثقة أهم عنصر في العامل البشري حيث تعتبر الثقة بين المقرض والمقترض أساس منح القروض، ويقصد بالثقة هنا الصدق بتسديد القروض الممنوحة في تاريخ إستحقاقها. يتكون عنصر الثقة نتيجة معاملات ، علاقات وعقود سابقة بين طالب القرض والمصرف ، الشيء الذي يسمح لهذا الأخير بأن يحكم على مدى جدية وكفاءة هذا الزبون ، كما يتسنى للمصرف معرفة ذلك من خلال دراسة تحليلية لحركات الحساب البنكي للزبون خلال الفترات السابقة ، وإذا كان منح الثقة يفرض وجود علاقات مسبقة بالمؤسسة فهذا معناه أن الحصول على قرض لأول مرة ، يعتبر أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في بعض الأحيان.

ويتعلق منح هذه الثقة كذلك لحجم المؤسسة ، حيث تزداد الصعوبة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة

التي يتعدد فيها المسؤولون ، وتقل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يملك فيها صاحب العمل القرار الأول والأخير.

**2.دراسة السوق والمنتوج :**

وهي معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها في السوق مقارنة مع القطاع الذي تنشط فيه ، ومعرفة وضعية ومستقبل هذا القطاع بالنسبة للإقتصاد الوطني وكذا معرفة تطور رقم الأعمال للمؤسسة ووضعيتها في الإقتصاد الوطني والدولي، كما تتطلب دراسة السوق معرفة حجم زبائن المؤسسة الحاليين والمحتملين ؛ وأما دراسة المنتوج فهي مرتبطة بنوعيته وسعره ومدى تجاوب المستهلكين مع المنتوج ورضاهم به .

**3.دراسة الصناعة:**

[1] أحمد غنيم ، مرجع سابق ،ص : 54 .

هذه الدراسة تتعلق بتحليل وسائل العمل المستعملة ، طرق ونوعية الإنتاج مع تطور التقنيات المستعملة ، وتتعلق كذلك بنوعية قدرة وتطور الآلات التي ينوي طالب القرض شراءها من خلال طلبه، وتعتبر هذه الدراسة ضرورية لأنها غالبا ما تتعلق بتمويل الإستثمارات ، وتنجز عموما من طرف مختصين في المجال ، وعادة ما يكون مكتب الدراسات والإستثمارات التقنية.[1]

**4.دراسة المحيط الإقتصادي والإجتماعي والنقدي:**

ويمكن أن تقتصر دراستها فيما يلي:[2]

**1.4-المحيط الإقتصادي:** قبل منح المصرف لقرض ما يجب دراسة المحيط الإقتصادي المتكون من مختلف الهياكل والميكانيزمات ، وترتكز هذه الدراسة على معرفة :

- وضعية القطاع الإقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة.
- وضعية الإقتصاد الوطني ككل.
- وضعية الإقتصاد العالمي وتأثيره على نشاط المؤسسة.

**2.4-المحيط الإجتماعي:** قد يعرف هذا المحيط ظروفا إجتماعية تؤدي إلى غلق أو توقف المؤسسات ، مما ينتج عنه العديد من المشاكل كالبطالة ، وهذا ما يجعل المصارف تقوم بمنح القروض رغم ما تحمله من مخاطر كثيرة حتى تبعد عن هذه المؤسسات الصعوبات الكبيرة التي قد تطرح لها مشاكل إجتماعية حقيقية.

**3.4-المحيط النقدي:** ترتبط السياسة النقدية بمجموعة من العوامل كحجم القروض الموزعة ، ومعدل الفائدة المطبق عليها ، فتزداد أهمية القرض في المحيط النقدي كونه يعمل على تجنب التوسع الكبير للكتلة النقدية الذي يؤدي إلى التضخم؛ لذا نجد السلطات المكلفة بتسيير النقد تلعب دورا كبيرا في سياسة وحجم الإقراض.

**ثانيا : دراسة المخططات التقديرية**

---

[1] ناصر دادي عدوان، **دروس في التحليل المالي** ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1995، ص: 38 .

[2] أحمد غنيم ، مرجع سابق ، ص : 58.

تعطي المخططات التقديرية للمصرفي فكرة عن القدرة والتحكم في تطور المؤسسة وتسمح لنا باتخاذ القرارات المنسجمة مع التحاليل السابقة (التحليل المالي) ، هذه المعلومات التقديرية تكون مقدمة بصفة مفصلة وحسب نوع القروض المطلوبة منها:[1]

- تقديرات الإنتاج( بالكمية والقيمة) .
- تقديرات الشراء والتموين (بالكمية والقيمة).
- تقديرات رقم الأعمال والنتائج الجديدة المتولدة من حسابات النتائج التقديرية .
- مخطط الخزينة إضافة إلى وضعيات أخرى متعلقة بمديونية المخزونات والحقوق.

وكذا مخطط التمويل الذي له أهمية كبيرة في دراسة طلبات القروض الإستثمارية ، حيث يرفق هذا المخطط بدراسة تقنية واقتصادية متعلقة ببرامج تمويله يبين فيه مردودية وجدوى هذا المشروع.

بالإضافة لهذه الطرق لتقدير خطر عدم التسديد نجد النسب المالية التي سبق ذكرها،هي طريقة لتقدير هذا الخطر .

**المطلب الثاني : التسيير العلاجي لخطر عدم التسديد**

إن مرور الوقت دون تسوية للقروض المتعثرة يضر ضررا بالغا بكل من البنك التجاري وعميله على حد سواء ، فقد يقوم العميل بالتصرف في أصل من أصوله كان من الممكن أن يساهم في تحريك حسابه وتخفيض مديونيته ، ولهذا فإن التنبه السريع لهذه الوضعية وفي الوقت المناسب وهذا بحصر موارد العميل ومفردات ملاءته سوف يخفف من تأثير التعثر على الطرفين معا ، وتتضمن تسوية الديون أو ما يسمى بالتسيير العلاجي للقروض تنظيم وظيفة التحصيل داخل البنك وإدارة القروض التي لم يتم تسديدها ، من أجل إعادة التوازن للعملاء وتنشيط أعمالهم بما يساهم في الخروج من الأزمة .

**1.تنظيم وظيفة التحصيل :**

ويقصد بسياسة التحصيل في البنوك التجارية "تلك الإجراءات التي يتبعها البنك محاولة منه لاسترجاع القروض المقدمة للعملاء ، خاصة تلك تجاوزات آجال استحقاقها " .

[1] ناصر دادي عدوان، مرجع سابق ، ص: 45 .

فالارتفاع المستمر للخسائر المترتبة على منح القروض أدى إلى اهتمام البنوك باسترجاع مستحقاتها من الزبائن ، من خلال تنظيم مراحل الإقراض والعمل على إيجاد معايير تتضمن نجاعة وفعالية وظيفة التحصيل .

وتحتوي هذه الوظيفة على ثلاثة دعامات تحدد فعاليتها هي[1] :

**1.1. عملية الكشف :**

حيث أن نجاح عملية الاسترجاع يفرض على المؤسسات إحداث وسائل كافية لكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية .

**2.1. الإستمرارية في المعالجة :**

أي عدم الانقطاع عن متابعة المعالجة ومحاولة التأثير على الزبون المتأخر في عملية التسديد .

**3.1. التقدم في المعالجة :**

وهذا بوضع مقاييس جبرية ملائمة بالوكالة في مصلحة المنازعات بهدف استعادة أكبر كم ممكن من المستحقات ، صيانة العلاقات التجارية ، ضمان تغطية الخطر الناشئ ، المساهمة في تصحيح إستراتيجية توزيع الخطر ودراسة أسباب إفلاس المؤسسة.

**2. إدارة القروض التي لم يتم تسديدها :**

تعد مشكلة القروض الغير مسددة إحدى القضايا الاقتصادية الهامة التي تشغل فكر القطاع البنكي داخل المجتمع لما تمثله من خطورة بالغة وعوامل انفجار قد تبرز على السطح مرة واحدة لتزيد أداء الاقتصاد القومي ارتباكا ومعاناة .

وقد بدأ الالتفات إلى هذه المشكلة خلال الفترة التي شهدت تعثر أثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب أحدهما هو بنك "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي خسر عام 1973 ما يعادل ربع رأسماله تقريبا ، أما الأخر فهو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية والذي حقق خسارة كبيرة في العالم نفسه اضطر على إثرها للتوقف كلية عن العمل[2].

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص : 279.

[2] منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص: 166.

**2-1. معالجة القروض التي لم يتم تسديدها :**

إن التعامل مع القروض المتعثرة ليس أمرا سهلا بل عمل تكتنفه الكثير من الصعاب ، ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة والحاسة الائتمانية للتفرقة ين كل حال ائتمانية متعثرة وأخرى وبين الإجراء الذي يتعين اتخاذه أمامها ، لأن تعثر القروض ينتج غالبا عن تفاعل عنصري القدرة والرغبة أي عن عدم رغبة العميل في السداد أو عدم قدرته على ذلك ، وقد يملك في بعض الأحيان القدرة ولكنه لا يرغب في سداد لسوء نيته ، لهذا ففي حالة انعدام الرغبة ، يتطلب الأمر إقناع العميل بدفع التزاماته ، من ثم اللجوء إلى الإجراءات القانونية إذا تطلب الأمر ذلك ، أما في حالة انعدام قدرة العميل على السداد ، فإن الأمر يحتاج نوعا ما إلى بعض الروية في اتخاذ القرارات ، حيث يقوم البنك "بطلب القوائم المالية عن العميل لدراستها وتحليلها وهذا للوقوف على أسباب العسر المالي الذي يواجهه ، وإعطاء المشورة لتصحيح الأوضاع ، كما يقوم البنك بطلب الميزانية التقديرية النقدية للعميل ، والتي تعطي صورة عن طبيعة ونمط التدفقات النقدية عن الفترة المقبل[1].

وانطلاقا مما سبق تبدأ معالجة القروض المتعثرة بتحليل المركز المالي والنقدي للعميل وعلى ضوء هذا تحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وأخرى ميؤوس منها كما يلي :

**2-1-1. الحالات الممكن علاجها :**

وتمثل الحالات التي تمر فيها المؤسسة المقترضة بعسر مالي مؤقت ، قد يتطلب قيام البنك بتقديم بعض المقترحات لها ومد يد المساعدة للخروج من الأزمة ، حيث يمكن للبنك إعداد خطة للتغلب على أوجه القصور ومعالجة أسباب تعثر المؤسسة ، والتحقق من قدرتها على تجاوز أزمتها التي تمر بها ، وبالتالي تمكينها من سداد التزاماتها للبنك في المستقبل القريب وعلى هذا يتم اتخاذ قرار معالجة المشروع المتعثر من طرف البنك عبر المراحل التالية :

**المرحلة الأولى : تعويم العميل :**

[1] المرجع السابق ،ص: 166.

يقوم البنك في هذه المرحلة بإعطاء الفرصة للعميل لالتقاط أنفاسه عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد القرض وفوائده ، وقد يقوم كذلك بعقد اجتماع مشترك يضم جميع دائني العميل ، ويتم الاتفاق فيه على إعادة جدولة ديونه بما يتناسب مع ظروفه وإمكانياته ، كما يمكن للبنك في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد المستحقة على العميل وتخفيض معدل الفائدة المطبق على التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها من البنك بالشكل الذي يتناسب مع ظروفه الجديدة .[1]

**المرحلة الثانية : إنتشال العميل :**

في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما ، تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ، ويكون هدفها الأساسي موازنة التدفقات النقدية للمقترض بحيث تغطي إرادته نفقاته وتحقق فائضا مناسبا كما يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل .

**المرحلة الثالثة : إنعاش العميل :**

وهي تمثل أهم مرحلة على الإطلاق ، حيث بموجبها يتم تحويل العميل من كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر مستعيدا لكامل نشاطه ، وهذا عن طريق منحه قروضا جديدة ذات شروط ميسرة لتمكينه من القيام بأعماله المختلفة من جديد ، وبشكل يتلاءم والظروف القائمة داخل المحيط الذي ينشط فيه .[2]

ومن المؤكد أن مساعدة العميل للخروج من أزمته يعد إجراءا ذكيا وتصرفا حكيما ، إذ يسهم في توثيق علاقات طويلة الأجل من العملاء الحاليين ، كما يترك أثرا ايجابيا على سمعة البنك الأمر الذي يترتب عليه جذب بعض العملاء الجدد .

**المرحلة الرابعة : إعادة الجدولة ( جدولة الدين ).**

وبمقتضى هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاء الفرصة للمنظمة لإلتقاط أنفاسها عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده ، وقد يقوم البنك بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص: 127.

[2] فاطمة بن شنة ، مرجع سابق ، ص ، ص : 97 – 99.

إستحقاق جزء من القروض ، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون التي لم يتم تسديدها ، حيث تكون الجدولة على أقساط تتماشى مع دورة نشاط المنظمة وإمكانياتها بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداده ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للمنظمة [1].

### 2-1-2. الحالات الميئوس منها[2] :

إذا كشف تحليل القوائم المالية والميزانية التقديرية النقدية عن أن حالة العميل ميئوس منها ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة للمحافظة على حقوق البنك ، وهذا بملاحقة العميل قانونيا .

"ولا تلجأ البنوك عادة إلى هذا البديل إلا كحل أخير وبعد استفادة كافة السبل الأخرى ، والتأكد من أنه سبيل للتغلب على الأزمة التي يمر بها العميل ، حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة ، وبالتالي يستحيل التحكم فيها أو توجيهها و التعامل معها بأي حال من الأحوال ، ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله ، وإشهار إفلاسه ، وبيع كافة الضمانان المرهونة للبنك لاستيفاء حقوقه من طرف العميل".

فالسير وفقا للإجراءات الرسمية سيضمن تحصيل أموال المصرف في الوقت المناسب قبل أن تتأزم الأمور ، كما سيشعر المقترضون الآخرون بجدية ملاحقة البنك لديونه ، وبالتالي التقليل من أية محاولة للتأخير من جانبهم، إلا أن هذا يعني فقدان أحد العملاء وهو ما يعتبر في حد ذاته خسارة للبنك ، والتي قد تمتد إلى أبعد من ذلك ، فقد يثير هذا التصرف من جانب البنك الرعب في نفوس بقية العملاء مما يجعلهم يفكرون في إيقاف التعامل معه وسحب ودائعهم والتعامل مع البنوك أخرى أكثر صبرا.

**المطلب الثالث : وسائل الحد من خطر عدم التسديد .**

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر عدم التسديد والوقاية منها ، وللوصول إلى هذا ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل منها :[3]

- دقة إختيار العاملين في مجال الإئتمان المصرفي .

---

[1] محمد عبد الحافظ البغدادي ، **إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية** ، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية ، 1426، ص: 21.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ جودة ، مرجع سابق ، ص 289.

[3] حسين ديب ، مرجع سابق ، ص : 143.

- تدريب الكوادر الإئتمانية بإستمرار لرفع مستواهم ، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي .
- تطبيق مفاهيم وأسس القرض الجيد دون تهاون .
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات ، وإستمرار نشاطها وإنتظامها .
- تنويع القرض الممنوح ، وتوسيع سلة التسهيلات الإقراضية .[1]

[1] حسين ديب ، مرجع سابق ، ص : 143.

**خلاصة الفصل :**

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل فإننا خرجنا بالنتائج التالية :

1. إن المخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها تمثل المشكل الرئيسي والشغل الشاغل للبنوك لذلك نجد هذه البنوك تبذل قصارى جهودها في البحث عن أنجع الوسائل وأفضل الطرق لتقدير هذه المخاطر،وذلك عن طريق إدارة المخاطر التي تمثل الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر وقد سبق التطرق إلى بعض هذه الطرق من بينها طريقة النسب المالية .
2. إن مشكلة خطر عدم التسديد هي قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، تحتاج إلى مجهود فكري و عملي كبير من أجل مواجهة هذا الخطر والحد من الخسائر الناتجة وكما أنه توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى خطر عدم التسديد ، فمنها ماهو متعلق بالعميل وماهو متعلق بالبنك ، بالإضافة إلى أسباب خارجة عن مسؤولية البنك والعميل والواقع أن هناك العديد من الاعتبارات التي تزيد المسؤولية الملقاة على البنك ، ومن خلال دراسة وتحليل مشكلة خطر عدم التسديد تبين لنا أنه من الضروري الاهتمام بالطرق الوقائية لتفادي هذه المشكلة ، والتطرق إلى الطرق العلاجية لها للتخفيف من آثارها قدر الإمكان .
3. ولكن من المسلم به أن البنك مهما اتخذ من وسائل وقائية إلا أن الخطر يبقى قائما حتى ولو عزز طلب القرض بضمانات، ومهما تنوعت الضمانات المقدمة فإنها تلعب نفس الوظيفة والتي تتمثل في الوقاية والتخفيف من حدة الخطر.

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي ، وبإعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات وبعد الدراسة النظرية التي قمنا بها تبين لنا أن الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في منح القروض ، كما تسعى جاهدة لمواجهة وتقليل مخاطر القروض لتجنب تعثرها في المستقبل .

وقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة بسكرة ، هو البنك الذي وقع عليه الاختيار كونه يعد من أهم البنوك التجارية ، نظرا للمكانة التي يحتلها في الجهاز المصرفي الجزائري ،

حيث سندرس من خلال هذا الفصل التطبيقي ،خطر عدم التسديد وكيف يتعامل البنك معه من أجل تجنبه ومعالجته ،حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث ، يتضمن المبحث الأول تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، حيث سنحاول من خلاله تعريف البنك وأهم مبادئه والإلمام بأهم العمليات التي يقوم بها ، أما في المبحث الثاني سنتكلم عن إجراءات منح القروض ، وحجم القروض الممنوحة والتي لم يتم تسديدها . و المبحث الثالث خصصناه للأساليب الوقائية والعلاجية لإدارة خطر عدم التسديد .

**المبحث الأول : تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية ،نظرا لمساهمته في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ، ومن هنا ارتأينا أن نقوم بتقديم عام للبنك من أجل التعرف عليه ، وعلى وكالة بسكرة ، و أهم المهام والخدمات المقدمة ومعرفة مختلف نشاطاته .

**المطلب الأول :تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR ) – وكالة بسكرة – .**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ، ليفرض وجوده من خلال دوره في عجلة التنمية .

**الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

**أولا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير ، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة كمنح القروض ، كما يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود ، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض ، كما يمكن له إعادة استثمار لرأس المال وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره

33 000 000 000 دينار جزائري منذ تأسيسه ، شارك في عدة عمليات لتنمية وتطوير مجموعة من القطاعات .[1]

**ثانيا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

تعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر لذا فإن إنعاش الفلاحة فيها لن يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى توفيرها وهذا ما يترجمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة بسكرة بالمرسوم 82/106 والذي يقع مقره بشارع ابن بأديس بمدينة بسكرة ويشرف على 9

[1] www .Badr_ bank . net. Le 02 /05/2017 a 16 :25.

وكالات منها 5 في الوادي و 4 في بسكرة وتظم الدوائر التالية : سيدي عقبة ، أولاد جلال ،الدبيلة ، الواد ، المغير ، قمار ،جامعة ، طولقة وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابع للدائرة .

ومن خلال ما ذكر فالهدف من حقيقة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ، ويتولى أيضا تمويل ما يلي :

- التجارة والمقاولين والخواص والحرفيين .
- الوحدات الفلاحية لقطاع الإنتاج العمومي والخاص .
- التعاونيات الفلاحية والدواويين .
- التعاونيات التجارية.
- المؤسسات الفلاحية والصناعية بكل أنواعها .
- تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها :

– القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب نحو القطاعات الإستراتيجية للبنك.

– القروض الموجهة للخواض الهادفة إلى خلف نشاطات المناطق الريفية .

– القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد والمدعم من طرف الهيئة

– القروض الموجهة للمهن الحرة ( محامون ، أطباء ،صيادلة ....إلخ ) في المناطق الريفية .

**الفرع الثاني : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.**

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي ، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :[1]

- تنفيذ جميع العماليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها .
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار .

(1) www .Badr_ bank . net. Le 02 /05/2017 a 16 :25

- إنتاج خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة .
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية .
- تقسييم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الإستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- تنفيذ المخططات وبرامج التنمية المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة .
- فتح حسابات للاشخاص حسب طلبهم .
- قبول الودائع ومنح القروض والمشاركة في جمع المدخرات.
- تشجيع وترقية الزراعة ، الصناعات الزراعية ، الصناعات الغذائية والحرف اليدوية .

❖ وفي إطار السياسة الإقراضية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية :

- تطوير قدرات تحليل المخاطر .
- إعادة تنظيم إدارة القروض .
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .
- معالجة كل عمليات الإقراض والصرف الأجنبي .

## المطلب الثاني : مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ BADR . وكالة بسكرة . وهيكله التنظيمي

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم المبادئ التي يرتكز عليها ، من أجل تسيير عمله ولك بنك هيكله التنظيمي .

### الفرع الأول : مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية . BADR . وكالة بسكرة .

ومن أهم المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية . BADR . مايلي :[1]

- **مبادئ الإستغلال :** على البنك أن يوفر الجو الملائم للزبائن أثناء تعامله معهم فعليه أن يوفر اه المعلومات وأيضا الإستقبال الجيد ، ويوفر المعلومات الدقيقة والصحيحة والواضحة للزبائن ليكونوا على معرفة بالمتغيرات الطارئة على الساحة الإقتصادية .

[1] www . bank – badr .dz 05/05/ 2017

- **مبدأ القرض والمخاطرة :** يجب على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يعتمد على ودائع زبائنه في منح قروضه لزبائن لآخريين ، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها وذلك توفيرا لعامل الثقة .
- **مبدأ السيولة النقدية :** يجب على البنك أن تتوفر في خزينته السيولة النقدية الكافية لمواجهة كافة طلبات السحب من قبل عملائه في أي وقت .
- **مبدأ الخزينة :** يجب على البنك الإحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في خزينته لتلبية إحتياجات المتعاملين ومعاملاتهم ، أما الفائض منها يتم إيداعه في حسابه لدى البنك المركزي .
- **مبدأ الأمن :** يلجأ الزبون إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وإدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة ، إذن البنك يعمل كجهاز أمن ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها .

**الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

سنوضح في هذا الفرع الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، وذلك من خلال الجدول التالي :[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك بدر وكالة بسكرة ، مصلحة التسيير .

**الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بسكرة .**

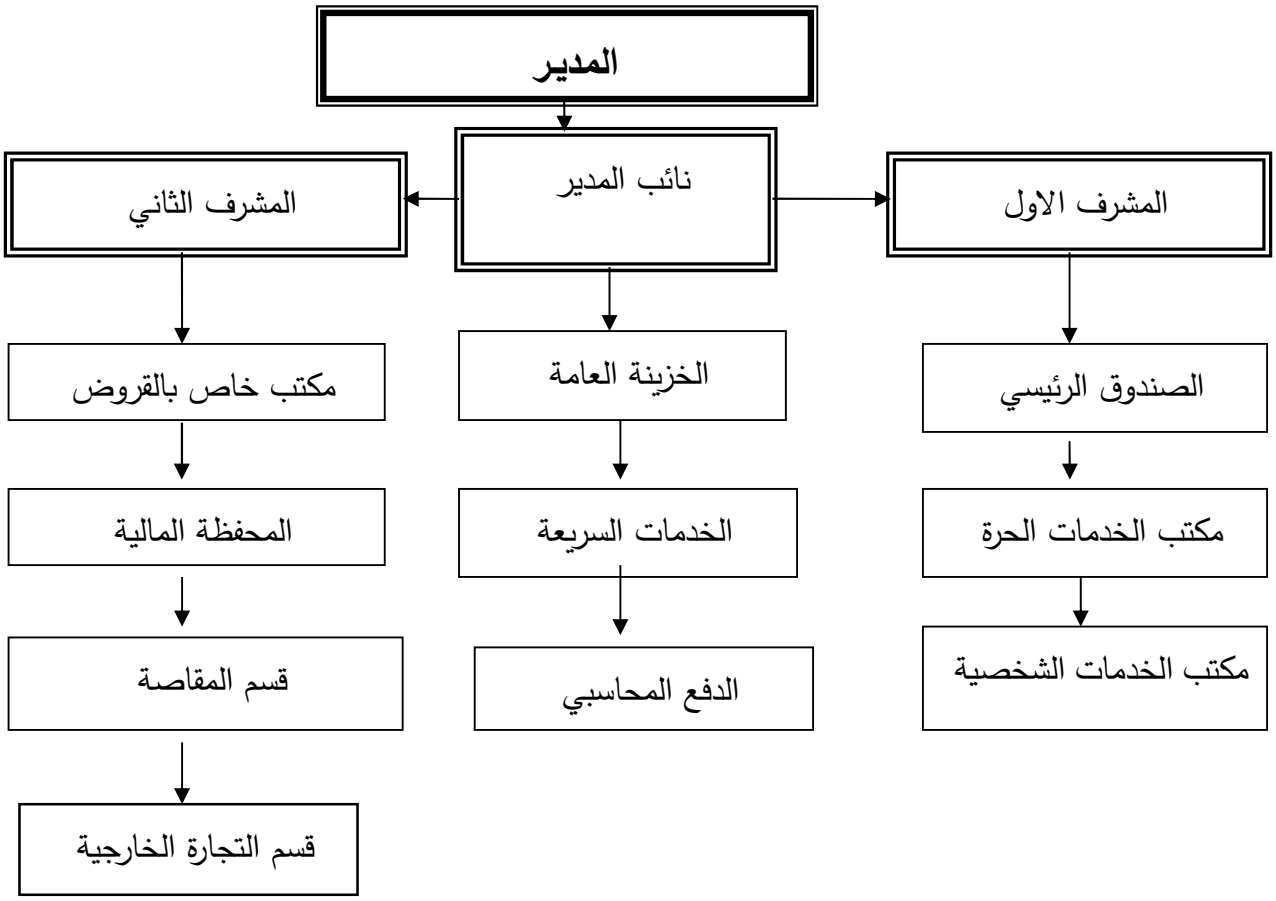


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير بنك بدر وكالة بسكرة .

1- **مدير الوكالة:** مدير تنفيذي مسئول عن تطبيق الإستراتيجية و تطوير البنك و القيام بالمهام التي تخولها له الإدارة العامة بالشكل المناسب، و يترأس لجنة قروض الوكالة و يقوم بمراقبة و المصادقة على الملفات و يمثل البنك أمام الشركات و الإدارات.

2- **السكرتارية:** تساعد مدير الوكالة على القيام بمهامه كما تعمل على إستقبال العملاء و البريد و المكالمات الهاتفية.[1]

3- **نائب مدير الوكالة:** يساعد المدير في مختلف مهامه كما أنه يخلفه في حالة غيابه والمشاركة في لجنة القروض و مراقبة الأداء أثناء و بعد تطبيق الإجراءات التصحيحية.

4- **المكتب الأمامي:** و هي الجهة التي يستقبل فيها البنك العملاء و يتكون من:

[1] معلومات مقدمة من مصلحة التسيير ، بنك BADR وكالة بسكرة .

**أ/ المشرف الأول** : مسئول عن الإشراف على المكتب الأمامي لضمان التنسيق بينه و بين المكتب الخلفي و يعمل على الحرص على استقبال و توجيه العملاء و ضمان الإنضباط ، و مساعدة و توجيه المستشارين و المكلفين بالعملاء.

**ب/ الخدمات الشخصية:** و تضم: [1]

- **مستشار العملاء:** يساعد العميل في تشخيص و تقييم المخاطر، تحديد الفرص و مخاطر السوق.
- **المكلف بالعملاء:** تنفيذ مختلف العمليات لعملائه و القيام بأي عملية بنكية و بيع المنتجات المالية و التأكد من أن ملفات العملاء كاملة و يعمل على ترويج المنتجات البنكية.

**ج/ فضاء الخدمات الحرة:** تضم مجموعة من الوسائل المادية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه مع الاستخدام الشخصي لها لتمكينهم من تنفيذ بعض عمليات على حساباتهم و يضم:

- الموزعات الآلية للبطاقات.
- تفقد الحسابات على الحاسوب الالكتروني.

**د/ الصندوق الرئيسي:** غرفة في الوكالة مهيأة و مؤمنة لضمان تمركز الأموال و تمكين العملاء من تنفيذ إيداع و سحب الأموال بكل سرية، و تمويل الصناديق الآلية للمكتب.

**هـ- موظفي الاستقبال:** و هم أفراد مختصين باستقبال الزبائن و التعامل معهم و توجيههم و مساعدتهم خاصة على مستوى الخدمات الحرة.

**و/ أعوان الاتصال:** هم يشكلون حلقة الوصل و القناة الأساسية للاتصال بين المكاتب الأمامية و الخلفية و ذلك بتبادل الوثائق و المعلومات لتجنب تنقل المكلفين بالزبائن.

5- **المكتب الخلفي:** إمتداد للمكتب الأمامي يقوم على تنفيذ العمليات البنكية.

**أ/ المشرف الثاني** : مكلف بالإشراف و مراقبة نشاطات المكتب الخلفي و ضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه، و إيجاد مناخ و بيئة عمل جيدة و توزيع العمل داخل المكتب و يساعد و يوجه الموظفين في انجاز مهامهم.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة التسيير ، بنك BADR وكالة بسكرة .

**ب/ المكلف بالقروض:** يعمل على دراسة و مراقبة ملفات القروض المقدمة من العملاء في ضوء معايير اقتصادية و مالية و أخرى يحددها البنك و يعطي رأيا معللا للجنة القروض كما يقوم بتسيير الاستخدامات و متابعة سداد الأقساط.

**ج/ المكلف بالتحويلات:** إجراء التحويلات المختلفة من حساب إلى آخر و ذلك لصالح عملاء البنك و متابعة و تسيير حسابات الخزينة و مراقبة التنفيذ الحسن للتحويلات الآلية.

**د/ المكلف بالمقاصة:** معالجة عمليات المقاصة أو التبادلات المباشرة مع البنوك.

**هـ/ المكلف بالمحفظة:** تلقي الأرصدة في إطار اتفاقية فيما بين البنوك للتغطية بالإضافة إلى:

- تغطية فيما بين البنوك، إستقبال و معالجة الأرصدة.
- إدارة و تتبع الحسابات المغطاة.

**و/ المكلف بالعمليات التجارية الخارجية:** مختص بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد و القيام بعمليات التوظيف المصرفي للتحويلات المختلفة للأموال من و إلى الخارج.

**ي/ المكلف القانوني و المنازعات:** وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات و الدفاع عن مصالح البنك و متابعته للقضايا و التأكد من الضمانات المقدمة على القروض و تطبيق الشروط المنصوص عليها، و تشكيل ملفات في النزاعات لاسترداد الديون بكل الوسائل القانونية.

**ك/ المكلف بالمحاسبة و المراقبة:** و هو يهتم بالأمن و الأرشيف والمراقبة الداخلية و مختلف المهام المحاسبية الخاصة بالوكالة.

## المطلب الثالث : العمليات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة عملياتويقدم العديد من القروض والخدمات التقليدية منها والحديثة وسنحاول في هذا المطلب إبراز أهم هذه الخدمات والقروض التي يقدمها البنك لعملائه .

### الفرع الأول : الخدمات التقليدية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم العديد من الخدمات التقليدية والتي سنتناولها فيما يلي:[1]

[1] مقابلة مع إيمان جودي، مصلحة تسيير القروض ، بنك البدر وكالة بسكرة ، 20/ 04/ 2017 .

1) **الحساب الجاري (Compt Courant )** : ويتم فتح هذا النوع من الحساب لدى فئة الأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا سواء كانوا طبعيين أو معنويين ، ولا يمنح البنك سعر فائدة على هذا النوع من الحساب .
2) **الإيداع لأجل ( Les Dèpots a Terme )** :وهي أداة مقدمة للعملاء الطبعيين والمعنويين من أجل إيداع أموالهم الفائضة عن إحتياجاتهم لأجال مع نسب فائدة تتغير من طرف البنك ، على أن يكون الإيداع لمدة أقصاها 3 أشهر والمبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج ، وأما بالعملة الصعبة فهي أيضا لا تقل مدتها عن 3 أشهر، وحدد المبلغ الأدنى للإيداع 762024 أورو .
3) **دفتر التوفير ( Livret èpargne)** : ويتم فتح هذا النوع من الحساب لفئة الأشخاص الراغبين في إدخار فوائض أموالهم عن حاجتهم ، وهذه الخدمة تتيح للعميل القيام بعملية سحب ودفع وتحويل سواء في نفس الوكالة أو الوكالات التابعة لها ، وذلك مقابل سعر فائدة يحدده البنك أو بدون فائدة وذلك تبعا لرغبة العميل المدخر.(الملحق رقم 01)
4) **دفتر توفير الأشبال( Livert èpargne Junior )** : مخصص لمساعدة أبناء المدخريين لتدريبهم على الإدخار في بداية حياتهم الإدخارية ، يفتح للشباب لذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين ، وتكزن الدفعة الأولى بقيمة 500 دج ، وذلك إما في شكل نقدي أو على شكل تحويلات تلقائية منتظمة .( الملحق رقم 02)
5) **حسابات بالعملة الصعبة ( Les Compt Devises )**: من خلال هذا الحساب يسمح البنك للمدخريين بتحويل نقودهم المدخرة إلى العملة الصعبة في وقت الحاجة وذلك مقابل عائد محدد من طرف البنك .[1]
6) **أذونات الصندوق (Les Bons de Caisse )**: وهو عبارة عن قسيمة يمنحها البنك للعميل عند إيداعه للمبلغ الذي يجب ألا يقل عن 10000دج والمحدد بها قيمة المبلغ وإسم البنك المودع وإسم الشخص المودع مع تاريخ الإستحقاق ، ويمكن أن يكون الإذن بأسم المكتتب أو لحامله ، موجه للأشخاص الطبعيين والمعنويين ، وأذا كان المبلغ كبير جدا تتضاعف هذه الوديعة إلى مجموعة من الأذونات وتقدم عليها فائدة حسب قيمة المبلغ المودع .

[1] مقابلة مع إيمان جودي، مصلحة تسيير القروض ، بنك البدر وكالة بسكرة ، 20/ 04/ 2017 .

**7) الفرع الثاني:الخدمات الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– وكالة بسكرة.**

إن الخدمات الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر – وكالة بسكرة تكمن في :[1]

**1) بطاقة بدر مابين البنوك CIB (Carte Inter Bancaire )** : هي عبارة عن بطاقة وطنية ممغنطة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من أموالهم المدخرة عبر الصراف الآلي التابع للبنك أو بعض الصرافات الآلية التابعة للبنوك التي تم الإتفاق معها على إصدار هذه البطاقة ، وكما تشرف عليها شركة النقد الآلي ومختلف العلاقات التلقائية فيما بين البنوك ، حيث أنها صالحة فقط في الجزائر على الشبكة مابين البنوك .

والبطاقة الذهبية (GOLD CIB ): هي متاحة للعملاء بإستخدام البطاقة المنصوص عليها ، بالإضافة إلى عملية الدفع والسحب النقدي ، وتقدم هذه البطاقة وظائف إضافية منها : إزالة السقف وزيادة الدفع .

**2) إرسال الشيكات عبر الصور ( Scanner Des Chèques ):** وهي تساهم في تحصيل شيكات العملاء لمدة 48 ساعة على العكس ماكانت عليه في السابق حيث تقدرب 15 يوم ، وبالتالي وفرت هذه الخدمة متاعب كبيرة على العملاء حيث تمكنهم هذه الخدمة من الحصول على أموالهم في وقت الحاجة إليها .

**3) بدر إتصالات (Bader Ettisalat ):** هي عبارة عن خدمة متاحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح عملائه لتلبية كافة إنشغالاتهم ، وذلك بوضع تحت تصرفهم مركزه لاتصال من خلال الرقم التالي :021428428 لتوفر لهم المعلومات اللازمة عن رصيد حساباتهم في وقت الحاجة إليها مع توفر عناء الذهاب لمقر البنك .( الملحق رقم 03)

**4) بطاقة توفير بدر (Twfir ):** وهي بطاقة يتم على إثرها تحويل العملاء من حسابهم الجاري لدفتر الإحتياط والإدخار من خلال الموزعات النقدية الآلية دون تكبد عناء الذهاب إلى مقر البنك ، حيث يشترط على أصحاب هذا النوع من البطاقات حيازتهم على دفتر الادخار على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكما يتم على مستوى هذه البطاقة القيام بالعمليتين التاليتين :

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك BADR ، وكالة بسكرة .

- **عمليات التحويلات** : ونقصد بها نقل الأموال من حسابهم البنكي نحو حسابهم التوفيري عبر الشبابيك الآلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر – وكالة بسكرة .
- **عمليات السحب** : وتتم على مستوى الشبابيك الآلية لشبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك البدر ومابين البنوك .( الملحق رقم 04)

**5) البدر نت ( Badr Net ):** هي عبارة عن خدمة مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر موقع البنك على الإنترنت و البوابة الإلكترونية المصرفية المتاحة للعملاء عبر الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت في المنزل .

**6) الجزائر إستثمار** : هي شركة مساهمة ذات رأسمال إستثماري مقدرب 1000000000 دج تعود ملكيته لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر – بنسبة 70٪ والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بنسبة 30٪ .

**الفرع الثالث :أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– وكالة بسكرة .**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة يقدم أنواع عديدة من القروض ومن بينها :[1]

**1. قرض التحدي :(Credit Ettahadi ):** هو نوع جديد من القروض ، يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويصنف حسب المدة إلى صنفين : ( ملحق رقم 05)

- متوسط الأجل : ويكون من سنة إلى 7 سنوات وأغلب العملاء يميلون إلى هذا النوع من القروض بإعتبار أنه ليس به سعر فائدة ، وفي حالة عدم سداد قيمة هذا القرض تقوم االدولة بتغطيته بصفة أنه مدعم من قبلها ( الخزينة العمومية ).
- طويل الأجل : ويكون من سنة إلى 8 سنوات وله نفس خصائص قرض التحدي المتوسط الأجل .

**1.1. مكونات ملف قرض التحدي :**

- تحديد قيمة القرض .

[1] مقابلة مع جمال ساكر ، مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة ، 20/ 04/ 2017.

- تحديد نوعية الأراضي التي قد تكون محل الرهن، حيث أنه إذا كانة مساحة الأراضي أقل من10 هكتار ففي هذه الحالة يساهم البنك بنسبة 90 ٪ و10٪ من قبل الفلاح ويتم إتخاذ قرض التحدي من قبل المديرية الجهوية لوكالة بسكرة.

ولكن في حالة أن مساحة الأراضي تفوق 10 هكتارات فعلى البنك أن يساهم ب 80 ٪ و20 ٪ من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة بعد إرسال ملفه .

- عند منح إعانة من قبل يجب إحضار وثيقة تثبت ذلك .
- ملف مصادق عليه : عقد ملكية الأرض – فاتورة احتياجات التي استخدامها .
- إحضار رخصة البناء في حالة أنه سيتم إنجاز مشروع على سبيل المثال: تربية الدواجن..
- إحضار رخصة من الري .
- إحضار دفتر الشروط الذي يحتوي على البنود التالية :

✓ الهدف : من خلال هذا البند أو المادة يجب على العميل أن يظهر غرض من الحصول على هذا القرض .

✓ حقوق المستثمر الفلاحي : من بين هذه الحقوق هو الحصول على المبلغ المالي .

✓ الوقاية من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

✓ قوائم الأراضي السطحية والفلاحية .

✓ التزامات المستثمر الفلاحي .

✓ رخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها .

✓ رقم الهاتف .

**القرض الرفيق ( Credit Rfig ): وينقسم إلى :[1]**

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض ، إستنادا على (الملحق 07)

**1.2.القرض الرفيق العادي :** قرض الرفيق هو عبارة عن قرض مقدم من أجل تمويل حاجات موسمية الأجل بهدف دعم وتشجيع الإقبال على الاستثمار في المجال الفلاحي وتسمح هذه الصيغة من القروض للفلاحين باقتناء مختلف الوسائل والإمكانيات التي تساعدهم على ممارسة نشاطهم الفلاحي في أحسن الظروف ويتم تسديد مبلغ هذا القرض بعد مدة سنة واحدة قابلة للتمديد بستة أشهر في الحالة القصوى ، وهذا القرض لا يحمل سعر فائدة ومن مميزاته انه يقدم لفئة الفلاحين فقط . (ملحق 06)

**2.2. القرض الرفيق غير عادي :** هو عبارة عن قرض مقدم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لتمويل حاجات التصدير مثل : تصدير التمور، البذور ..إلخ ، ويكون تاريخ استحقاقه قصير الأجل وأيضا لا يحمل سعر فائدة .

**3.2.مكونات ملف القرض "العادي والغير عادي " :**

- طلب القرض .
- بطاقة فلاح أو صياد ممنوحة من طرف الغرفة الوطنية للزراعة .
- الوضعية الضريبية والشبه ضريبية .
- الفواتير التشكيلية .
- مخطط التصنيع المقيم .
- تكلفة الخزينة التقديرية للشركة .
- تصريح بعدم الديون من أي بنك .

**2. القرض الفيدرالي ( Credit Federative ):** القرض الفدرالي هو قرض موجه للمستثمرين المتكاملين كالشركات الإقتصادية والتعاونيات والتجمعات التي تشارك في جميع المجالات الفلاحية والشبه فلاحية ، مدته من ستة أشهر إلى 24 شهرا ، خيث تساعد هذه القروض على التسيير المالي لحاجات الشركة حيث تزود الشركة بالسلع الضرورية للفلاحين ولعملية الإنتاج .

**1.3.مكونات ملف القرض الفدرالي :**

- تحديد مبلغ القرض .

- ضمان يغطي مبلغ القرض .
- ثلاث ميزانيات للسنوات الأخيرة للعميل .
- جدول حسابات النتائج المتوقع .
- إطار المخزون .
- وثيقة توضح الجهة التي سيصدر لها .

3. **قروض الإستئجار (Credit Leasing ):** هو عقد بين البنك الؤجر والعميل المستأجر للإستئجار السلع أو الآلات والمعدات اللازمة للمشروع ، لمدة سنوات 10 للآلات الحصاد و5 سنوات للآلات الأخرى ، قد يصل مبلغ القرض إلى نسبة 100٪ من مجموع مبلغ أو قيمة المشتريات الفلاحية وعموما يستطيع المستثمر المشارك في المبلغ الإجمالي بنسبة 20٪ ألى 30 ٪ ، نسبة الفائدة أو عائد البنك محددة بنسبة 9٪ ، وفي إطار المشاريع التي تستفيد من الإعانة المالية الحصة الفردية تقدر ب 10٪ من قيمة المشروع ، كما أن الحصة الفردية تتراوح مابين 20 ٪ إلى 30٪ ،من المبلغ الإجمالي إذا كان المشروع لا يستفيد من القدرات البشرية .[1]

### 1.4. مكونات ملف قرض الإستئجار :

- طلب كراء للعتاد أو الآلات مملوء من طرف العميل .
- شهادة ميلاد أصلية .
- شهادة لإقامة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- تصريح بعدم الإخضاع للضريبة ممنوح من طرف CNMA.
- بطاقة فلاح .
- الفاتورة التسكيلية .
- ملف تقني للإستغلال .
- مخطط المشروع الممول .
- تصريح من طرف الهيآت المختصة

[1] مقابلة مع جمال ساكر ، مصلحة القروض ن بنك BADR، وكالة بسكرة .

**4. القروض المقدمة بالتعاون مع ANSEJ وCNAC :**

كما يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتعاون مع ANSEG و CNAC قروضا للشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 19 و 35 سنة بالنسبة ل ANSEG ومابين 30 ألى 35 سنة بالنسبة لمؤسسةِ CNAC وتعمل هذه المؤسسات على إدماج الشباب المستثمر أو من أجل المستثمرين الشباب البطالين بحيث يقوم العميل طالب القرض بوضع طلب القرض في إحدى المؤسستينِ CNAC وANSEG .[1]

**1.5. مكونات الملف :**

- طلب خطي للتمويل موجه إلى البنك .
- شهادة ميلاد أصلية رقم 12 .
- شهادة مؤهل عملي أو مهني أو حرفي .
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية .
- نسخة من الدراسات التقنية والإقتصادية مرفق بالفواتير الشكلية ( عتاد ، أحهزة ، مادة أولية ، مشتريات ) وبيان تقديري للأشغال المنجزة والجارية .
- بيان تأمين للعتاد والآلات المحصل عليها لمدة سنة .
- نسخة من بطاقة الضرائب .
- نسخة من عقد الكرا ء لمدة أدناها سنتين قابلة للتجديد.
- نسخة من تصريح عدم الإنخراط لصندوق الضمان الإجتماعي CNAS والصندوق الوطني للتجار Casnos .
- نسحة من السجل التجاري أو وثائق أخرى للتسجيل ( بطاقة فلاح ...)
- الزيارات القبلية لموقع المشروع من طرف مؤسسة L'angem ومرفقة بإمضاء من طرف المستثمربإستثناء المشاريع الغير تابعة للوكالة L'angem.
- نسخة من تصريح إدماج الأموال ( المال الخاص للمشروع ). (ملحق 07)

[1] مقابلة مع جمال ساكر ، مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة ،20 / 04 /2017.

**المبحث الثاني : إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR " – وكالة بسكرة – والضمانات المطلوبة .**

سنركز في هذا العنصر على المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ( BADR) للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض ( طويل أو متوسط أو قصير الأجل ) وهذا من ناحية الخطوات وتقنيات الدراسة المتبعة والضمانات المطلوبة والإجراءات اللازمة في حالة عدم السداد .

**المطلب الأول:عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"–وكالة بسكرة–**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه للقرض يقوم بعدة إجراءات مع العميل لمنحه هذا القرض والتي سنتطرق إليها فيما يلي:[1]

**أولا : المقابلة وطلب القرض .**

كبديهية أولية فإنه يجب أن يكون للزبون حساب وإلا فعليه فتح حساب بإسمه قبل أن يطلب القرض ( الملحق رقم08 ) ، ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ( الملحق رقم09) ، ومن ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة وهناك صيغتان للتمويل .

- تمويل ثنائي : يتمثل في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بنسبة 71٪ ، والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21٪ .
- تمويل ثلاثي : مساهمة شخصية لصاحب المشروع بنسبة 1٪ ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 29 ٪ ، والطرف الثالث هو البنك بنسبة 70٪ .

**ثانيا : إطلاع ودراسة البنك للمشروع .**

حيث يقوم البنك بالإطلاع على الدراسة المقدمة من طرف العميل حول المشروع المراد تمويله .

**ثالثا : دراسة البنك للعميل .**

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك BADR، وكالة بسكرة.

هنا يقوم البنك بدراسة العميل سواء كان طبيعي ( فلاح ) أو معنوي (مؤسسة ) .

1. **بالنسبة للعميل الطبيعي :** ينظر البنك في معاملاته السابقة إن كان له سوابق تفيد بمعلومات عن هذا الزبون وتتم هذه العملية عبر عدة خطوات :[1]

أ. بعث إرسالية من طرف بنك " BADR " إلى المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعاصمة ،على أن يتضمن محتوى هذه الإرسالية معلومتين أساسيتين هما :

- حالة وجود قروض أخرى للعميل في بنوك ثانية .
- حالة عدم سداد العميل للقروض السابقة .

ب. توجيه المديرية العامة لهذه الإرسالية لبنك الجزائر فرع مركزية المخاطر والتي تقوم بإعداد كشوفات حول العميل وإرسالها إلى المديرية العامة والتي بدورها تقوم بإعادة إرسالها إلى وكالة بسكرة .

2. **بالنسبة للعميل المعنوي ( مؤسسة ):** كل المعلومات السابقة عن العميل الطبيعي سوف تكون متوفرة في السجل التجاري بالنسبة لعميل معنوي .

**المطلب الثاني : النشاط الإقراضي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك ، له إجراءات معينة يقوم بها عند منح القروض.

**الفرع الأول : إجراءات منح القرض و كيفية دراسة المالية للملف.**

**أولا : إجراءات منح القرض.**

- يتوجه المورد إلى وكالة (ANSEJ / CNAC / ANJEM ) و يطرح المشروع.
- يعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، و يقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع .
- تعيين لجنة تقوم بمناقشة العميل للتأكد من أهليته للقيام بذلك المشروع و كذلك مناقشة المستشار للتأكد من جدوى المشروع، فجميع المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ / CNAC / ANJEM ) تخضع لموافقة أولية من ذات اللجنة.
- يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه إلى البنك.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة القروض بنك BADR وكالة بسكرة .

- تقوم بعدها لجنة القروض بمراقبة توفر كل الوثائق المطلوبة في الملف مع التأكد من صحة الدراسة

التقني اقتصادية، بعدها تقوم بدراسة و تقييم هذا المشروع بالاعتماد على المعطيات الواردة في الدراسة التقني اقتصادية.

- بعد موافقة لجنة القرض على مستوى البنك (المديرية الجهوية) على منح القرض، ترسل وثيقة القبول للوكالة و يشرع في إتمام الإجراءات الباقية لمنح القرض.
- ترسل الوكالة إشعار قبول للعميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة (لأن الملف الذي تطلبه إحدى الوكالات (ANJEM / CNAC / ANSEJ ) ليس نفسه الذي يطلبه البنك.
- يتم فتح حساب بنكي للعميل.
- و بعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.
- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية و المقدر بـ: 30% من مبلغ القرض و يكون الشيك مدون باسم المورد، (و يسمى هذا الشيك صك للطلب).
- بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة نهائية بمبلغ العتاد للعميل، و يقوم هو بدوره بمنحها للبنك للحصول على شيك ثاني بالقيمة المتبقية من القرض و المقدرة بـ: 70% .
- بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل شراءه، و يكون الرهن طول مدة القرض، و كذلك التأمين على هذا العتاد. [1]

و هذا في حالة قروض تشغيل الشباب و قروض التأمين عن البطالة و القروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك و تبقى الإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها.

**ثانيا : التحليل المالي لملف القرض و آجال معالجته[2]**

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة .

[2] مقابلة مع لخذاري حميدة ، مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة ، 20/ 04 / 2017 .

**1) : التحليل المالي لملف القرض .**

لا يقوم البنك بالدراسة المالية المفصلة للمشروع أو للمؤسسة، فهو يطلب من العميل إجراء هذه الدراسة لدى مكتب للدراسات المحاسبية، بعدها تقوم لجنة القروض بتقييم الأعمال المالية لهذه المؤسسة أو المشروع بالاعتماد على المعلومات الواردة في الدراسة المالية المفصلة التي قام بها المحاسب.

و تعتمد لجنة القروض في تقييمها للأعمال المالية لطالب القرض على مؤشرين هما: مؤشر الربحية و فترة استرداد رأس المال و باستخدام جدول حساب النتائج المتوقعة.

**أ/ مؤشر الربحية (IR):** بمعنى كل وحدة نقدية مستثمرة كم يترتب عنها من إيرادات.

و حتى يكون دخل المؤسسة يكفي لتسديد إلتزاماتها يجب أن يكون (IR)أكبر من الواحد (و هذا حسب وجهة نظر البنك).

* **كيفية حسابه:** مؤشر الربحية = مجموع التدفقات النقدية ÷ قيمة الاستثمار.

**ب/ فترة استرداد رأس المال (DRC):** يعبر عن المدة اللازمة لاسترداد رأس المال (كلما كانت هذه الفترة قصيرة كلما كان أفضل).

* **كيفية حسابه:** فترة استرداد رأس المال = قيمة رأس المال ÷ التدفق النقدي.

**ج/ جدول حساب النتائج المتوقعة:** حيث يتم التقييم أيضا باستخدام جدول للتدفقات النقدية المتوقعة.

**2) آجال معالجة ملفات القروض.**[1]

على البنك أن يعطي الأهمية للإستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، مع السهر على الإحترام الدقيق لقواعد التقديم و السيطرة على الأخطار، لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض بعناية خاصة و معالجتها بالسرعة الملائمة، و عادة ما يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الإلتزام.

**أ- آجال دراسة ملفات قروض الإستغلال.**

- أجل الرد على طلب قرض يكون من إختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: 20 يوما.

[1] مقابلة مع جمال ساكر ، مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة ، 25/ 04 / 2017 .

- أجل الرد على طلب قرض يكون من إختصاص الفرع/ الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات: 20يوم + 20يوم = 40 يوم.
- أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 20 يوم + 20يوم + 20 يوم = 60 يوم.

**ب- آجال دراسة ملفات قروض الاستثمار.**

- أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: 30 يوم.
- أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع/الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات: 30 يوم + 30 يوم = 60 يوم.
- أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 30 يوم + 30 يوم + 30 يوم = 90 يوم.

**الفرع الثاني : تحليل حجم القروض الممنوحة والتي لم يتم تسديدها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

**أولا : حجم القروض الممنوحة .**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمنح كل سنة عدد معين من القروض حسب النشاط ، وحسب نوع القرض الممنوح .

**1. : إجمالي القروض الممنوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة خلال السنوات (2012– 2015 ).**

سنوضح في الجدول التالي إجمالي القروض المقدمة من طرف بنك BADR" وكالة بسكرة :[1]

**الجدول رقم (1):** إجمالي القروض الممنوحة خلال السنوات ( 2012– 2015).

**الوحدة : دينار جزائري**

| السنوات | عدد الملفات المالية | مبلغ القروض الممنوحة |
|---|---|---|
| 2012 | 2757 | 431,120,703,950 |
| 2013 | 2072 | 3,697,947,544 |

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك، BADR ، وكالة بسكرة .

| | | |
|---|---|---|
| 2014 | 2881 | 703,760,647,052 |
| 2015 | 9624 | 783,476,166,448 |
| المجموع | 17,334 | 1,160,055,464,944 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة .

- من خلال الجدول الذي يمثل إجمالي القروض التي تم منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة في تذبذب، ففي سنة 2013 تراجع حجم القروض الممنوحة مقارن بسنة 2012 وذلك بسبب تراجع حجم الملفات المالية المقدمة ب 685 ملف ، وذلك لنقص العملاء .أما في سنة 2014 زاد حجم القروض الممنوحة من طرف البنك ب700,062,699,508دج ، وزيادة عدد الملفات المالية المقدمة ب809 ملف وهذا لزيادة عدد العملاء طالبين القرض . وبالنسبة لسنة 2015 زاد أيضا حجم القروض الممنوحة من طرف البنك ب 80,000,000,000 دج ، وذلك لزيادة حجم الملفات المالية من طرف العملاء طالبين القرض .

**2. تحليل حجم القروض الممنوحة في كل سنة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

**أ – تحليل حجم القروض الممنوحة لسنة 2012 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .**

سنقدم في الجدول التالي حجم القروض الممنوحة لسنة 2012، حسب نوع القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.[1]

**الجدول رقم (2):** أنواع القروض الممنوحة سنة 2012 من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، .

**الوحدة : دينار جزائري**

| نوع القرض | عدد الملفات المالية | المبالغ | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك BADR، وكالة بسكرة .

| | | | |
|---|---|---|---|
| ANSEJ(تشغيل الشباب ) | 1624 | 2 865 763 922 | 59 ,29 |
| CNAC(التأمين على البطالة ) | 1019 | 1 922 232 600 | 39,77 |
| ANGAM( المصغر ) | 114 | 45 144 764 | 0,93 |
| TOTAL | 2757 | 4 833141 286 | 100,00 |

**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا إلى ( ملحق 10)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم القروض المقدمة في سنة 2012 لكل من ANSEJ ( تشغيل الشباب )–CNAC (التأمين على البطالة ) – ANGEM (المصغر ) حيث أن مبلغ القروض المقدمة ل ANSEJ قدرت ب 2865763922 دج ، والتي بلغ عدد ملفاتها 1624، وهي أكبر مقارنة بحجم القروض المقدمة لكل من ANGEM و CNAC ، أما حجم القروض الإجمالي المقدمة هو 2757 دج. حيث تم توزيع هذا المبلغ حسب النشاط المقدم من أجله.والموضح في الدائرة النسبية التالية :

**الشكل رقم (1):** نسبة القروض الممنوحة سنة 2012 لكل نشاط من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .

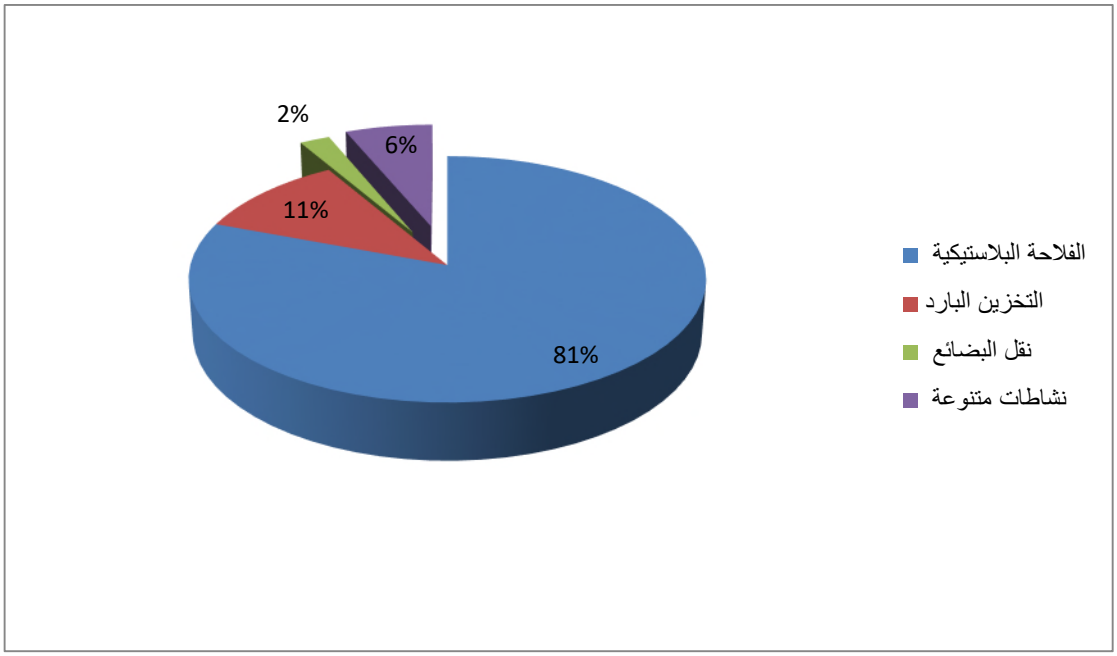


**المصدر** : من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

- من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أنه تم تقديم القروض بنسبة 80,69٪ ل الفلاحة البلاستيكية وبنسبة 10,83٪ مقدمة لنشاط التخزين البارد، أما بالنسبة لكل من نقل البضائع

ونشاطات متنوعة فكانت نسبة القروض الممنوحة لهم هي : 6,30٪ و 2,17٪ .نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ركز على النشاط الفلاحي بنسبة أكبر من النشاطات الأخرى .

**ب – تحليل حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – لسنة 2013 .**

سنتطرق إلى حجم القروض الممنوحة في سنة 2013 حسب أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة .[1]

**الجدول رقم (03):** أنواع القروض الممنوحة سنة 2013 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة .

الوحدة : دينار جزائري

| نوع القرض | عدد الملفات المالية | المبالغ |
|---|---|---|
| قرض التحدي | 55 | 379, 049, 802, 97 |
| قرض الرفيق | 12 | 530, 000, 00 |
| قرض الإستئجار | 123 | 389, 411 ,564,10 |
| المجموع | 190 | 76,899,136,707 |

**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا إلى (الملحق رقم11)

– من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر القروض التي قدمت من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2013 هو قرض الإستئجار (LEASING ) فعدد الملفات بلغ 123 ملف . وكان أكبر مبلغ مقدم هو لقرض الإستئجار مقارنة بقرض التحدي والرفيق

كما نجد أنواع القروض المقدمة بالتعاون مع (ANGEM،CNAC،ANSEJ ) والموضحة في الجدول التالي : [2]

**الجدول رقم (04):** حجم القروض الممنوحة سنة 2013 ل (ANGEM،CNAC،ANSEJ) من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة .

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك BADR، وكالة بسكرة .

[2] وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة.

**الوحدة : دينار جزائري**

| نوع القرض | عدد الملفات | المبالغ | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| دعم وتشغيل الشباب ( ANSAJ) | 1226 | 2 ,284,419,521,25 | 6449 |
| التأمين على البطالة (CNAC) | 655 | 1,215,275,164,91 | 3431 |
| القرض المصغر (ANGEM) | 71 | 42 ,520 ,986,27 | 120 |
| المجموع | 1952 | 3,542,215 ,672,43 | 100,00 |

**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا على (الملحق رقم12 )

- نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض المقدم لدعم وتشغيل الشباب ( ANSAJ) أكبر من القروض المقدمة لكل من التأمين على البطالة ( CNAC ) والقرض المصغر (ANGEM) وبالمقارنة مع سنة 2012 نجد أن حجم القروض المقدمة تراجع .

حيث تم توزيع هذا المبلغ حسب النشاط المقدم لأجله والموضح بالدائرة النسبية التالية :

**الشكل رقم (02):** نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2013 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .

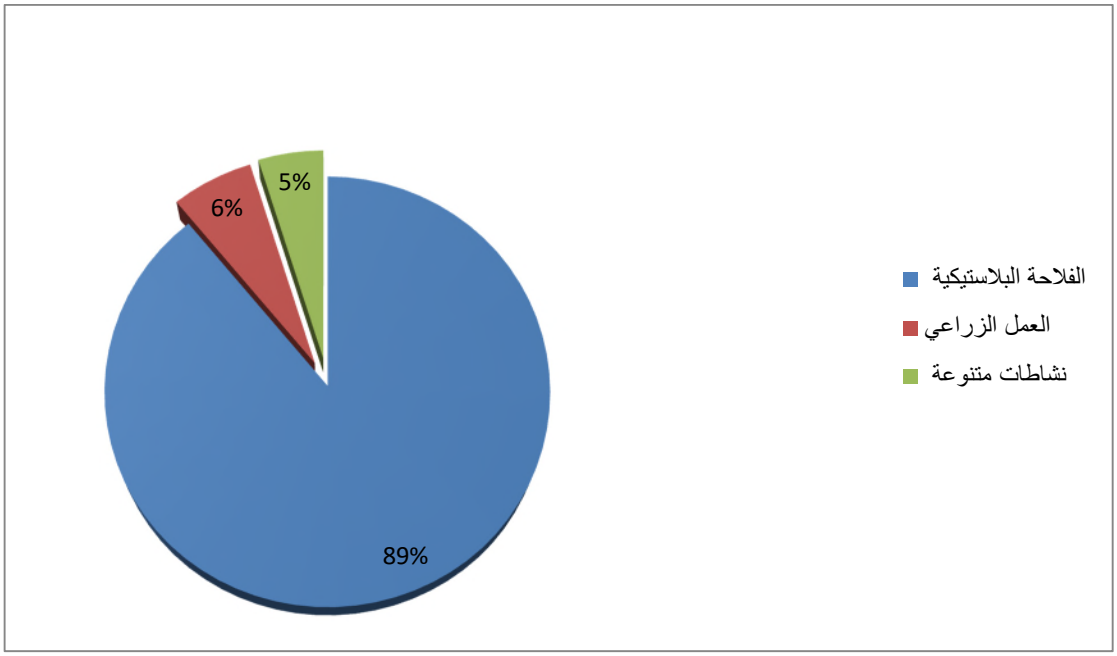


**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة .

- من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن نسبة 88٪ من القروض موجهة إلى الفلاحة البلاستيكية ، ونسبة 6,15 ٪ موجهة إلى العمل الزراعي ، و4,87٪ مقدمة إلى نشاطات متنوعة .

## 1-تحليل حجم القروض الممنوحة لسنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –

سنتطرق لحجم القروض المقدمة حسب نوعها لسنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة – وذلك من خلال الجدول التالي :[1]

**الجدول رقم (05):** أنواع القروض الممنوحة سنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة .

الوحدة : دينار جزائري

| نوع القرض | عدد الملفات المالية | المبالغ |
|---|---|---|
| قرض التحدي | 190 | 1,561,045,838,54 |
| قرض الرفيق | 17 | 375,000,000,00 |
| قرض الإستئجار | 184 | 570,388,022,98 |
| السكن الريفي | 1 | 1000,000,00 |
| CMT كلاسيك | 1 | 5,350,000,00 |
| المجموع | 393 | 251278386152 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على معلومات مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة ( الملحق رقم13).

- من الجدول نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قدم في سنة 2014 نوعين آخرين من القروض هما CMT كلاسيك و السكن الريفي لكن لم يكن عدد الملفات إلا 1 بالنسبة لكل منهما كما لم تكن مبالغ القرض كبيرة ، أما قرض التحدي كان مقدم بشكل كبير سنة 2014 مقارنة بالسنوات الماضية .

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة .

- كما نجد أنواع القروض المقدمة بالتعاون مع (ANGEM،CNAC،ANSEJ ) والموضحة في الجدول التالي :[1]

**الجدول رقم (06):** حجم القروض الممنوحة سنة 2014 ل (ANGEM،CNAC،ANSEJ ) من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

الوحدة : دينار جزائري

| نوع القرض | عدد الملفات | المبالغ | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| ANSAJ( دعم وتشغيل الشباب) | 1109 | 2,090,306,930,51 | 46 |
| CNAC( التأمين على البطالة) | 1228 | 2,363,984,124,00 | 52 |
| ANGEM(القرض المصغر ) | 111 | 70,531,554,49 | 2 |
| المجموع | 2448 | 4,524,822,609,00 | 100 |

**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا إلى ( الملحق 14)

- من الجدول نلاحظ أن نسبة القروض المقدمة من طرف البنك كانت كبيرة بالنسبة إلى CNAC(تشغيل الشباب ) بنسبة 52٪ زادت نسبته مقارنة بسنة 2013 ،أما القروض المقدمة إلى ANSAJ ( التأمين على البطالة ) بنسبة 46٪ تراجعت النسبة مقارنة بسنة 2013، و المقدمة إلى ANGEM(المصغر ) كانت ضعيفة جدا بنسبة 2٪ .وتيرجع هذا التزايد والنقصان إلى حجم الملفات المقدمة أي حجم العملاء طالبي القرض .

حيث تم توزيع هذا المبلغ حسب النشاط المقدم لأجله والموضح بالدائرة النسبية التالية :[2]

**الشكل رقم (03):** نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2014 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .

[1] وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض ، بنك BADR وكالة بسكرة .

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك Badr، وكالة بسكرة .

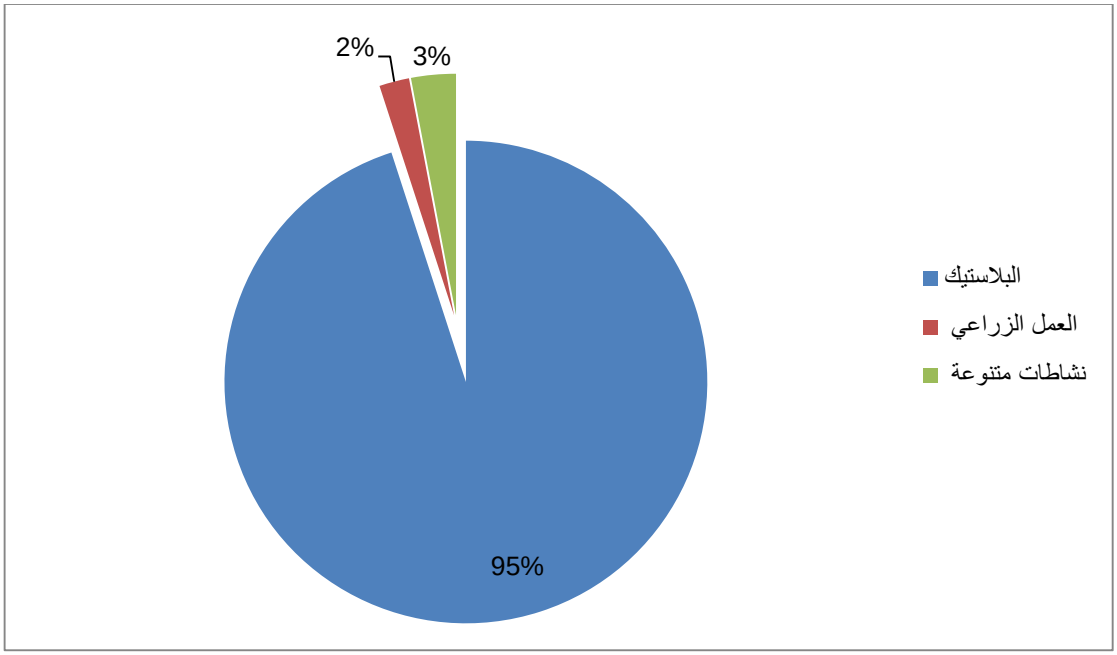


**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة.

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن نسبة 95٪ من القروض لسنة 2014 موجهة لنشاط البيوت البلاستيكية و3 ٪ منها مقدم للعمل الزراعي و2 ٪ مقدم لنشاطات مختلفة .وهذا راجع إلى أن أكثر القروض مقدمة إلى تمويل الفلاحة البلاستيكية.

**ت- تحليل حجم القروض الممنوحة لسنة 2015 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

سنتطرق لحجم القروض المقدمة حسب نوعها لسنة 2015 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة – وذلك من خلال الجدول التالي :[1]

**الجدول رقم (07):** حجم القروض الممنوحة سنة 2015 ل (ANGEM،CNAC،ANSEJ) وأنواعها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

**الوحدة : دينار جزائري**

| نوع القرض | عدد الملفات المالية | المبالغ | النسبة٪ |
|---|---|---|---|
| الأجهزة | 9108 | 16,558,779,519 | ٪78 |

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة .

| | | | |
|---|---|---|---|
| - ANSAJ(دعم وتشغيل الشباب) | 4405 | 7,913,015,020 | / |
| - CNAC( التأمين على البطالة ) | 4407 | 8,469,393,981 | / |
| - ANGEM(القرض المصغر ) | 296 | 176,370,518 | / |
| قرض التحدي | 281 | 2,636,481,774 | ٪12 |
| CMT كلاسيك | 91 | 891,569,878 | ٪4 |
| قرض الرفيق | 41 | 990,351,626 | ٪5 |
| قرض الإستئجار | 103 | 398,983,651 | ٪2 |
| المجموع | 9624 | 21,476,166,448 | 100٪ |

**المصدر** : وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا على (الملحق رقم15 )

- من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2015 تم تقديم حجم كبير من القروض حيث أن منها 78٪ مقدمة إلى كل من ( ANSAJ– CNAC – ANGEM ) وبنسبة 12٪ من قروض التحدي و4٪ و 5٪ لكل من CMT كلاسيك و قرض الرفيق وبنسبة صغيرة جدا 2٪ لقرض الإستئجار .وهذا نتيجة إلى أن البنك يقدم نسبة أكبر من القروض بالتعاون مع (ANGEM – CNAC – ANSAJ) ، ونجد أن نسبة قرض التحدي من أكثر أنواع القروض المقدمة وذلك راجع إلى أن العملاء يطلبون هذا النوع من القروض لأنه حالي من الفوائد خلال 5 سنوات الأولى، نسبة الفائدة (0٪) .
  - ✓ وهذه النسب موضحة في الدائرة النسبية التالية :

**الشكل رقم (04):** نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2015 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .

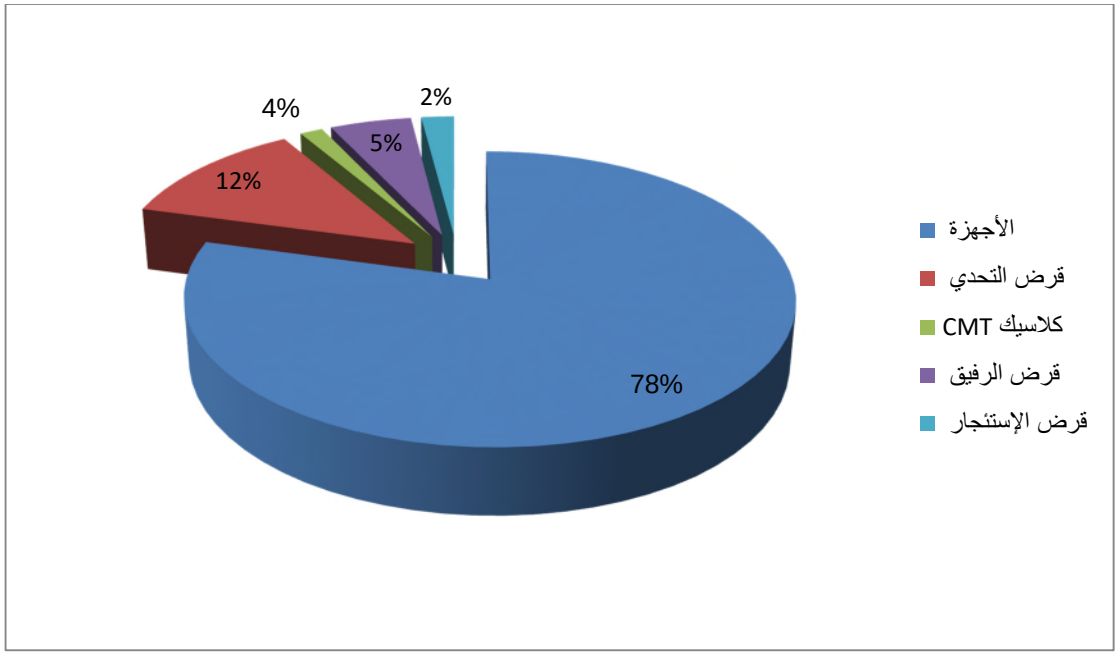


**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة.

من خلال الدائرة النسبة نلاحظ أن سنة 2015 تم تقديم القروض الموزعة على الأجهزة بنسبة 78٪ والموزعة على (ANGEM – CNAC – ANSAJ )، أما قرض التحدي 12٪ من حجم القروض المقدمة ، وبالنسبة لقرض الإستئجار والرفيق و CMT كلاسيك كانت بنسبة ضعيفة ، من 2٪ إلى 5٪ .

- فيقوم البنك بتوزيع هذه القروض حسب النشاط الذي تقدم لأجله ، والتي سنوضحها في الدائرة النسبية التالية :

**الشكل رقم ( 05):** نسبة القروض الممنوحة لكل نشاط سنة 2015 من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .

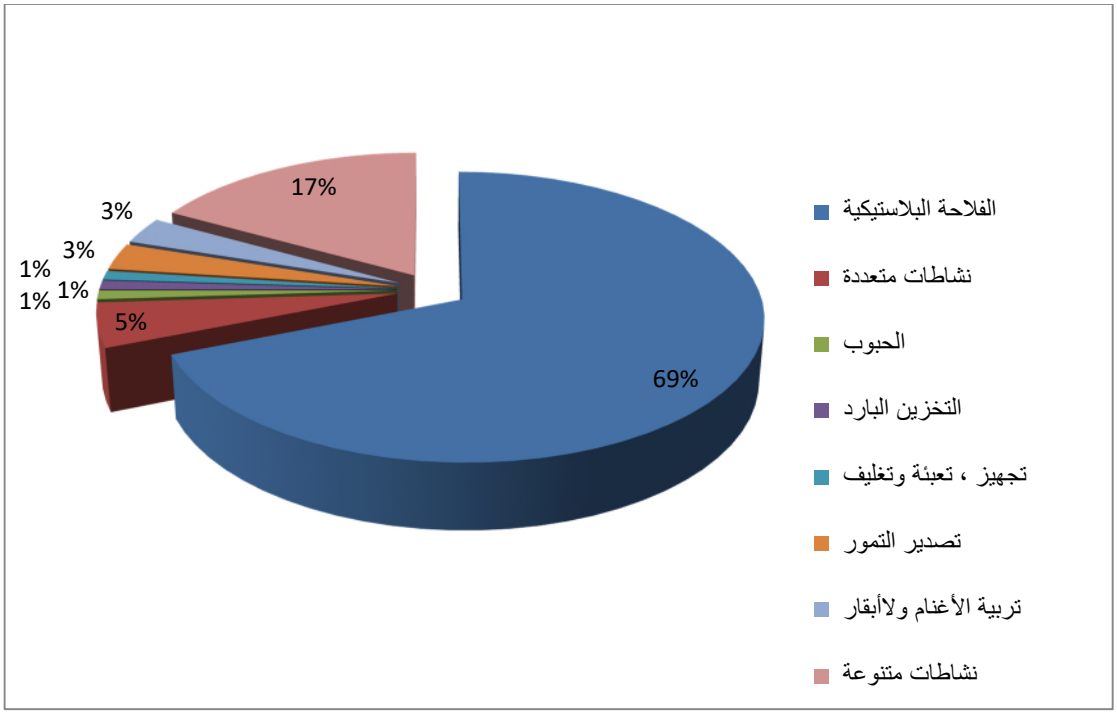


**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة إستنادا إلى (الملحق16 ).

- من خلال الدائرة النسبية نلاحظ أن حجم كبير من القروض المقدمة ل(Plasti) وذلك بنسبة 69٪ من حجم القروض المقدمة وذلك كون أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يركز نشاطه على الفلاحة ، و17٪ لنشاطات متنوعة . والنسبة من 3٪ إلى 5٪ موجهة إلى تصدير التمور ، التخزين البارد ، تربية الأغنام والأبقار والحبوب ...

**ثانيا: حجم القروض التي لم يتم تسديدها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات ( 2012 – 2015 )**

بنك BADR وكالة بسكرة كغيره من البنوك يقوم بتقديم القروض ، ولهذه القروض مخاطر عديدة منها خطر عدم التسديد الذي يعد من أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك .وفي هذا الجدول سنتطرق إلى حجم القروض التي لم يتم تسديدها (المتعثرة ) في هذا البنك : [1]

**الجدول رقم(08)** : حجم القروض التي لم يتم تسديدها خلال السنوات ( 2012– 2015 ) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك"

**الوحدة : دينار جزائري**

| السنوات | مبالغ القروض المتعثرة |
|---|---|
| 2012 | 425,440,075,82 |
| 2013 | 395,440,075,81 |
| 2014 | 285,440,075,81 |
| 2015 | 277,441,022,72 |
| المجموع | 138,376,125,016 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك BADR وكالة بسكرة .

- من خلال الجدول الذي يمثل حجم القروض التي لم يتم تسديدها خلال السنوات( 2012 – 2015) نلاحظ أن حجم هذه القروض يتناقص كل عام بنسبة 10٪ إلى 15 ٪ كل سنة ، وهذا يرجع إلى التسيير الجيد من طرف البنك ، وإتباع سياسة إقراضية ناجحة من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من خطر عدم التسديد و ذلك بإتباع العملاء المقترضين وإتخاذ الطرق الوقائية والعلاجية .

## المبحث الثالث : أساليب إدارة خطر عدم التسديد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد أساليب في إدارة الخطر وذلك بإتباع سياسات علمية بعد دراسة وتحليل القرارات ، حيث وضعت سياسة وقائية وأخرى علاجية من أجل مواجهة خطر عدم التسديد . الذي يعتبر من أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تؤثر على ربحيته .

### المطلب الأول : الضمانات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – .

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض ، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض و المبلغ المطلوب ، والهدف من

مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم قدرتهم على السداد ، وبما أن القروض التي يمنحها بنك BADR وكالة بسكرة تتنوع، فهذا يجعل الضمانات هي الأخرى تقسم إلى :[1]

**1- الضمانات الشخصية :**

يمنح البنك هذا النوع من القروض وذلك بالتعهد الذي يقوم به الشخص المدين مع الدائن و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.وهو نوعان :

**1-1- الكفالة :** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يقدمها البنك و يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق ، ويجب ان تكون تتسم بالوضوح بكل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية :

- موضوع الضمان .
- مدة الضمان .
- الشخص المدين .(المكفول) .
- أهمية وجود الالتزام

كما نجد أن البنك يتعامل بنوعين من الكفالة:

**1-1-1- الكفالة البسيطة :** يجوز كفالة المدين بغير علمه وتجوز رغم معارضته ، ولا تجوز هذه الكفالة بمبلغ اكبر مما هو مستحق .

**1-1-2- الكفالة التضامنية:** فهذا النوع من الكفالة يمنح ضمانا اكبر للبنك في حالة عجز المدين وعلى البنك اختيار من يبدوا أكثر قدرة على التسديد من الكفلاء ، أي أن هذه الكفالة تكون بين المدين والكفيل. وللبنك الحق في مطالبة أي منهما في حالة عدم السداد ،وبذلك يمكن لهذا النوع من الكفالة ان تكون بمثابة سند تسديد في الوقت الذي يكون فيه المدين الرئيسي مفلسا.

[1] مقابلة مع هشام زبادية، مصلحة التحصيل ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، 18/ 04/ 2017

**2-1- الضمان الاحتياطي :**

الشخصية ، فالضمان الاحتياطي من ضمانات الورقة التجارية ، ويمنحها الثقة كما ان هذا الضمان يجعل الورقة التجارية تتداول بسهولة.

**2-الضمانات الحقيقة:**

هي أصل منقول .أو ثابت، تمنح للبنك حماية ضد المخاطر التي يمكن ان تواجهه وذلك في حدود أصل المرهون. وتتكون الضمانات الحقيقة التي يقدمها البنك من:[1]

**2-1- الرهن :** هو عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين تجاري عليه او على غيره ، ان يسلم مالا إلى الدائن أو إلى شخص آخر يعينه المتقاعد ان يخوله حبس هذا المال الى ان يستوفي حقه ان يتقدم الدائنين العاديين والدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه من ثمن هذا المال.

ويوجد نوعين للرهن وهما :

**2-1-1- الرهن الحيازي :** تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرفي يسجل برسم محدد إذا وقع العقد للمقترض وهي حالة البنك، ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري ويجب أن تتم إجراءات القيد خلال 30 يوما التالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي، ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن وإذا استعصى ذلك يمكن للمدين ان يطلب من القاضي الامور المستعجلة للمحكمة للفصل في الطلب.

**2-1-2- الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه ان يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في اي يد كان متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة . فالعقار لا ينبغي ان يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن او في عقد رسمي .

**المطلب الثاني : التسيير الوقائي والعلاجي لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة –**

[1] مقابلة مع هشام زبادية، مصلحة التحصيل ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، 18/ 04/ 2017

إن خطر عدم التسديد يعتبر من أكثر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، هذا مما جعله يعتمد على وسائل وقائية لتفادي هذا الخطر ، وأخرى علاجية لتقليل منه عند حدوثه .

**الفرع الأول : الأساليب الوقائية لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .**

إن مساعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – و أساليبه الوقائية لتفادي خطر عدم التسديد ، في ظل ارتفاع حصيلة القروض التي لم يتم تسديدها، فهي متعددة فمنها الكلاسيكي كالضمانات المقدمة من طرف المقترض، ومنها ما يخص البنك ذاته كمعيار كفاية رأس المال و اعتماد طريقة التنقيط، إضافة إلي وسائل أخري عديدة استحدثت مع تطور العمل المصرفي و تنوع مخاطره.

ومن هذه الوسائل ما يلي :[1]

- دراسة المشروع أي معرفة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهذا قبل منح القرض.
- الضمانات والتأمين عليها .
- احترام التنظيم الاحترازي .
- سياسة تقسيم المخاطر: فالبنك يفضل تقديم نسبة أو جزء من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخري حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ،إضافة إلى العمل على تنويع قنوات التوظيف و اكتساب موقع تنافسي يضمن قدرا كافيا من الامان.كما أن عملية تقسيم المخاطر تتمثل أيضا في تنويع الزبائن و تنويع القطاعات المستفيدة من القروض تفاديا لمشاكل إفلاس بعض الزبائن و وقوع أزمات في بعض القطاعات.
- الاعتماد على طريقة التنقيط: حيث يقوم البنك بمنح نقطة ترجيحية تلخص بطريقة رمزية نوعية القروض الممنوح من طرف البنك، وتمثل هذه النقطة نتيجة عمليات التقييم الكمية و النوعية ، حيث تقوم بها جهات مختصة مثل مؤسسات التقييم ، ويمكن أن تقوم بها البنوك بإتباع طريقة تقييم خاصة بها.

[1] مقابلة مع هشام زبادية، مصلحة التحصيل ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، 18/ 2017/04

- تطبيق أسس ومفهوم الائتمان الجيد دون تهاون .
- دقة بحث طلبات التسهيلات الإقراضية خاصة التي رفضت من قبل مصارف أخرى .
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.

**الفرع الثاني : الأساليب العلاجية لخطر عدم التسديد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة .**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – كغيره من البنوك يتخذ أساليب علاجية للمخاطر التي تلحق به ، ومن بين هذه المخاطر خطر عدم التسديد الذي يعتبر من أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك ، و إن مرور الوقت دون تسوية للقروض التي لم يتم تسديدها يضر ضررا بالغا بكل من البنك وعميله على حد سواء ، وتتضمن تسوية الديون أو ما يسمى بالتسيير العلاجي للقروض تنظيم وظيفة التحصيل داخل البنك وإدارة القروض المتعثرة ، من أجل إعادة التوازن للعملاء وتنشيط أعمالهم بما يساهم في الخروج من الأزمة . ونجد أن مصلحة التحصيل هي المسؤولة عن معالجة هذا الخطر فتتبع حلول ودية وأخرى جبرية وهي كالتالي :[1]

**أولا: الحلول الودية .**

**أ-** قبل أجل استحقاق القرض : يقوم البنك بالمراقبة الدورية لجدول إهتلاك القرض الخاص بالزبون .

- ثم يقوم بتحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر وذلك بالنسبة لجميع الزبائن .
- إعلان الزبون بالقسط الذي سيستحق ودعوته لاتخاذ احتياطاته أو بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية الاستحقاق القسط.

**ب-** عند وصول أجل الاستحقاق : في حالة ما إذا لم يتم تجاوب الزبون مع دعوة البنك للسداد تأجل مدة القسط الأول إلى 6 أشهر، بعدها يقوم المكلف بالتحصيل ، بإرسال رسالة تذكير تتضمن تاريخ استحقاق القرض والمهلة الزمنية الممنوحة للسداد ، ففي حالة

[1] مقابلة مع هشام زبادية ، مصلحة التحصيل ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، يوم 23 /04 /2017.

عدم تجاوب الزبون يتولى المكلف بالتحصيل بزيارة مقر الزبون لتشخيص الصعوبات التي تواجهه ومحاولة إيجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات .

**ثانيا : مرحلة ما قبل النزاعات.**

- إرسال أول إعذار بعدم تسديد الدين.
- إرسال ثاني إعذار في حالة عدم تجاوب الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بإرساله على شكل إستدعاء للدفع
- إعادة جدولة الدين و هنا يقوم البنك بإتباع أحد البدائل التالية :[1]

✓ تعلية مبلغ الفوائد على أصل الدين مع منح العميل فترة سماح مناسبة لاستئناف نشاطه.

✓ تخفيض معدل الفائدة المطبق على القرض مع تأجيل دفع الأقساط و الفوائد إلى تاريخ جديد.

✓ تنازل البنك عن جزء من الفوائد المستحقة عن القروض و تأجيل سداد باقي الفوائد إلى مواعيد أكثر مناسبة لقدرات العميل.

- إعادة هيكلة الدين حيث يقوم البنك بتبديل هيكل الدين وذلك بدمج الفوائد مع الأصل.
- تخصيص إحتياطات ومؤونات مالية .

**ثالثا: مرحلة النزاعات (الحلول الجبرية ).**

- يتعهد الزبون بتعهد مكتوب على تسديد الدين خلال 9 أشهر.
- التنفيذ على الضمان .
- اللجوء إلى المرحلة القانونية في حالة عدم نجاح المراحل السابقة .

[1] مقابلة مع هشام زبادية ، مصلحة التحصيل ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، يوم 23 /04 /2017.

**خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل وفي ضوء الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، حاولنا قدر الإمكان الإلمام بالمعلومات التي سبق إدراجها في الجانب النظري ، فستخلصنا مايلي :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنماوية. فبنك البدر يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية غير أنه يتعرض كغيره من البنوك لمخاطر، عندما يمنح القروض ومن بينها خطر عدم التسديد الناتج عن عدة أسباب والتي يكون المقترض أو البنك سببا فيه أو تكون بسبب الظروف الخارجية .

ووجدنا أن الوكالة محل الدراسة تقوم بمواجهة خطر عدم التسديد وفقا لأساليب مختلفة وتتمثل في تنويع الإستثمارات ،الضمانات ، التأمين ...، وفي حالة تعثر العميل في دفع مستحقاته تقوم بإجراءات علاجية والتي تتمثل في المعالجة الودية وذلك عن طريق الإستدعاءات والإعذارات ، والمعالجة الجبرية ، ولكن من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو التقليل من أخطار الديون لا يلجأ مباشرة لطريقة المنازعات وإنما يختار الحل الودي أولا فعليه مسايرة الوضع من أجل إسترداد أمواله دون خسارة زبائنه.

تعتبر وظيفة الإقراض أو منح القروض من بين أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك، وإن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح ، فيقوم البنك بإعداد سياسة إقراضية ملائمة من أجل إدارة القروض المصرفية ، باعتبار أن هذه السياسة المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع القروض .

كما يتعرض البنك للعديد من المخاطر ، والتي من بينها خطر عدم التسديد الذي يعتبر من أخطر المشاكل التي تتعرض لها البنوك ، والناتجة عن أسباب لا يمكن التحكم فيها خاصة تلك المتعلقة بالمقترض نفسه، ومن أجل عدم وقوع تلك الأخيرة يقوم البنك بمحاولة تحديد هذا الخطر وقياسه الذي يعد أهم خطر قد يتعرض له البنك، ولذلك يستعمل عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد والوقاية منها ومعالجتها.

كما لا يمكن تفادي خطر عدم التسديد ، وإنما من الممكن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وذلك خلال تحري الدقة في اختيار العملاء ، واتخاذ الضمانات الكافية، وهذا من خلال إدارة المخاطر المصرفية التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك .

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد ارتأينا التزويد بمعلومات أكثر واقعية وميدانية ، على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة ، حيث تم التطرق إلى حجم القروض التي لم يتم تسديدها والطرق الوقائية والعلاجية المتبعة من طرف البنك للحد من هذا الخطر .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

**إختبار نتائج الفرضيات :**

- **الفرضية الأولى** : تتمثل السياسة الإقراضية التي يعتمد عليها البنك في منح القروض المصرفية على عدة معايير .

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية ، وأن البنك يضع معايير يعتمد عليها في منح القروض المصرفية ، فهناك ثالثة مناهج معروفة يتبعها البنك ، نماذج القرض المعروفة ب (5C'S – PRSIM – 5P'S ) .

- **الفرضية الثانية :** من بين الأسباب المؤدية إلى عدم التسديد التوسع في منح القروض دون الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة .

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية لأنه من بين الأسباب المؤدية إلى عدم التسديد هو التوسع في منح القروض دون الالتزام بالضوابط المصرفية ، حيث أن البنك عند منحه للقروض بعد الدراسة الشخصية والمالية للمقترض يعتبر من الضوابط المصرفية التي يجب إتباعها من أجل تفادي الوقوع في الخطر .

- **الفرضية الثالثة :** خطر عدم التسديد ظاهرة يمكن للبنوك الحد منها من خلال دور السياسة الإقراضية التي تنتهجها .

أثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية حيث نجد أن البنك يتبع سياسة إقراضية عند منح القروض ، ولكن هذا لايعني أن البنك قادر على الحد من خطر عدم التسديد ، بل يستطيع تسيير هذا القرض والتقليل منه بإتباع طرق وقائية وأخرى علاجية .

**نتائج الدراسة :**

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية.

**النتائج النظرية :**

- تتم إدارة القروض المصرفية من خلال انتهاج سياسة اقراضية ناجحة من طرف البنك .
- تتعرض عملية منح القروض للعديد من المخاطر وعليه تقوم البنوك باتخاذ إجراءات عديدة من أجل استرداد أموالها كاشتراط تقديم الضمانات .
- خطر عدم التسديد لا يحدث فجأة ولا من تلقاء نفسه، فله دلائل ومؤشرات يمكن أن تدل عليها، لذلك يمكن تتبع أسبابه وتطوره . والكشف المبكر لهذا الخطر يحد من حدوثه .

- إن ضعف الرقابة و المتابعة وسوء الدراسات الإقراضية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة يساهم وبشكل كبير في زيادة خطر عدم التسديد .

**النتائج التطبيقية :**

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدور إجابي في تمويل المشاريع .
- يلجأ العملاء بشكل كبير إلى قروض التحدي وذلك لأنها لا تحتوي على نسب فائدة ولأنها متوسطة الأجل ومبالغها لا تعد ضخمة ، أي في متناول دخلهم وتناسب طلباتهم ورغباتهم .
- السياسة الردعية المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعد غير مجدية أو غير كافية في الحد من المخاطر الإقراضية من خلال الضمانات المقدمة والتأمينات الممنوحة لأن هناك من العملاء من لا يستطيع أو يريد سداد قيمة القرض ، وبالتالي فإن البنك يعتمد بالدرجة الأولى على سمعة العميل طالب القرض.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ثلاثية لتسيير مخاطر القروض التي يمكن ان يتعرض لها البنك وهي سياسة وقائية أو احتياطية متابعة القرض سياسة علاجية .
- إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بمعالجة خطر عدم التسديد عن طريق المعالجة الودية و المتمثلة في الاستدعاءات والاعتذارات ، والمعالجة الجبرية ، ولكن من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو التقليل من أخطار الديون لا يلجأ مباشرة لطريقة المنازعات وإنما يختار الحل الودي أولا فعليه مسايرة الوضع من أجل استراد أمواله دون خسارة زبائنه.

**الاقتراحات والتوصيات :**

استنادا إلى نتائج الدراسة وأخذ بعين الاعتبار موضوع الدراسة يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

- توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة ، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية .

- إنشاء إدارات وأقسام خاصة بالتعامل مع خطر عدم التسديد تتكفل بدراسة المقترض من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض.
- ضرورة العمل على إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات مابين المصارف وفروعها ، وبين المصارف فيما بينها ومع البنك المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترض
- وجوب التزام المصارف بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الإقراضية

مع عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الإقراض وأن يكون القرار مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع .

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين و هذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الإقراض حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين .

- **أفاق الدراسة :**
- إن موضوع إدارة القروض وخطر عدم التسديد يبقى مفتوحا للدراسات الأخرى يمكن أن تساهم في إثراءه ، لأنه من المؤكد هناك عدة نقاط لم نتعرض لها والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في أبحاث لاحقة. ومن هذه التساؤلات ما نقترحه كمواضيع بحث :
  - ✓ أكثر الطرق نجاعة في الوقاية من مخاطر القروض البنكية.
  - ✓ مامدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في إدارة خطر عدم التسديد .
  - ✓ إدارة القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية .

**I. المراجع باللغة العربية:**

**أولا : الكتب .**

1- إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان المصرفي ( من منظور قانوني و مصرفي)**، دار النهضة العربية، مصر، 2009.

2- إبراهيم علي عبد ربه، **مبادئ التأمين** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، 2006.

3- أحمد بن حسين بن أحمد الحسني، **خطابات الضمان المصرفية**، مؤسسات شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

4- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .

5- احمد غنيم ، **صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتجية الشاملة للبنك** ، 2002.

6- أسامة محمد الفولي و آخرون، **اقتصاديات النقود و التمويل**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

7- الحليم كراحة وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2002.

8- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

9- جميل الزيداني السعود، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،1999.

10- حسن أحمد عبد الرحيم، **البنوك** ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

11- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

12- حنفي عبد الغفار ، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002

13- حنفي عبد الغفار ، عبد السلام أبو قصف، **إدارة البنوك و تطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2008.

15- زياد رمضان، **إدارة الاعمال المصرفية**، دار الصفاء ، ط6، الأردن، 1997.

16- سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009.

17- سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف ، مصر ، 2005.

18- سمير جميل حسين القنلاوي، **العقود التجارية الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

19- سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ، دار النشر للجامعات ، الاردن .

20- سليمان دياب، **اقتصاديات النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1996.

21- سوزان سمير ذيب و آخرون، **إدارة الائتمان**، درا الفكر للنشر و التوزيع، الأردن 2012.

22- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

23- صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، الأردن، 1984.

24- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، عالم الكتب، مصر، 2003.

25- صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد** ، دار الوسام ، بيروت ، لبنان ، 1998.

26- صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

27- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2005.

28- طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003.

29- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 .

30- طارق طه، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**، دون دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

31- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، مصر، 2002

32- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

33- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1999.

34- عيد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل السيفو، ، **إدارة الخطر و التأمين** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2009.

35- عيسى مهند حنا نقولا، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية، عمان، الأردن، 2010 .

36- فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات التسيير المصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

37- محسن أحمد الخضيري ، **الديون المتعثرة** ، ايتراك للنشر ، مصر ، بدون ذكر سنة النشر.

38- محمد الصالح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام ، **المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

39- محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ، **مبادئ إدارة المخاطر والتأمين** ، دار الكتب الاكاديمية، دون ذكر بلد النشر ،2004.

40- محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.

41- محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1993.

42- محمد رفيق المصري ، **التأمين و إدارة الخطر والتطبيقات على التأمينات العامة** ، دار الزهران ، عمان ،الأردن ،2008.

43- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشأة المعارف، مصر، 2000.

44- محمد محمود عبد ربه، **دراسات في محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، مصر،2000 .

45- محمود حسين الوادي و آخرون، **النقود و المصارف**، دار الميسرة، الأردن، 2010.

46- محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك، **اقتصاديات النقود و الصرفة و التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

47- محي الدين إسماعيل علم الدين، **العمليات الائتمانية في البنوك و ضماناتها**، دار النشر و بلد النشر غير مذكور، 1975.

48- مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

49- مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية** ،ج 2 ، مكتبة المجتمع العربي،الأردن ، بدون سنة نشر.

50- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

51- موسى الشيقيري نوري وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.

52- ناصر دادي عدوان، **دروس في التحليل المالي** ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1995.

53- نذير عدنان، عبد الرحمان الصالحي، **القروض المتبادلة**، دار النفائس، الأردن، 2012

54- هيثم محمد الزغبي ، **الإدارة والتحليل المالي** ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2000.

**ثانيا :الرسائل والأطروحات .**

55- أمجد عزت عبد المعزوز عيسي، **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين،** رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2004.

56- إلياس فضيلي ، **مساهمة إدارة المخاطر في حوكمة شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

57- بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين** دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

58- حسن ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان،** رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

59- حميد قطوش ، **تكيف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2001

60- حورية حمني ، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر ، 2006.

61- حياة نجار، **إدارة المخاطر وفق إتفاقيات لجنة بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية –** ، أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ، 2013/ 2014.

62- طالب عمر، **اثر إعادة التمويل الرهني على تحسين أداء الائتمان البنكي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006 .

63- فاطمة بن شنة ، **إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2009.

64- قصاص شريفة ،**تقييم أداء المنظومة المصرفية حالة الجزائر**،مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر ،2005.

65- كريم زرمان، **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية،** دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري البانورامیك، قسنطينة، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007- 2008.

66- نصيرة محاجبية ، وظيفة الهندسة المالية في البنوك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مالية ونقود ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر .

67- نعيمة بن العامر ، **البنوك التجارية وتقيم طلبات الائتمان** ، رسالة ماجستير عير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002

**ثالثا : الملتقيات .**

68- حسين بالعجوز ، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر.

69- سهام حرفوش ، إيمان صحراوي ، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمات المالية الحديثة** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية ، 20 -21 أكتوبر 2009 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009.

70- صادق راشد الشمري ، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ( دراسة حالة من المصارف العراقية )**، المؤتمر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء الأهلية ، عمان ، الأردن ، 2009 ،

71- كمال رزيق ، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** ، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، 5- 6 أفريل 2012 .

72- محمد عبد الحافظ البغدادي ، **إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية** ، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية ، 1426.

**رابعا : المجلات والتقارير .**

73- إبراهيم كراسنة ، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006 .

74- علي رحال ، **التقارير المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007.

**خامسا : المواد والقوانين.**

75- المادة 647 ، **القانون المدني الجزائري**، امر رقم 75 .58 المؤرخ في20 رمضان 1395 . الموافق ل26 سبتمبر 1975 .

76- المادة 409 ، **من القانون التجاري الجزائري الفقرة(2)**، امر رقم: 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 . الموافق ل 26 سبتمبر 1975.

**II. المراجع باللغة الاجنبية :**

**أولا :الكتب .**

76-Ahmad silem et jean, **marie albertimi, hescique d'économie**,6éme édition, Ed DALLOZ, mars,1999.

77-Farouk bouyacoub, **l'entreprise et le financement bancaire**, edition, casbah, alger, 2000.

78-Christian jumenez, Patrick Morlier, **prévention et gestion des risques opérationnels** , revue Banque édition , Paris ,2004.

79-Joel ,Bessis ,**Gestiont des risgues actif –passif des banque**,Dalloz, 1995 .

80-J .F . Faye , **comment gerèr les risque financiers tehnique et documentation lavoisier** , paris , 1993 .

**ثانيا : المواقع الإلكترونية .**

81- www.badr –bonk .dz